المرقاة

للحبر الشهير الشيخ فضل إمام الخير آبادي رحمه الله

المتوفى ١٢٤٠هـ

مع حاشيتها الجديدة المفيدة

التي في كشف المطالب والأدلة كاسمها

للفاضل الذكي الشيخ محمد عماد الدين الشيركوتي رحمه الله

مكتبة البشرى
كراتشي - باكستان

للحبر الشهير مولانا فضل إمام الخير آبادي رحمه الله

المتوفى ١٢٤٠هـ

مع حاشيتها الجديدة المفيدة

التي في كشف المطالب والأدلة كاسمها

للفاضل الذكي مولانا محمد عماد الدين الشيركوتي رحمه الله

اسم الكتاب : المرقاة
تأليف : مولانا فضل إمام الخير آبادي رحمه الله
الطبعة الأولى : ١٤٣٠ھ/ ٢٠٠٩ء
الطبعة الجديدة : ١٤٣٢ھ/ ٢٠١١ء
عدد الصفحات : ١١٦
السعر: =/55 روبية

للطباعة والنشر والتوزيع

AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable Trust (Regd.)
Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar, Karachi- Pakistan
الهاتف: +92-21-37740738, +92-21-34541739
الفاكس: +92-21-34023113
الموقع على الإنترنت: www.maktaba-tul-bushra.com.pk
www.ibnabbasaisha.edu.pk
البريد الإلكتروني: al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من

مكتبة البشرىٰ، كراتشي. باكستان +92-321-2196170
مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاهور. +92-321-4399313
المصباح، ١٦- اردو بازار، لاهور. +92-42-7124656,7223210
بك لينڈ، ستي پلازه كالج روڈ، راولپنڈی. 5557926 ,+92-51-5773341
دار الإخلاص، نزد قصه خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539
مكتبة رشيدية، سركي روڈ، كوئٹه. +92-333-7825484

وأيضًا يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد ....

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمـــد لله الذي هدانا سواء الطريق، وألهمنا حقائق التصور وصوادق التصديق. والصلاة والسلام على صاحب المنطق الفصيح، وواضع الميزان الصحيح، رئيس الحكماء الربانيين خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه الذين أسسوا قواعد الملة وشيدوا قصر أحكام الدين، ووضعوا مرقاة لمن حاول الترقي إلى ذروة اليقين.

أما بعد: فيقول المفتقر إلى الله البارئ محمد المدعو بعماد الدين الأنصاري الشيركوتي توطنا والديوبندي تلمذا: إني رأيت المرقاة أوجز المتون في المنطق حجما، وأكثرها لأصوله جمعا، وأحراها بالمبتدي ضبطا، وأعظمها نفعا، وأتقنها بيانا، وأرفعها شأنا، بَيدَ أنه كان كنزا مخفيا، وللإيضاح حريا، مقتضيا لإيجازه شرحا، يحتوي على توضيح مقدماته واستخراج نتائجه، فخطر في بالي أن أعلّق عليها تعليقا يشتمل على ما ذكر، فكتبت بعض ما أدى إليه نظري، و وصل إليه فكري ملتقطا من الكتب المعتبرة طواله وقصاره ومتونه وشروحه، وسميته بالمرآة للمرقاة. وأسأل الله تعالى أن يتقبله بفضله وكرمه، إنه خير من يجيب، عليه توكلت وإليه أنيب.

الحمـــد: اللام فيه إما للجنس أو للاستغراق، فاختار بعضهم الثاني، لشموله جميع الأفراد، وإفادته ثبوت جميع أفراد مدخولها. وقال بعضهم بالأول؛ لأنه يدل على ماهية الحمد مطلقا من غير انطباق على جميع الأفراد؛ ولأنه يفهم عند الإطلاق. والحمد: هو الثناء بالجميل على جهة التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها والمراد من الثناء الثناء باللسان، ومن الجميل الجميل الاختياري، فخرج بتقييد الثناء باللسان مع تعميم المتعلق الشكر، فإنه يكون بغير اللسان أيضا، ويكون خاصة بالنعمة لا بغيرها. وبتقييد الجميل بالاختياري المدح؛ فإنه أعمّ للاختياري وغيره، يقال: "مدحت اللؤلؤ على صفائها" ولا يقال:"حمدها" فالمدح أعمّ من الحمد؛ فإن الحمد مخصوص بالجميل الاختياري، والمدح يوجد في غيره كما مر في المثال. وقيل: لا فرق بينهما بتخصيص الحمد بالاختياري وتعميم المدح غير الاختياري، فإن الحمد أيضا أعمّ غير الاختياري، كما في قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾ والحديث المأثور "وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته".

والشكر: فعل ينبيء عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان، فالنسبة بين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه. فالحمد أخصّ بحسب المورد وأعمّ بحسب المتعلق، والشكر أخصّ بحسب المتعلق وأعمّ بحسب المورد، فعلى هذا المواد التي يتحقق العموم والخصوص من وجه بينهما ثلاثة؛ لأنه إذا كان الثناء باللسان في مقابلة الإحسان يتحقق الحمد والشكر؛ فهذه مادة الاجتماع. وإذا كان الثناء بالعلم والشجاعة =

لله الذي **أبدع الأفلاك** والأرضين، **والصلاة** على من كان **نبيا** وآدم **بين الماء** والطين، **وعلى آله** وأصحابه أجمعين. وبعد: فهذه عدة فصول في علم الميزان، لا بدّ من حفظها وضبطها لمن أراد أن يتذكر من أولي الأذهان، وعلى الله التوكل وهو المستعان.

= فيصدق الحمد دون الشكر، وهذه مادة الافتراق من جهة. وإذا كان الثناء بالجنان أو بالأركان في مقابلة الإحسان يتحقق الشكر دون الحمد، وهذه مادة الافتراق من جهة أخرى. وقال في "شرح المطالع": إن الحمد أعمّ من الشكر فانظر ثمه.

لله: الله علَم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفاته. وقيل: اسم، وقال القاضي البيضاوي رحمه الله: والأظهر أنه وصف في أصله لكنه غلب في العلَمية. **أبدع:** الإبداع لغةً: عبارة عن عدم النظير، وفي الاصطلاح: إخراج الشيء من العدم إلى الوجود بغير مادة. **الأفلاك إلخ:** يدل عليه صراحةً قوله في سورة الطلاق: ﴿اللهُ الذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُن﴾. والأرض اسم جنس، وأصلها أرضة بدليل أريضة. **والصلاة:** هي الدعاء لغةً، أما إذا نسب إلى الله تعالى يراد بها الرحمة، وإذا نسب إلى العبد يراد بها الدعاء، وصلاة الملائكة استغفار. **نبيا:** النبي هو إنسان بعثه الله تعالى إلى الخلق لتبليغ أحكامه، والرسول كذلك. وقيل: أخصّ، يكون له كتاب وشريعة.

بين الماء إلخ: فيه تلميح إلى ما ورد في الحديث المستفيض بين الناس، وإيماء إلى تقدم النبي الكريم ﷺ على سائر الأنبياء والرسل وتفوقه في هذا الشأن، كما قال الفاضل العثماني في حواشيه على التلويح ناقلا عن شيخنا العارف بالله مولانا محمد قاسم النانوتوي – نور الله مرقده –: إن نور الكواكب السيارة فقط أو الثوابت أيضا على اختلاف القولين كما هو مستفاد من نور الشمس على رأي الحكماء كذلك نبوة معاشر الأنبياء أيضا مستفادة من نبوة سيدنا وسيدهم محمد ﷺ، فحامل النبوة أولاً وبالذات ليس إلا نبينا ﷺ، وكل من سواه من الأنبياء موصوف بها ثانيا وبالعرض؛ ولذا قال النبي ﷺ: كنت نبيا وآدم بين الروح والجسد. وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النبِيينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُم جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَ أَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ فَمَنْ تَوَلى بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

وعلى آله إلخ: أصله أهل بدليل أهيل؛ فإن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها. والفرق بين الآل والأهل أن الآل لا يستعمل إلا في الأشراف. والأصحاب جمع صحب بكسر الحاء أو بسكونها لا جمع صاحب.

مقدمة: اعلم أن **العلم** يطلق **على معانٍ**: أحدها: حصول صورة الشيء في العقل، ثانيها: الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل، ثالثها: الحاضر عند المدرك، رابعها: قبول النفس لتلك الصورة، خامسها: الإضافة الحاصلة بين العالِم والمعلوم.

مقدمة: أي هذه مقدمة من قدّم بمعنى تقدّم، وهي مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها، فكما تكون مقدمة الجيش أمام العسكر كذلك المقدمة، تكون في المفتح، وهي نوعان: مقدمة العلم: وهي ما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه؛ ليكون الشارع على بصيرة، ومقدمة الكتاب: وهي طائفة من كلام قدّمت أمام المقصود، لارتباطها بالمقصود ونفعها فيه.

العلم: إنما ابتدأ بالعلم وتقسيمه؛ لأن غاية المنطق مستلزمة لرسمه، وهو موقوف على معرفة العلم بأقسامه؛ لأنه ما لم يعلم أن العلم بديهي ونظري، والنظري يحتاج في تحصيله إلى الفكر، والفكر قد يقع فيه الخطاء فلا بدّ من عاصم، فكيف يعلم أن غاية المنطق هي العصمة وهو عاصم؟ فلذا شرع بتعريف العلم وأقسامه.

على معان إلخ: اعلم أنهم بعد اتفاقهم على أن العلم هو منشأ الانكشاف حقيقة الذي يكون تصورا وتصديقا وبديهيا ونظريا وكاسبا ومكتسبا ومتصفا بالمطابقة مع المعلوم واللامطابقة معه، اختلفوا في تعيينه، فالمذاهب التي وقفت عليها ثلاثة عشر، لكن المشهور منها ستة، وقد ذكر المصنف منها خمسة، وسادسها القول بالحالة الإدراكية. والمذاهب التي ذكرها المصنف فالأربعة الأول منها للحكماء والخامس أي الإضافة، ينسب إلى بعض المتكلمين القائلين بأن العلم هو إضافة بين العالم والمعلوم، ولكن علماؤنا الماتريدية - كثّرهم الله ونصرهم - يقولون: إن العلم هو صفة بسيطة ذات إضافة، ويسموها بالحالة الانجلائية، ويقولون: إن العالم متصف به مثل اتصافه بصفات أخرى كالحلم والشجاعة لا يحدث عند تعلقه بالمعلوم خلافا للحكماء، فإنهم يقولون: إن العلم يحدث وقت إدراك المعلوم، مثلا إنا إذا علمنا شيئا يحصل لنا أمور:

١- الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل. ٢- وحصول تلك الصورة في العقل.

٣- وقبول النفس لتلك الصورة. ٤- والإضافة الحاصلة بين العالم والمعلوم.

فالحكماء قائلون بحدوث العلم للعالِم في هذا الوقت وبنفيه قبل ذلك، فالأمور في الصورة المذكورة أربعة، وذهب إلى كل منها ذاهب. وأما الحاضر عند المدرك فقال بعضهم: هو معنى آخر للعلم. وقال السيد الزاهد الهروي: يحتمل أنه والصورة الحاصلة واحد، فإن شئت الاطلاع على تفصيله فارجع إلى المطوّلات. ثم اعلم أن هذا الاختلاف ليس اختلافا لفظيا يبتني على اختلاف عباراتهم كما ظن، بل اختلافهم في العلم اختلاف معنوي، فافهم.

وينقسم على قسمين، أحدهما: يقال له التصور، وثانيهما: يعبر عنه بالتصديق. أما التصور فهو الإدراك الخالي عن الحكم، والمراد بالحكم نسبة أمر إلى أمر آخر إيجابا أو سلبا، وإن شئت قلت: **إيقاعا** أو انتزاعا، **وقد يفسر** الحكم بوقوع النسبة أو لا وقوعها، كما إذا تصورت زيدا وحده أو قائما وحده من دون أن تثبت القيام لزيد أو تسلبه عنه.

وينقسم إلخ: اعلم أن المنقسم إلى التصور والتصديق هو العلم الحادث الحصولي لا مطلق العلم الشامل للحضوري والقديم؛ لأن الانقسام إلى البديهي والكسبي إنما يجري في العلم الحصولي، والعلم الحادث دون العلم الحضوري والعلم القديم وهو علمه تعالى، فإن العلم الحضوري بديهي، وعلمه تعالى لا يوصف ببداهة ولا كسب، وهذا ما اختاره جماعة من الفضلاء المحققين كالسيد والعلامة التفتازاني والقطب الرازي في رسالته المؤلفة في تحقيق التصور والتصديق والعلامة الشيرازي في "درة التاج وشرح حكمة الإشراق"، واختار الجلال الدواني في "حاشية التهذيب" التعميم، والحق ما ذهب إليه الجماعة من التخصيص، والبسط لا يليق بهذا المختصر، كذا في "حاشية الحسن" على "التهذيب".

إيقاعا: اعلم أن لفظ الإيجاب والسلب والإيقاع والانتزاع والإسناد كل واحد منها قد يطلق على النسبة التامة حملية كانت أو شرطية، اتصالية أو انفصالية، وقد يطلق على إدراك تلك النسبة على وجه الإذعان. ولما كان هذه الألفاظ موهمة بحسب اللغة أن للنفس بعد تصور النسبة فعلا صادرا عنها زعم أكثر المتأخرين أن الحكم فعل من أفعال النفس، والحق ما قال شارح "المطالع": إن الحكم وإيقاع النسبة والإسناد كلها عبارات وألفاظ، والتحقيق أنه ليس للنفس ههنا تأثير فعل، بل إذعان وقبول النسبة وهو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة فهو من مقولة الكيف.

وقد يفسر إلخ: والحكم بهذا المعنى قد يوجد في التصور أيضا كما في التخييل والشك الَّذَيْنِ هما من أقسام التصور، وظاهر التفسير لا يصح إلا على رأي المتأخرين ضرورة أن وقوع النسبة نفسها وهم قد قالوا بالنسبة التقيدية التي هي مورد الوقوع واللاوقوع وسموها النسبة بين بين. واعلم أن الحكم يطلق على أربعة معان:

١- المحكوم به.

٢- ووقوع النسبة أو لا وقوعها.

٣- والنسبة من حيث اشتمالها على الربط.

٤- وإدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها.

أما التصديق فهو على قول الحكماء **عبارة** عن الحكم المقارن للتصورات، فالتصورات الثلاثة شرط لوجود التصديق، ومن ثم لا يوجد تصديق بلا تصور.

والإمام الرازي رحمه الله يقول: إنه عبارة عن مجموع الحكم وتصورات الأطراف، فإذا قلت: زيد قائم، وأذعنت بقيام زيد يحصل لك علوم ثلاثة: أحدها: علم زيد، وثانيها: إدراك معنى "قائم"، وثالثها: علم المعنى الرابط الذي يعبر عنه في الفارسية بـ"هست" في الإيجاب و"نيست" في السلب، "ہے"و"نہیں" في الهندية.

عبارة إلخ: هذا هو التحقيق الحقيق بالقبول؛ لأنه لا ريب أن التصديق حقيقة واقعية محصلة، وليس من الحقائق الاعتبارية، فهو ليس إلا شيئا واحدا لا مجموع أشياء، والمجموع المركب من التصورات الثلثة والأربعة لا شك في كونه أمرا اعتباريا. والفرق بين قول الإمام والحكماء من وجوه: أحدها: أن التصديق بسيط على مذهب الحكماء ومركب على رأي الإمام. ثانيها: أن تصور الطرفين والنسبة شرط للتصديق، خارج عنه على قولهم، وشطره أي: جزؤه الداخل فيه على قوله. وثالثها: أن الحكم نفس التصديق على زعمهم وجزؤه الداخل على زعمه، هكذا قال العلامة الرازي في "شرح الشمسية".

والإمام الرّازي: هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين المعروف بالإمام فخرالدين الرازي، إمام المتكلمين، ذو الباع الواسع في العلوم العقلية. خاض من العلوم في بحار عميقة، وأرض النفس في دفع أهل البدع وسلوك الطريقة، فكل ساكت خلفه، وكيف لا وهو الإمام، رد على طوائف المبتدعة، وهدد قواعدهم، ما من نصراني رآه إلا وقال: أيّها الفرد! لا نقول بالتثليث بين يديك، ولا يهودي إلا سلم وقال: إنا هُدنا إليك. لما خاض في علوم الحكماء فلقد تدرع بجلبابها، وتقلع بأثوابها، وتسرع في طلبها حتى دخل في كل أبوابها. وأقسم الفيلسوف أنه لذو قدر عظيم. وقال المصنف في كلامه: هذا من لدن حكيم.

كان أول أمره فقيرا، ثم فتحت عليه الأرزاق، وانتشر اسمه وبعد صِيته، وقصد من أقطار الأرض لطلب العلم، وكانت له يد طولى في الوعظ باللسان العربي والفارسي، وكان من أهل الدين والتصوف، وله يد فيه، وتفسير ينبئ عن ذلك. ومن جملة ما قال الإمام في وصيته: "ولقد اختبرت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن". ولد سنة ثلاث وأربعين، وقيل: أربع وأربعين وخمسمائة، وتوفي رحمه الله بهراة في يوم عيد الفطر سنة ست وستمائة، هكذا في طبقات الشافعية الكبرى.

ويقال لهذا المعنى: الحكم **تارة** والنسبة الحكمية أخرى. فإذا أتقنت ما علمناك فاعلم أن الحكيم يزعم أن التصديق ليس إلا إدراك المعنى الرابطي، والإمام يزعم أن التصديق بمجموع الإدراكات الثلاثة، أعني تصور المحكوم عليه، وتصور المحكوم به، وإدراك النسبة الحكمية المسمّى بالحكم.

فصل: **التصور قسمان**: أحدهما: بديهي، أي حاصل بلا نظر وكسب، كتصورنا الحرارة والبرودة، ويقال له: الضروري أيضا. وثانيهما: نظري، أي يحتاج في حصوله إلى الفكر والنظر، كتصورنا الجن والملائكة؛ فإنا **محتاجون** في أمثال هذه التصورات إلى تجشم فكر وترتيب نظر، ويقال له: "الكسبي" أيضا.

والتصديق أيضا قسمان: أحدهما: البديهي الحاصل من غير فكر وكسب، وثانيهما: النظري المفتقر إليه. مثال الأول: الكل أعظم من الجزء، والاثنان نصف الأربعة. ومثال الثاني: العالم حادث، والصانع موجود، ونحو ذلك.

تارة: اعلم أن النسبة التامة الخبرية رابطة بين الموضوع والمحمول، وحكايته عن أمر واقعي أيضا، ففي صورة الشك والوهم والتخييل يتصور تلك النسبة من حيث إنها رابطة بين الموضوع والمحمول، وفي صورة التصديق والإذعان يعلم من حيث إنها حكاية عن أمر واقعي، فتلك النسبة من حيث إنها رابطة تسمّى نسبة حكمية، ومن حيث إنها حكاية عن أمر واقعي تسمّى حكما.

التصور قسمان: حاصل كلام المصنف رحمه الله أن للتصور قسمان: بديهي ونظري، أي بعض التصورات بديهي وبعضها نظري، وكذا التصديقات، فإن بعضها بديهي وبعضها نظري، وليس كل واحد من التصور والتصديق بديهيا ولا نظريا؛ لأنه لو كان الكل من كل منهما بديهيا لما احتجنا في تحصيل شيء من العلوم إلى نظر وفكر، ولو كان الكل نظريا لزم الدور أو التسلسل وهما محالان.

محتاجون: إنما احتاج إلى هذا التنبيه؛ لأن الإمام الرازي رحمه الله ذهب إلى بداهة جميع التصورات، فعنده انقسام التصور إلى البديهي والنظري في حيز الخفاء.

فائدة: وإذا علمت ما ذكرنا أن النظريات مطلقا تصوريا كانت أو تصديقيا مفتقرة إلى نظر وفكر، فلا بدّ لك أن تعلم معنى النظر، فأقول: النظر في اصطلاحهم عبارة عن **ترتيب أمور** معلومة؛ **ليتأدى** ذلك الترتيب إلى تحصيل **المجهول إذا رتبت** المعلومات

ترتيب أمور: الترتيب في اللغة: جعل كل شيء في مرتبته، وفي الاصطلاح: جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد، ويكون نسبة بعضها إلى بعض بالتقدم والتأخر، مثلا " الأمور التي تعرفها في تصور الجن، أنه جسم لطيف ناري يتشكل بأشكال مختلفة، و يكون فيهم الذكر و الأنثى". وتقول في تصورالملائكة: "إنها جسم لطيف نوراني يتشكل، ولا يكون فيها الذكر والأنثى". و يتحصل من ذلك علم معرفة الجن و الملائكة. وعلى هذا القياس لأجل اكتساب تصديق المقدمات المعلومة ومن أجل تغير العالم وحدوثه لك أن تقول: "العالم متغير، و كل متغير حادث" فبعد هذا التركيب حصل لنا العلم بقيضية مجهولة، وهي "العالم حادث". والمراد بهذه الأمور المعلومة المرتبة في التصور هو المعرّف التي تسمّى بقول الشارح أيضا و يراد بها حجة و قياس في التصديق، والأمور المجهولة تسمّى معرّفا في التصورات و نتيجة في التصديقات،كذا في الشرح. والمراد بالأمور ما فوق الواحد، فإن الجموع الواقعة في تعاريف الفن يراد بها ذلك.

ليتأدى إلخ: أورد عليه بأنه يخرج عنه التعريف بالمفرد كالتعريف بالفصل وحده والخاصة وحدها ؟ وأجيب عنه تارة بأن التعريف بالمفرد إنما يكون بالمشتقات، وهي مركبة؛ لاشتمالها على الذات والصفة، وتارة بأن التعريف بالمفرد لا ينضبط انضباط التعريف بالمركب. وقال الشيخ: التعريف بالمفرد ندر خداج أي قليل ناقص.

المجهول: المراد به المطلوب التصوري أو التصديقي الذي يحصل بالترتيب، فالأمور المرتبة يكون معلوما ومؤديا إلى المطلوب الذي هو غير معلوم لكن لا بدّ أن يكون المطلوب معلوما للطالب بوجه مّا، و إلا لزم طلب المجهول المطلق وهو محال، ولا بدّ أيضا أن يكون مجهولا وإلا لزم استعلام المعلوم وتحصيل الحاصل الذي هو أيضا محال، كما تقرر في مقره.

إذا رتبت إلخ: اعلم أن الطالب إذا أراد تحصيل مجهول تتوجه نفسه إلى الأمور المعلومة المخزونة عندها، فما تراه مناسبا لمطلوبه تأخذه، وما تراه غير مناسب تتركه حتى تحيط بمبادئ المطلوب، مثلا إذا أراد أن يحصل أن العالم متصف بالحدوث أم لا، فيتوجه النفس إلى المعلومات التي هي مخزونة عندها فتتبعت من جملة المعلومات فوجدت فيها أن العالم يتغير، والمتصف بالتغير يكون متصفا بالحدوث، فهما - أي تغير العالم وحدوث المتغير - مناسبان؛ فهذه الحركة تسمّى بالحركة الأولى، ثم تنتقل منها بأن يرتبها ترتيبا مؤدّيا إلى المطلوب، مثلا رتّبت أن العالم متغيّر وكل متغير حادث، وهذا الترتيب يسمّى بالحركة الثانية، فبعد هذين الحركتين حصل المطلوب أي العالم حادث. ثم اعلم أنه قد يتّفق أن النفس تكون مستشعرا للمطلوب بوجه من الوجوه، ثم تنتقل إلى المبادئ دفعة بلا تجشّم =

الحاصلة لك من تغير العالم وحدوث كل متغير، وتقول: العالم متغير وكل متغير حادث، فحصل لك من هذا النظر والترتيب علم قضية أخرى لم يكن حاصلا لك قبل، وهي "العالم حادث".

فصل: **إياك** وأن تظن أن كل ترتيب يكون **صوابا** موصلا إلى علم صحيح، كيف ولو كان الأمر كذلك ما وقع الاختلاف والتناقض بين أرباب النظر مع أنه قد وقع؟ فمن قائل يقول: "العالم حادث"، ويستدل بقوله: "العالم متغير وكل متغير حادث، فالعالم حادث".

= في الحركة الأولى، ثم تتحرّك إلى المطلوب؛ فيتحقق الحركة الثانية فقط دون الأولى، وقد يتّفق أنها تتحرك من المطلوب إلى المبادئ، وتنتقل منها إليه دفعة فيتحقق الأولى فقط دون الثانية، وقد يتفق أنها تنتقل إلى المبادئ تدريجا، منها إلى المطلوب كذلك. وبالجملة:

١- قد يكون الانتقال الأول دفعياً والثاني تدريجياً. ٢ - وقد يكون بالعكس.
٣ - وقد يكونان دفعيّين. ٤- وقد يكونان تدريجيّين.

فذهب القدماء إلى أن الفكر عبارة عن مجموع الحركتين، فإذا انتفت إحداهما يتحقق البداهة، ففي الصورة الأولى والثانية والثالثة لا يتحقق النظرية عندهم؛ إذ مناط النظرية على تحقق الحركتين.

وذهب المتأخرون إلى أنه الترتيب اللازم للحركة الثانية، فعندهم لا يتحقق النظرية في الصورة الثانية والثالثة؛ لأن الحركة الثانية فيهما مفقود، وكلا المذهبين مخدوشان. والتفصيل مع ما له وما عليه في مطوّلات الفن، فإن شئت الاطلاع فليطالِع ثمه. ولعل الحق أن الفكر عبارة عن الحركة في المعقولات لتحصيل المجهول سواء تحقق مجموعهما أو إحداهما؛ فمدار النظرية على تحقق الحركة، ومدارج الضرورة على انتفائها رأسا، فافهم.

إياك: ذكر المصنف رحمه الله في هذا الفصل احتياج المنطق، لكن لمّا كان ثبوت الاحتياج إلى المنطق موقوفا على الأمور الثلاثة: أي تقسيم العلم إلى التصور والتصديق، وكونهما بديهيا ونظريا، ووقوع الخطأ في النظر، ذكرها أوّلا.

صوابا: قال المحقّق الطوسي في "شرح الإشارات": صواب الترتيب في القول الشارح أن يوضع الجنس أوّلا، ثم يقيّد بالفصل، وصواب هيأته أن يحصل للأجزاء صورة وحدانية يطابق بها صورة المطلوب، وصواب الترتيب في مقدمات القياس أن يكون الحدود في الوضع والحمل على ما ينبغي، وصواب الهيأة أن يكون الربط بينهما في الكمّ والكيف والجهة على ما ينبغي، وصواب الترتيب في القياس أن يكون أوضاع المقدمات فيه على ما ينبغي، وصواب الهيأة أن يكون من ضربٍ مُنتجٍ، والفساد في البابين أن يكون بخلاف ذلك.

ومن زاعمٍ يزعم"أن العالم **قديم** غير مسبوق بالعدم"، ويبرهن عليه بقوله: "العالم مستغنٍ عن المؤثّر، وكل ما هذا شأنه فهو قديم". ولا أظنّك شاكّا في أن أحد الفكرين صحيح حق، والآخر **فاسد** غلط.

وإذا كان قد وقع الغلط في فكر العقلاء فعلم من ذلك أن الفطرة الإنسانية غير كافية في تمييز الخطأ من الصواب، وامتياز القشر عن اللباب، فجاءت الحاجة في ذلك إلى **قانون** عاصمٍ عن الخطأ في الفكر يبين فيه طرق اكتساب المجهولات عن المعلومات، وهذا القانون هو **المنطق** والميزان.

قديم: هذا مذهب أصحاب البخت والاتفاق النافين للصانع، وأما الحكماء المحققّون فهم وإن زعموا قِدم العالم لكنهم لا يرون وجود العالم بلا سبب موجد ضرورة أنه مخالف لبداهة العقل الحاكمة بامتناع الترجيح من غير مرجّح.

فاسد: لأنه لو كان كلا الفكرين صحيحا لزم احتماع النقيضين، ولو كانا فاسدين لزم ارتفاعهما، فلا بدّ صحة أحدهما وفساد الآخر.

قانون إلخ: لفظ يوناني أو سرياني موضوع في الأصل لمِسطر الكتاب، وفي الاصطلاح أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه كقول النحاة: "الفاعل مرفوع" فإنه أمر كلي منطبق على جميع جزئياته يتعرف أحكام جزئياته؛ منه حتى يتعرف منه أن زيدا مرفوع في قولنا: "ضرب زيد" فإنه فاعل.

المنطق: اعلم أن لكل مركب عللا أربعا: علة مادية، وعلة صورية، وعلة فاعلية، وعلة غائية، كالسرير مثلا فإن قطع الخشب له علة مادية، والهيأة الحاصلة المجتمعة من قطع الخشب وغيرها علة صورية، والنجّار علة فاعلية، والجلوس عليها مثلا علة غائية، فكذا المنطق له علل أربع: علة مادية هي مسائلها التصورية والتصديقية بموادها وصورها، وعلة صورية هي الهيأة الاجتماعية الحاصلة من اجتماعها باشتراكها في البحث الإيصالي، وعلة الفاعلية هي في الظاهر أرسطاطاليس، وفي النظر المتوسط الحكيم المتقدم على جميع الحكماء، العالِم بقواعده المخترع لها، وفي نظر التحقيق الدقيق هو البارئ - جلّت أسماؤه وتعالت كبرياؤه - وعلة غائية لتدوينه الصادر من أرسطو، أو لاختراعه الناشئ من أقدم الحكماء لا لفعل البارئ - عزّ مجده - فإن أفعاله غير معللة بالمبادئ والغايات، وهي عصمة القوة المفكرة العاقلة عن الخطايا التي تعتريها كثيرا من جهة الغلط والفساد في المواد الفكرية أو صورها أو كلتيهما، والمصنف رحمه الله قد ذكر بعضها على حسب ما اقتضاه المقام.

أما **تسميته بالمنطق** فلتأثيره في النطق الظاهري، أعني التكلم؛ إذ العارف به يقوى على التكلم بما لا يقوى عليه الجاهل، وكذا في النطق الباطني أعني الإدراك؛ لأن **المنطقي يعرف** حقائق الأشياء، ويعلم أجناسها وفصولها وأنواعها ولوازمها وخواصها بخلاف الغافل عن هذا العلم الشريف.

وأما تسميته بالميزان؛ فلأنه **قسطاس** للعقل يوزن به الأفكار الصحيحة، ويعرف به نقصان ما في الأفكار الفاسدة واختلال ما في الأنظار الكاسدة، ومِن ثَمّ يقال له: "**العلم الآلي**"؛ لكونها آلة لجميع العلوم لا سيّما للعلوم الحكمية.

تسميته بالمنطق: المنطق إما مصدر ميميّ بمعنى النطق، أطلق على هذا الفن مبالغة في مدخليته في تكميل النطق، وإما اسم مكان، كأن هذا العلم محل النطق ومظهره. ورسموه بأنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر. **المنطقي يعرف** إلخ: أنت تعلم أن معرفة حقائق الأشياء ليس في قدرة البشر، وإنما هو شأن خالق القوى والقدر. قال الشيخ في "التعليقات": نحن لا نعرف من الأشياء إلا الخواص واللوازم، ولا نعرف الفصول المقوّمة لكل واحد منها الدلالة على حقيقة، بل نعرف أنها أشياء لها خواص وأعراض، فإنا لا نعرف حقيقة الأول - يعني الواجب تعالى - ولا العقل ولا النفس، ولا الفلك والنار والهواء والماء والأرض. ولا نعرف أيضا حقائق الأعراض، مثال ذلك أنا لا نعرف حقيقة الجواهر وإنما عرفنا شيئا له هذه الخاصية، وهو أنه الموجود لا في موضوع، وليس هذا حقيقة ولا نعرف حقيقة الجسم، بل نعرف شيئا له هذه الخواص، وهي الطول والعرض والعمق، إلى آخر ما قال تفصيلا.

قسطاس: القسطاس - بالضم والكسر- الميزان، أو أقوم الموازين، أو هو ميزان العدل، أي ميزان كان كالقسطاس، وهو رومي معرب، كذا في "القاموس". **العلم الآلي**: اعلم أن العلوم إما أن لا تكون في أنفسها آلة لتحصيل شيء آخر، بل كانت مقصودة بذواتها، وتسمّى غير آلية. وإما أن تكون آلة لتحصيل شيء آخر غير مقصودة في نفسها، وتسمّى آلية، فالمنطق داخل في العلوم الآلية، والآلة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول أثره إليه، كالمنشار للنجار، فإنه واسطة بينه وبين الخشب في وصول أثره إليه، فكذا المنطق آلة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية، وتحصيله ليس مقصودا بالذات، بل لأنه آلة للعلوم الحكمية بل لسائر العلوم.

فائدة: اعلم أن **أرسطاطاليس** الحكيم دوّن هذا العلم بأمر الإسكندر الرومي؛ ولهذا يلقّب بالمعلّم الأول، **والفارابي** هذّب هذا الفن وهو المعلّم الثاني. وبعد إضاعة كتب الفارابي فصله الشيخ أبو علي **بن سينا**.

أرسطاطاليس: وبالتخفيف يقال: أرسطو، وهو المعلم الأول، ولد هذا الحكيم الشهير بقرية "طاجيرا" من بلاد مقدونيا قبل الميلاد بنحو ٣٨٤م. وكان طبيبا مصاحبا لملك مقدونيا، ولما بلغ ثامنة عشر من عمره ذهب للتلقي عن أفلاطون، ودعاه الملِك فليب المقدوني لتعليم وتهذيب ولده الأسكندر، وبعد الفراغ من تعليم الأسكندر ذهب إلى أُثنية، وأنشأ بها مدرسة لم يوجد في بلاد اليونان أعظم من مدرسته، ومدرسة أستاذه أفلاطون، وقد عكف على التعليم في تلك المدرسة، وتخرّج عليه كثير؛ فلُقّب بالمعلّم الأول؛ ولأنه واضع التعاليم المنطقية ومخرجها من القوة إلى الفعل. وله حق السبق وفضل التمهيد كذا في "الملل والنحل". ومات وسنة ٦٢ سنة تقريبا. ولولا كتب أرسطو ما انتقلت الفلسفة من مكان إلى آخر ومن أمته إلى غيرها.

والفارابي: هو أبو نصر محمد بن طرخان فارسي الأصل، كان واسع الاطلاع في العلوم الفلسفية، لا يدانيه في أحكام فن الموسيقي، وكان محبا للعزلة، لا يوجد إلا عند المياه الجارية والأشجار الملتفة. ولما كان أكثر ممن سبقه من الفلاسفة الإسلاميين إيضاحا وشرحا لكلام أفلاطون وأرسطو وأقدرهم على فهم أغراضهما لقّب بالمعلم الثاني، توفي سنة ٣٣٩هـ وعمره يناهز الثمانين سنة.

ابن سينا: هو الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا البخاري، هو الطبيب الشهير، طويل الباع في العلوم الفلسفية. لما بلغ عمره عشر سنوات أجاد القرآن حفظا، وحفظ أشياء كثيرة من الأدب، وكان يكثر من مطالعة كتبه وكتب الهندسة والطب. كان في زمنه للأمير منصور بن نوح دار الكتب، فطلب منه أن يدخل ويطّلع عليها، فأذن له في ذلك، فوجد لكل علم في تلك الدار بيتا خاصا، فاطلع على فهارس الكتب وطلب ما احتاجه منها، ورأى من بينها كتبا كثيرة لم يقف أحد على أسمائها فضلا عما اشتملت عليه من الفوائد، وظفر بما فيها من الدقائق، وتمّ له ذلك وهو ابن ثماني عشرة سنة، وكان يقول: إني كنت مكبّا على حلّ العويص من المسائل، فكل مسألة لم أظفر فيها بالحد الأوسط أصلي ركعتين لله وأبتهل إليه حتى يفيض عليّ العرفان، وما أعياني من العلوم الفلسفية سوى العلم الإلهي إلى أن قرأت كتاب أبي نصر الفارابي؛ فأوضح لي المحجة غاية الإيضاح، ووقفت منه على أغراض ذلك العلم. مرض بالقولنج وأهمل أمر الحيطة من هذا المرض، فمات سنة ٤٢٨هـ. ومؤلفاته كثيرة جدا.

فصل: ولعلك علمت مما تلونا عليك في بيان الحاجة حد المنطق وتعريفه مِن أنه علم بقوانين **تعصم مراعاتها** الذهن عن الخطأ **في الفكر**.

فصل: موضوع كل علم ما يبحث فيه عن **عوارضه الذاتية** له، كبدن الإنسان للطب، والكلمة والكلام لعلم النحو، فموضوع المنطق: المعلومات التصورية والتصديقية، لكن لا مطلقا، بل **من حيث** إنها موصلة إلى المجهول التصوري والتصديقي.

فائدة: اعلم أن لكل علم **وصناعة غاية** وإلا لكان طلبه عبثا والجِدّ فيه لغوا، .....

تعصم مراعاتها: إنما قال: "تعصم مراعاتها الذهن" لأن المنطق ليس نفسه يعصم الذهن عن الخطأ وإلا لم يعرض للمنطقي خطأ أصلا، وليس كذلك، فإنه ربما يخطئ لإهمال الآلة، فعلم أن العاصم مراعاة المنطق لا نفس المنطق. **في الفكر**: هذا القيد يخرج العلوم القانونية التي لا تعصم مراعاتها الذهن عن الضلال في الفكر بل في المقال، كالعلوم العربية مثل النحو والمعاني والبيان.

عوارضه الذاتية: اعلم أن ما يعرض الشيء إما أن يكون عروضه لذاته أو لجزئه أو لأمر خارج عنه، والأمر الخارج عن المعروض إما مساوٍ له أو أعمّ منه أو أخصّ منه أو مبائن له، فالثلاثة الأُوَل تسمّى أعراضا ذاتية، والثلاثة الأخيرة، أي العارض لأمر خارج أعمّ من المعروض والعارض للخارج الأخصّ والعارض بسبب المبائن تسمّى أعراضا غريبة، والعلوم يبحث فيها عن الأعراض الذاتية للموضوع. **من حيث**: اعلم أن للحيثية ثلاثة أقسام: الأولى: هي الحيثية الإطلاقية، وهي لا تغير ذات المحيث ولا أحكامها. والثانية: هي الحيثية التقييدية، وهى تغير ذات المحيث وأحكامها. والثالثة: هي الحيثية التعليلية، وهي تغير الأحكام للمحيث دون ذاته. فإن شئت التفصيل فانظر في الحواشي المعلقة على "الحاشية الزاهدية".

وصناعة: يحتمل أن يكون عطف الصناعة على العلم تفسيريا؛ إذ إطلاق الصناعة بمعنى العلم متعارف فيما بينهم. يقال: صناعة الميزان وصناعة البرهان، ويحتمل أن يراد بالعلم ما لا يتعلق بكيفية عمل، بل يكون المقصود منه نفس العلم، وبالصناعة ما يتعلق بكيفية عمل ويكون المقصود منه ذلك العمل.

غاية: أي مغائرة له خارجة عنه، والغاية متقدمة في التصور على تحصيل ذي الغاية؛ لأن تحصيله فعل اختياري، فلا بدّ أن يكون مسبوقا بتصور الغاية، فمن حق كل طالب علم أن يعلم الغاية المترتبة عليه المقصودة منه وأن يصدق ترتبها عليه، وإلا لكان طلبه عبثا بلا فائدة، والجدّ فيه لغوا بلا عائدة. ولما كان غاية علم الميزان الإصابة في الفكر =

وغاية علم الميزان الإصابة في الفكر وحفظ الرأي عن الخطأ في النظر.

فصل: **لا شغل** للمنطقي **من حيث** إنه منطقي ببحث الألفاظ، كيف؟ وهذا البحث **بمعزل** عن غرضه وغايته ومع ذلك فلا بدّ له من بحث الألفاظ الدالة على المعاني؛ لأن **الإفادة** والاستفادة موقوفة عليه، ولذلك يقدم بحث الدلالة والألفاظ في كتب المنطق.

فصل في الدلالة: الدلالة لغة هو الإرشاد أي *راه نمودن*، وفي الاصطلاح: **كون الشيء** بحيث **يلزم** من العلم به العلم بشيء آخر. والدلالة قسمان: لفظية وغير لفظية، واللفظية:

= وحفظ الرأي عن الخطأ في النظر، فمن أراد الشروع فيه على وجه البصيرة فلا بدّ من أن يعلم أنه علم بقوانين تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر؛ فإن من علمه بهذا الوجه فإنه يعلم غايته ويصدق ترتبها عليه.

لا شغل: فيه أربع لغات: بضم الشين وسكون الغين المعجمة، أو ضمهما، وفتح الشين وسكون الغين، أو فتحهما. **من حيث:** إنما قيّد بالحيثية؛ لأن المنطقي إذا كان نحويا أيضا فله شغل بالألفاظ، لكن لا من حيث إنه منطقي بل من حيث إنه نحوي، كذا أفاد السيد المحقق.

بمعزل إلخ: إذ لا غرض للمنطقي إلاّ عن القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبهما حتى يوصلا إلى مجهول تصوري أو تصديقي، وليس الموصل ألفاظهما بل معانيهما. **الإفادة إلخ:** اعلم أنه لما كان الإنسان مدني الطبع لا يمكن تعيّشه إلا بمشاركة من أبناء نوعه افتقر كل واحد في مأكله ومشربه وملبسه إلى أن يظهر ما في ضميره، **فأفادهم** واستفاد منهم، وأعان على مقاصدهم ومصالحهم، فلما كان يؤدي هذا الغرض يسمّى دالا، والمؤدّى مدلولا. والدال إن كان لفظا فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية. وكل منهما على ثلاثة أقسام كما قال المصنف ﵀

كون الشيء إلخ: فإن قلت: إن الدلالة تتوقف على علم المدلول وهو يتوقف على الدلالة، وهذا دور؟ قلت: إن علم المدلول من الدال موقوف على الدلالة لا علم المدلول مطلقا، والدلالة تتوقف على علم المدلول مطلقا لا على المدلول من الدال فلا دور.

يلزم إلخ: اعلم أن المراد باللزوم ههنا أعم من أن يكون عقليا أو عرفيا. والأول أي: اللزوم العقلي هو ما يمتنع تصور الملزوم بدون اللازم عقلا كلزوم الزوجية للأربعة، فإن العقل إذا تصور معنى الأربعة يمتنع عدم تصور معنى الزوجية. والثاني أي: اللزوم العرفي هو ما يمتنع تصور الملزوم بدون اللازم عرفا وإن لم يمتنع عقلا، كلزوم الجود للحاتم، فإن العقل يجوز أن يتصور الحاتم بدون الجود لكن لكثرة صدور الجود عن الحاتم صار كأنه لازم له.

ما يكون الدال فيه اللفظ، وغير اللفظية: ما لا يكون الدال فيه اللفظ، وكل منهما على ثلاثة أنحاء: أحدها: اللفظية **الوضعية**، كدلالة لفظ زيد على مسمّاه، وثانيها: اللفظية **الطبعية**، كدلالة لفظ "أُح أُح" - بضم الهمزة وسكون الحاء المهملة، وقيل: بفتحها - على وجع الصدر؛ فإن الطبعية تضطر بإحداث هذا اللفظ عند عروض الوجع في الصدر، وثالثها: اللفظية **العقلية**، كدلالة لفظ "دَيز" المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ، ورابعها: غير اللفظية الوضعية، كدلالة **الدوال** الأربع على مدلولاتها، وخامسها: غير اللفظية الطبعية، كدلالة صهيل الفرس على طلب الماء والكلأ، وسادسها: الغير اللفظية العقلية، كدلالة الدخان على النار.

الوضعية إلخ: منسوب إلى الوضع بأن يكون للوضع فيها مدخل، سواء وضع عين اللفظ أي شخصه لمعناه، كوضع "زيد" لذاته، أو وضع مفردات اللفظ لمعناها، كوضع "زيد قائم" لمعناه، فإنه وإن لم يثبت وضع بمجموعه لمعناه من الواضع لكن وضع مفرادته لمعناها. والوضع في اللغة "*نهادن*" وفي الاصطلاح: "تخصيص شيء بشيء بحيث متى أطلق أو أحسّ الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني". والمراد من الدلالة اللفظية الوضعية هي كون اللفظ بحيث متى أطلق فهِم منه معناه للعلم بوضعه.

الطبعية إلخ: هي التي تكون بإحداث الطبيعة الدال عند عروض المدلول، سواء كان الدال لفظا، كدلالة "أُح أُح" على السعال، أو غير لفظ كركض الدابة على العلف. أُح أُح: بفتح الهمزة أو ضمها بالحاء المهملة. يقال: "أَحّ الرجل" إذا سعل. وأما بضم الهمزة وسكون الخاء المعجمة المشددة فدلالة على الوجع، وإذا فتحت الهمزة دلت على التحسر. كذا في "القاموس" وغيره، فقد وقع التسامح من المصنف في تفسير أح أح، وهذا مثال للدلالة الطبعية اللفظية. وركض الدابة مثال للدلالة التي هي غير لفظية. في "الصراح" ركض: تحريك الرِّجل، وركض الفرس: إذا عدا، ومنه قوله تعالى: ﴿ارْكُضْ بِرِجْلِكَ﴾.

العقلية: إنما نسبت إلى العقل لعدم مداخلة الوضع والطبع فيها، ويعتبر فيها علاقة التأثير فيشمل دلالة الأثر، كالدخان على المؤثر كالنار، ودلالة المؤثر على الأثر ودلالة أحد الأثرين على الآخر، كدلالة الدخان على الحرارة، وهما أثران للنار.

الدوال: وهي النُصُب أي: ما ينصب على الطريق، لإدراك بعد المسافة، والخطوط والإشارات والعقود أي: عقود الأنامل التي تدل على الأعداد.

فهذه ست دلالات، والمنطقي إنما يبحث عن الدلالة اللفظية الوضعية؛ لأن الإفادة للغير والاستفادة من الغير إنما يتيسر بها **بسهولة**، بخلاف غيرها؛ فإن الإفادة والاستفادة بها لا يخلو عن صعوبة، **هذا**.

فصل: وينبغي أن يعلم أن الدلالة اللفظية الوضعية التي لها العبرة **في المحاورات** والعلوم على **ثلاثة أنحاء**: أحدها: المطابقية، وهي أن يدل اللفظ على تمام ما وضع....

فهذه ست إلخ: الاحتمالات الستة استقرائي لا عقلي. وذهب السيد السند إلى أن الأقسام خمسة، وأنكر الطبعي الغير اللفظي حيث صرح في حاشيته على "شرح المطالع": بأن الدلالة الطبعية هي الألفاظ فقط، والدلالة العقلية تعم اللفظ وغيره. وقال المحقق الدواني في "حواشي التهذيب": الطبعية لا تنحصر في اللفظ؛ فإن دلالة الحمرة على الخَجِل والصفرة على الوَجِل منها. ولعل السيد - قدس سره - نظر إلى أن الدال في هذه الأمثلة أثر للمدلول، فيكون الدلالة فيها عقلية؛ لأن الدلالة بعلاقة التأثير عقلية كما قدمنا. والتحقيق أن ههنا جهتين: جهة التأثير، وجهة إحداث الطبعية. من جهة الأول عقلية، ومن جهة الثاني طبعية، فغاية الأمر أن العقلية تحققت في مواد الطبعية وهو غير موجب لإنكارها وإلا لزم أن لا تكون اللفظية أيضا طبعية، فإنها أيضا لا تخلو عن علاقة التأثير، كما لا يخفى.

بسهولة: لأن الدلالة اللفظية الوضعية أسهل الدلالات تعليما وتعلما، وأما غيرها ففيه صعوبة، ولا يكتفي لإظهار ما في ضميره. أما الدلالة الطبعية وكذا العقلية، فهي غير كافية للفهم المفصل، وأما الإشارات فأيضا للدلالة غير كافية، وفي الكتابة مشقة عظيمة، فاحتيج في التعلم والتعليم إلى الألفاظ الموضوعة بإزاء ما في ضمائرهم، واختص نظر المنطقي بالدلالة اللفظية الوضعية.

هذا: أي: خُذ هذا. وله وجهان: الأول: أن يكون هذا مفعولا لفعل محذوف وهو "خُذ"، والثاني: أن يكون "ها" اسم فعل بمعنى "خُذ" و"ذا" اسم إشارة مفعوله. والثاني لا يساعده رسم الخط.

في المحاورات إلخ: اعلم أن الدلالة اللفظية الوضعية بجميع أقسامها - أعني المطابقة والتضمن والالتزام - معتبرة في المحاورات. وأما في العلوم فقيل: إن الالتزام مهجور؛ فإنه عقلي. والجمهور على أنه معتبر في العلوم أيضا. وههنا تحقيقات تطلب من مظانها.

ثلاثة أنحاء: هذا الحصر عقلي ليس فيها احتمال سوى الثلاثة، وذلك لأن اللفظ إذا كان دالا بحسب الوضع على معنى، وذلك المعنى الذي هو مدلول اللفظ إما أن يكون عين المعنى الموضوع له أو داخلا فيه أو خارجا عنه.

ذلك اللفظ له،كدلالة الإنسان على مجموع الحيوان والناطق، **وثانيها**: التضمنية، وهي أن يدل اللفظ على جزء المعنى الموضوع له كدلالته على الحيوان فقط، وثالثها: الدلالة الالتزامية، وهي أن لا يدل اللفظ على الموضوع له ولا على جزئه، بل على معنى خارج **لازم** للموضوع له. **واللازم** هو ما ينتقل الذهن من الموضوع له إليه، .....

ذلك اللفظ له إلخ: من حيث إنه وضع له. وإنما قيّدناها بهذه الحيثية لدفع الإشكال المشهور: وهو أن اللفظ مثلا كالشمس إذا وضع للملزوم كالجِرم النوري، واللازم كالضوء، وأريد اللازم - أي الضوء - من جهة أنه لازم لملزومه الموضوع له - أعني الجِرم النوري - يكون الدلالة حينئذ التزامية مع أنه يصدق على هذه الدلالة أنها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له، فيكون هذه الدلالة مطابقية. ودفعه بأن الدلالة المذكورة وإن كانت دلالة اللفظ على تمام ما وضع له، لكنها ليس من حيث إنه تمام ما وضع له بل من حيث إنه لازم لملزومه الموضوع له، فظهر أن ترك الحيثية من مسامحة الماتن.

وثانيها إلخ: اعلم أن ههنا أي في دلالة التضمن مذهبين، مذهب أهل الميزان، وهم لم يعتبروا في الدلالة القصد، بل الفهم فقط، فدلالة اللفظ الموضوع للمعنى المركب على الأجزاء المفهومة في ضمن المعنى المركب بحيث لم يتعلق القصد بها بالذات تضمنية. وأهل العربية اعتبروا القصد، فلا تكون تضمنية عندهم. والحق مذهب أهل الميزان؛ فإن على مذهب أهل العربية يبطل الحصر، فإن الدلالة التضمنية الميزانية لا تدخل في شيء من الدلالات مع أنها داخلة في المقسم.

لازم: إنما اعتبر اللزوم في هذه الدلالة؛ لأنها دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له ولا خفاء في أن اللفظ لا يدل على كل أمر خارج عنه، فلا بدّ لدلالته على الخارج من شرط، وهو اللزوم الذهني، أي كون الأمر الخارج لازما لمسمّى اللفظ بحيث يلزم من تصور المسمّى تصوره، فإنه لو لم يتحقق هذا الشرط لامتنع فهم الأمر الخارج من اللفظ فلم يكن دالا عليه.

واللازم إلخ: لما وقع في تعريف دلالة الالتزام ذكر اللازم ولم يعلم معناه قبل ذلك ذكر معناه وقال: "واللازم إلخ" اعلم، أيّها المتعلم الفطن! أوّلا، اللازم على قسمين: عرفي، وعقلي. وقد بينا معناهما سابقا. أورد المصنف رحمه الله مثالين: الأول للأول، والثاني للثاني. وثانيا أن اللازم أيضا على قسمين: أحدهما: اللازم البيّن بالمعنى الأعم: وهو ما إذا تصور الملزوم واللازم يجزم باللزوم بينهما ضرورة. وثانيهما: اللازم البيّن بالمعنى الأخص: وهو أن يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم. وهذا المعنى هو المراد عندهم في تعريف الدلالة الالتزامية.

فظهر بهـــذا أن تمثيل اللازم الواقع في دلالة الالتزام بقابل العلم وصنعة الكتابة لا يصح على مذاقهم؛ لظهور أنه لا يلزم من تصور الإنسان تصور قابل العلم وصنعة الكتابة، بل هما مثالان للازم البيّن بالمعنى الأعم، فإن من تصور =

كدلالة الإنسان على قابل العلم وصنعة الكتابة، وكدلالة لفظ العمى على البصر.

فصل: الدلالة التضمنية والالتزامية **لا توجدان** بدون المطابقة؛ وذلك لأن الجزء لا يتصور بدون الكل، وكذا اللازم بدون الملزوم، والتابع لا يوجد بدون المتبوع، والمطابقة **قد توجد** بدونهما؛ لجواز أن يوضع اللفظ لمعنىً بسيط لا جزء له ولا لازم له. **فإن قلت**: لا نسلم أن يوجد معنىً لا لازم له؛ فإن لكل معنىً لازما ألبتة، وأقله أنه ليس غيره؟ **قلنا**: **المراد** باللازم هو اللازم البيّن الذي ينتقل الذهن من الملزوم إليه،

= مفهوم الإنسان وتصور مفهوم قابل العلم وصنعة الكتابة يجزم باللزوم بينهما، فاحفظ بحديك نفعا في الاعتراض الآتي من الإمام.

كدلالة إلخ: فإن قلت: البصر جزء مفهوم العمى؛ فإن العمى عدم البصر، فلا يكون دلالته عليه بالالتزام بل بالتضمن؟ فنقول: العمى عدم البصر لا العدم والبصر، والعدم المضاف إلى البصر يكون البصر خارجا عنه وإلا لاجتمع في العمى البصر وعدمه.

لا توجدان إلخ: يعني إذا وجد التضمن والالتزام فلا بدّ من وجود المطابقة؛ فإن دلالة اللفظ على الجزء واللازم فرع الدلالة على الكل والملزوم. اعلم أن هذا اللزوم أي: التحقيقي على طور الميزانيين. وأما على مذاق أهل العربية فاللزوم تقديري.

قد توجد إلخ: أي: لا يلزم التضمن والالتزام للمطابقة. أما الأول: فلجواز أن يكون لشيء معنىً مطابقي بسيط لا جزء له كالواجب تعالى والعقول المجردة. وأما الثاني: فلأنا نعقل كثيرا من المعاني مع الغفلة عن غيرها. اعلم أن المصنف رحمه الله لم يتعرض لبيان النسبة بين التضمنية والالتزامية؟ فأقول: إنه لا لزوم بينهما؛ فإن المعاني البسيطة قد يوجد لها لازم ذهني، فوجد الالتزام بدون التضمن.والمعاني المركبة قد لا يوجد لها لازم ذهني، فتحقق التضمن بدون الالتزام، فاحفظ. **فإن قلت إلخ**: هذا اعتراض الإمام على ادعائهم وجود المطابقة بدون الالتزام، منشأه أخذ اللازم البيّن بالمعنى الأعم في تعريف الدلالة الالتزامية.

قلنا: **المراد إلخ**: يريد أن المعتبر في دلالة الالتزام هو اللازم البيّن بالمعنى الأخص، و"كون الشيء ليس غيره" ليس من أفراد هذا المعنى، فإنا كثيرا مّا نتصور المعاني ولا يخطر ببالنا معنى الغير فضلا عن كونه ليس غيره، أقول: ومدار هذا الجواب إنما هو اعتبار اللزوم البين بالمعنى الأخص في التعريف، ولا أدري أيّ ضرورتهم دعتهم إلى هذا الاعتبار؟ وأيّ باعث بعثهم على هذا التقييد في اللازم المعتبر في الدلالة الالتزامية؟ مع أنه لا يكاد يوجد في =

وقولك: "ليس غيره" ليس من اللوازم البينة؛ لأنا كثيرا مّا نتصور المعاني ولا يخطر ببالنا معنى الغير فضلا عن كونه ليس غيره.

فصل: اللفظ الدال **إما مفــرد**، وإما مــركب، فالمفرد ما لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه، كدلالة همزة الاستفهام على معناه، ودلالة زيد على مسمّاه، ودلالة عبد الله على المعنى العلمي. **والمركب** ما يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه، ......

= كبرائهم من ابن سينا وأمثاله - يدلّك دلالة واضحة على أن المعتبر عندهم في التعريف هو اللازم البيّن بالمعنى الأعم كما نبّهناك سابقا.

والإمام - قدس الله سره - إنما يخاطب الشيخ ونظراءه بطريق الإلزام بأنكم فسرتم الدلالة الالتزامية بدلالة اللفظ على لازم ما وضع له وما قيدتموه بشيء لا إشارة ولا صراحة، بل قد اعترفتم بكون الإنسان دالا على قابلية العلم وصنعة الكتابة دلالة التزامية مع كونه لازما للإنسان بالمعنى الأعم لا بالمعنى الأخص كما ذكرنا؛ فحينئذ كيف يسوغ لكم إنكار دلالة كل لفظ على كون مفهومه "ليس غيره" فإن كون الإنسان مثلا ليس غيره أدون درجة وأنزل مرتبة في اللزوم من كونه قابلا للعلم وصنعة الكتابة؟ وبالجملة التمثيل بقابل العلم وصنعة الكتابة وعدم تصريحهم بكون المعتبر هو اللزوم بالمعنى الأخص يخبر بكون التعميم في اللزوم مرادا عندهم، وعلى هذا فلا يمكن انفكاك الالتزام من المطابقة كما ذكره الإمام - قدس سره - فاحفظه وتنبه له، لعلك لا تجده عند غيرنا، والله سبحانه وتعالى أعلم.

فصل إلخ: قد عرفت فيما سلف أن نظر المنطقي في الألفاظ من جهة أنها دلائل طرق الانتقال، فلم يكن له بدّ من البحث عن الدلالة اللفظية، ولما كان طريق الانتقال إما القول الشارح أو الحجة وهي معان مركبة من مفردات، أراد بعد البحث عن الدلالات كلها أن يبحث عن الألفاظ الدالة على طريق حتى يتبين أن أيّ مركب يدل على قول الشارح، كالمركب التقييدي، وأيّ مركب على القضية كالخبري، وعن الألفاظ المفردة الدالة على أجزاء القول الشارح أو الحجة، فأخذ في تقسيم اللفظ إلى المفرد والمركب، وعنى به اللفظ الذي هو مورد القسمة اللفظ الموضوع لمعنىً. **إما مفرد إلخ:** قدم المفرد على المركب؛ لأن المفرد جزء للمركب، والجزء مقدم على الكل.

والمركب إلخ: محصّله أن يكون ١- للفظ جزء، ٢- ولجزئه دلالة على معنىً، ٣- وأن يكون ذلك المعنى جزء المعنى المقصود من اللفظ، ٤- وأن يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى المقصود مقصودة، فيخرج عن حد المركب ،١- ما لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام، ٢- وما يكون له جزء لكن لا دلالة له على معنىً كزيد، ٣- وما يكون له جزء دال على المعنى لكن ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى المقصود كـــ"عبــد الله" علما، صحف الأقدمين منهم لهذا التقييد خبر ولا أثر، بل تمثيلهم بقابل العلم وصنعة الكتابة - كما هو مصرّح في كتب =

كدلالة "زيد قائم" على معناه، ودلالة "رامي السهم" على فحواه. ثم المفرد على أنحاء ثلاثة؛ لأنه إن كان معناه مستقلا بالمفهومية، أي لم يكن في فهمه محتاجا إلى ضم ضميمة فهو اسم إن لم يقترن ذلك المعنى بزمان من الأزمنة الثلاثة، وكلمة **إن اقترن به** وإن لم يكن معناه مستقلا **فهو أداة** في عرف الميزانيين، وحرف في اصطلاح النحويين، هذا.

فصل: اعلم أنه قد ظن بعضهم أن الكلمة عند أهل الميزان هي ما يسمّى في علم النحو بالفعل، **وليس هذا الظن** بصواب؛ **فإن الفعل أعم** من الكلمة، ألا ترى أن نحو ...

= ٤- وما يكون له جزء دال على المعنى المقصود لكن لا يكون دلالته مقصودة كالحيوان الناطق علَما. فهذه الأربعة داخلة في المفرد إلا أن المصنف رحمه الله قد تسامح في استيعاب الأقسام فلم يذكر الأخير في المفرد مع أنه داخل فيه.

إن اقترن به إلخ: أي اقترن معناه بزمان معين من الأزمنة الثلاثة، فخرج منه ما لا يقترن بزمان معين من الأزمنة الثلاثة سواء لم يقترن بزمان أصلا كسائر الأسماء أو يقترن بزمان معيّن غير الثلاثة كالصبوح والغبوق ونظائرهما. والمراد باقتران المعنى في تعريف الكلمة اقتران معناها بزمان معيّن من الأزمنة الثلاثة اقترانا أوّليا بحسب الوضع لئلا ينتقض بأسماء الأفعال؛ إذ يقترن معناها أيضا بزمان معين من الأزمنة الثلاثة نحو "صَهْ"، فإنه يدل على السكوت المقترن بالاستقبال، ولئلا يتوجه النقض باسمي الفاعل والمفعول؛ فإنها لا يقترن باقتران أولى بحسب الوضع.

فهو أداة إلخ: أما تسميتها بالأداة؛ فلأنها آلة في تركيب الألفاظ بعضها مع بعضٍ والأداة الواسطة. وأما وجه تسمية القسم الثاني بالكلمة والقسم الأول بالاسم؛ فلأن الكلمة من الكلم وهو الجرح، كأنها لما دلت على الزمان وهو متجدد ومنصرم تكلم الخاطر بتغير معناها، وأن الاسم أعلى مرتبة من سائر أنواع الألفاظ، فيكون مشتملا على معنى السمو هو العلوّ. **فصل إلخ**: لما ذكر في الفصل السابق أن للمفرد أقساما منها الكلمة، وتوهم البعض أن الكلمة الميزانية والفعل النحوي متحدان في المفهوم فدفع في هذا الفصل فقال: إنه قد ظن إلخ.

ليس هذا الظن: صرح به الشيخ في "الشفاء": ليس ما تسمّيه العرب فعلا كلمة عند المنطقيين؛ لأن المضارع الغير الغائب - أي المتكلم والمخاطب - فعل عندهم وليس كلمة، أما أنه فعل عندهم فظاهر، وأما أنه ليس بكلمة؛ فلأن المضارع المخاطب وكذا المتكلم مركّب، ولا شيء من المركب بكلمة، فلا شيء من المضارع المخاطب والمتكلم بكلمة. **فإن الفعل أعم إلخ**: صرح به المحقق الطوسي في "شرح الإشارات": من أن الفعل عند النحاة أعم منه عند المنطقيين، فإنهم يسمّون الكلمات المؤلفة مع الضمائر كقولنا: أمشي.

"أَضرِبُ ونَضرِبُ" وأمثاله فعل **عند النحاة وليس بكلمة** عند المنطقيين؛ لأن الكلمة من أقسام المفرد، ونحو "أضرِبُ" مثلا ليس بمفرد، بل هو مركب؛ لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى، فإن الهمزة تدل على المتكلم، و"ض ر ب" على المعنى الحدث.

فصل: قد يقسم المفرد بتقسيم آخر، وهو أن المفرد إما أن يكون معناه **واحدا** أو يكون كثيرا، والذي له معنًى واحد على ثلاثة أضرب؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون....

عند النحاة: لأن نظرهم إلى اللفظ قصدا وإلى المعنى تبعا، وفي "أضرب ونضرب" تصرفات مثل يضرب، فعدّوهما في الفعل. **ليس بكلمة إلخ:** لأن نظر المنطقيين لما كان قصدا إلى المعنى لا إلى اللفظ، وصيغة المتكلم والمخاطب معناه معنى القضية، لاحتمال الصدق والكذب. والقضية مركبة من الموضوع والمحمول والنسبة في المعنى، وفي اللفظ أيضا دلالة جزء المعنى، فإن "التاء" تدل على الفاعل المخاطب، و"الألف" و"النون" على المتكلم، والباقي على الحدث؛ فلذا عَدُّوهما من المركبات التامة الخبرية وأخرجوا عن الكلمة، بخلاف "يضرب" فإنه كلمة عند المنطقيين والعرب كليهما؛ إذ لا يفهم منه معنى المركب، والقضية ما لم يصرح بالفاعل، فإن "يضرب" بلا ذكر الفاعل لا يفيد معنى "يضرب أحد أو زيد" ولا يلزم عند ذكرهما التأكيد وهو باطل قطعا في محاوراتهم، نعم في المخاطب عند ذكر الفاعل مثل "تضرب أنت" وفي المتكلم عند ذكره نحو: "أضرب أنا، ونضرب نحن" يفهم التأكيد قطعا في المحاورات فوضح الفرق.

فصل: لما فرغ عن تقسيم المفرد بحسب استقلال المعنى وعدمه شرع في تقسيمه بحسب وحدة المعنى وتعدّده، واختلف في مقسم هذا التقسيم فقال بعضهم: إن المنقسم إلى الأقسام المذكورة هو مطلق المفرد بلا تخصيص اسم. وقال بعضهم: إن المنقسم إلى الكلي والجزئي والمتواطئ والمشكّك الاسم خاصة، وأما إلى المشترك والمنقول بأقسامه والحقيقة والمجاز فهو مطلق المفرد اسما كان أو كلمة أو أداة، وهو المشهور. وقال محبّ الله البهاري: إن المجاز بالذات إنما هو في الاسم، وأما الفعل وسائر المشتقات والأداة فإنما يوجد فيها بالتبعية. وفي هذا المقام تحقيق وتفصيل لا يتحمله المقام.

واحدا إلخ: الذي يكون معناه واحدا بحسب الوضع والاستعمال فلـــه ثلاثة أقسام: ١- الجزئي ٢- والمتواطئ ٣- والمشكّك. وما كان معناه كثيرا فله أيضا ثلاثة أقسام: ١- المشترك ٢- والمنقول ٣- والحقيقة والمجاز. فاعلم أن أقسام تقسيم واحد لا يجتمع أحدها مع الآخر، ويجتمع مع أقسام تقسيم آخر، فالجزئي لا يجامع المتواطئ والمشكك، ويجتمع مع المشترك والمنقول وغيرهما، فافهم.

ذلك المعنى **متعينا مشخصا** أو لم يكن، والأول: يسمّى عَلَما كـ "زيد وهذا وهو"، **والأولى** أن يسمّى هذا القسم بالجزئي الحقيقي. والثاني: أي ما لا يكون معناه الواحد مشخصا، بل يكون له أفراد كثيرة، هو ضربان: أحدهما: أن يكون صدق ذلك المعنى على سائر أفراده على سبيل **الاستواء** من غير أن يتفاوت **بأوّلية** أو **أولويّة أو أشدّية أو أزيديّة**. ويسمّى هذا القسم المتواطئ؛ لتواطءِ أفراده وتوافقها في تصادق ذلك المعنى العام، كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو وبكر. وثانيهما: أن لا يكون صدق ذلك المعنى العام في جميع أفراده على وجه الاستواء، بل يكون صدق ذلك المعنى على

متعينا مشخصا: أي بحسب الوضع بحيث لو تصور بنفسه يمتنع عند العقل فرض صدقه على الكثير فلا يرد عليه أنه يخرج منه، والأعلام التي معانيها غير مدركة بالحس كـ"الله وجبرئيل" فإنها تتصور بوجوده كلية. وحاصل الدفع أنه لو تصور على الوجه الجزئي يمتنع عند العقل فرض صدقه على الكثير، وهذا المعنى متحقق فيها.

والأولى: وجه الأولوية: أن الضمائر وأسماء الإشارات ليست بأعلام اصطلاحا، مع أنها داخلة في هذا القسم؛ لأن الوضع فيها وإن كان عاما لكن الموضوع له خاص؛ لكونها موضوعة بوضع واحد لكل واحد واحد من الجزئيات، فهناك وضع واحد عام لمعانٍ كثيرة شخصية. **الاستواء**: ليس المراد بالتساوي في الصدق عدم التفاوت مطلقا فإنه محال؛ لأن صدقه على الأفراد الأربعة أكثر من صدقه على فرد واحد، بل المراد من التفاوت المسلوب فيه هو التفاوت الذي اعتبر في قسيمه، أعني المشكك بالأولية والأولوية والشدة والزيادة، فلا يرد أن التساوي عدم التفاوت، فيلزم أن لا يتفاوت أفراد المتواطىء في صدقه أصلا.

بأولية: هي أن يكون ثبوت الكلي لبعض الأفراد علة لثبوته للبعض الآخر كالوجود؛ فإن ثبوته لزيد علة لثبوته لابنه عمرو. **أولوية**: معناه أن ثبوت الكلي لبعض الأفراد بالنظر إلى ذاته، وللبعض الآخر بالنظر إلى غيره كالضوء؛ فإن ثبوته للشمس بالنظر إلى ذاته وللأرض بالنظر إلى الغير. **أوأشدية**: الشدة عبارة عن كون أحد الفردين بحيث ينتزع عنه العقل أمثال الآخر غير متمائزة في الوضع كالبياض؛ فإن تحققه في الثلج أكثر منه في العاج بحيث ينتزع العقل من الثلج بياضات كثيرة مثل العاج، ويقابلها الضعف. ثم اعلم أن الشدة عند المشّائية مختصة بالكيف، والزيادة بالكمّ، وأما الإشراقية فلا يفرقون بينهما. **أو أزيدية**: الزيادة هي كون أحد الفردين بحيث ينتزع عنه أمثال الآخر، إلا أن الأمثال فيها متمائزة في الوضع، ويقابلها النقصان.

بعض الأفراد بالأوّلية أو الأشدية أو الأولوية، وصدقها على البعض الآخر بأضداد ذلك، **كالوجود** بالنسبة إلى الواجب - جلّ مجدُه - وبالنسبة إلى الممكن، وكالبياض بالنسبة إلى الثلج والعــاج، ويسمّى هذا القسم **مشكّكا**؛ **لأنه يوقِع** الناظر في الشك

كالوجود : لا ريب في كون الوجود مشككا بالقياس إلى الواجب - جلّ مجده - وبالقياس إلى الممكن باعتبار التقدم والتأخر والأولوية وعدمها. وأما كونه مشككا باعتبار الشدة والضعف فمحل تأمل؛ إذ لو كان كذلك لقام بالواجب نوع من الوجود هو أشد، وبالممكن نوع من الوجود أضعف بما ثبت عندهم أن الأشد والأضعف نوعان متباثنان، فإما أن يكون الوجود المطلق جنسا للنوعين، فيلزم تركّبهما من الجنس والفصل، أو يكون عرضيا لهما، فيكون لهما حقيقة غير الوجود المطلق. وبالجملة لا يتصور التــفاوت في الوجود بالشدة والضعف إلا أن يقال: الوجود حقيقة نوعية بذاتها بسيطة لا جنس لها ولا فصل لها، وهي في جميع الأشياء بمعنىً واحد، ومع وحدتها متفاوتة الحصول بأنحاء التشكيك، وليست أفرادها متخالفة الهويّات في التقدم والتأخر، والكمال والنقص، والغِنى والحاجة. ومرجع الشدة والضعف ليس إلا الكمال والنقصان كما هو مذهب الإشراقية.

مشككا: مسألة التشكيك في كتب الفن مسطورة على وجه البسط والتفصيل. وهي مسألة عويصة معركة الآراء، ومزلّة الأقدام وضيق المقام، ومخافة الخروج من نطاق المقصود، وإن كانا لا يرخصان لتفصيلها وبسط أدلة المشائية والإشراقية وتعيين الحق فيها كما هو حقه إلا أنا لا نرى بأسا بذكره على وجه الاختصار والإيجاز بحيث يكون تبصرة للمبتدئين، وإعانة على فهمها في مقامها.

فنقول: إن الحكماء قد اختلفوا في جواز التشكيك في الماهيات والذاتيات بمعنى أنه هل يجوز أن يكون أفراد ماهية واحدة متفاوتة بالأولية والأولوية والشدة والزيادة ومقابلاتها بحيث تكون الماهية في نحو من الوجود كاملة من نفسها في نحو آخر منه من دون انضمام أمر وعروض عارض أم لا ؟ فجوّزه الإشراقية ومنعه المشّائية. قالوا: لا تشكيك في الماهية الجوهرية ولا في الماهية العرضية، بل التشكيك في اتصاف أفراد الماهية بالعارض، فلا تشكيك في الجسم ولا في السواد بل في صدق مفهوم العرضي، كالأسود المشتق من المعنى الجنسي للسواد على أفراده.

وقال الإشراقيون القائلون بالتشكيك في الماهية: إن جوهرا كجواهر العالم العقلي أقوى في الجوهرية من جواهر أخر، كجواهر العالم الأدنى، وحيوان وجسم أكثر في الحيوانية والجسمية من حيوان وجسم آخر، كالإنسان والفيل من البقّ كما هو مذكور في "حكمة الإشراق". هكذا خلاصة دعاويهم مجردة عن الدلائل. والبسط مع ما له وما عليه في المبسوطات.

لأنه يوقِع إلخ: لأن أفراده مشتركة في أصل معناه ومختلفة بأحد الوجوه الثلاثة، فالناظر إليه إن نظر إلى جهة الاشتراك خيّله أنه متواطئ لتوافق أفراده فيه، وإن نظر إلى جهة الاختلاف أوهمه أنه مشترك كأنه لفظ له معان مختلفة، فيشكّك هل هو متواطئ أو مشترك ؟

في كونه متواطئا أو مشتركا.

فصل: المتكثر المعنى له أقسام عديدة، وجه الحصر: أن اللفظ الذي كثر معناه إن وضع ذلك اللفظ لكل معنىً ابتداء **بأوضاعٍ** متعددة على حدة، يسمّى **مشتركا**، كالعين وضع تارة للذهب، وتارة للباصرة، وتارة للركبة، وإن لم يوضع لكل ابتداء، بل وضع أوّلا لمعنىً، ثم استعمل في معنى ثانٍ؛ لأجل مناسبة بينهما، **إن اشتهر** في الثاني وترك موضوعه الأول، يسمّى منقولا، والمنقول بالنظر إلى الناقل ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- أحدها: المنقول العرفي باعتبار كون الناقل عرفا عاما.

٢- وثانيها: المنقول الشرعي باعتبار كونه أرباب الشرع.

٣- وثالثها: المنقول الاصطلاحي باعتبار كونه عرفا خاصا وطائفة مخصوصة.

فصل إلخ: لما فرغ عن بيان القسم الأول للمفرد الذي اتحد معناه شرع في بيان القسم الثاني الذي كثر معناه.
المتكثر المعنى: اللفظ الذي يتكثر معناه المستعمل فيه سواء وضع له اللفظ أو لم يوضع، وإنما قيدنا بهذا؛ لئلا يخرج المجاز من متكثر المعنى. **بأوضاعٍ** إلخ: أي كما كان موضوعا لهذا المعنى يكون موضوعا لذلك من غير نظر إلى المعنى الأول، فهو المشترك.

مشتركا: وإنما سمّي به، لاشتراكه بين معانيه لا لاشتراكه بين أفراده كما فهم بعض المحققين ، فإن الاشتراك الثاني في المشترك المعنوي، والغرض ههنا من المشترك اللفظي.

إن اشتهر إلخ: أي: إن اشتهر المفرد في المعنى الثاني بحيث يتبادر منه هذا المعنى مجردا عن القرائن يسمّى منقولا. والمرتجل ما وضع لمعنىً ثم نقل إلى الثاني لا لمناسبة كجعفر مثلا، فإنه كان موضوعا للنهر الصغير ثم جعل علَما بلا مناسبة بينه وبين المعنى الأول. وقيل: من المشترك، وقيل: من المنقول. وعند الجمهور المنقول والمرتجل قسيمان، وهذا هو الأشبه. وإنما سمّي بالمرتجل؛ لأنه يقال: "ارتجل الخطبة" أي اخترعها من غير فكر. ولما كان الوضع للمعنى الثاني من غير مناسبة فكأنه من غير فكر.

مثال الأول كلفظة الدابة، كان في الأصل موضوعا لما يدبّ على الأرض، ثم نقله العامة للفرس أو لذات القوائم الأربع. مثال الثاني كلفظ الصلاة، كان في الأصل بمعنى الدعاء، ثم نقله الشارع إلى أركان مخصوصة. مثال الثالث كلفظ الاسم، كان في اللغة بمعنى العلوّ، ثم نقله النحاة إلى كلمة مستقلة في الدلالة غير مقترنة بزمان من الأزمنة الثلاثة، وإن لم يشتهر في الثاني ولم يترك الأول، بل يستعمل في الموضوع الأول مرة وفي الثاني أخرى، يسمّى بالنسبة إلى الأول **حقيقة** وبالنسبة إلى الثاني **مجازا**، كالأسد بالنسبة إلى الحيوان المفترس والرجل الشجاع، فهو بالنسبة إلى الأول حقيقة، وبالنسبة إلى الثاني مجاز.

فصل: **إن كان** اللفظ متعددا والمعنى واحدا يسمّى **مرادفا**، كالأسد والليث، والغيم والغيث.

حقيقة: وإنما سمّي الحقيقة حقيقة؛ لأنها من: "حقّ فلانٌ الأمرَ" أي أثبته، أو من "حققتُه" إذا كنت منه على يقين. فإذا كان اللفظ مستعملا في موضوعه الأصلي فهو شيء ثبت في مقامه معلوم الدلالة. والتاء فيه للنقل من الوصفية إلى الاسمية كما في الذبيحة.

مجازا: سمّي به؛ لأنه من: "جاز الشيء يجوزه" إذا تعدّاه، وإذا استعمل اللفظ في المعنى المجازي فقد جاز مكانه الأول وموضوعه الأصلي. ثم اعلم أنه لا بدّ في المجاز من علاقة بين المعنى الأول الموضوع له والثاني المجازي؛ لينتقل منه إليه، وذلك للاحتراز عن الغلط كما يقال: "خُذ هذا الفرس" مشيرا إلى كتاب. وقد حصروا العلاقة المصحّحة للتجوز في خمسة وعشرين، وضبطها صاحب "التوضيح" في تسعة، وابن الحاجب في أصوله في خمسة. والتفصيل في كتب الأصول والبيان.

إن كان إلخ: لما فرغ المصنف رحمه الله عن أحوال لفظ واحد له معانٍ متعددة شرع في بيان أحوال ألفاظ متعددة لها معنى واحد. **مرادفا**: كما مثّله المصنف رحمه الله، وكالقعود والجلوس. وأما القول بالترادف بين السيف والصارم، والناطق والفصيح كما وقع من بعض المحققين خطأ؛ فإن الصارم هو القاطع، فهو أعم مطلقا من السيف، وكذا الناطق أعم من الفصيح. والمرادفة: ركوب أحد خلف الآخر على دابة واحدة، فكأن اللفظين راكبان على معنى واحد.

فصل: المركب قسمان: أحدهما: المركب التام، وهو ما يصحّ السكوت عليه كزيد قائم، وثانيهما: المركب الناقص، هو ما ليس كذلك.

فصل: المركب التام ضربان، يقال لأحدهما: الخبر والقضية، **وهو ما قصد** به الحكاية ويحتمل الصدق والكذب، ويقال لقائله: إنه صادق أو كاذب، نحو: السماء فوقنا، والعـــالم حادث. فإن قيل: قولنا: "لا إله إلا الله" قضية وخبر مع أنه لا يحتمل الكذب؟ قلت: مجرد اللفظ يحتمله **وإن كان** بالنظر إلى خصوصية الحاشيتَين غير محتمل للكذب. ويقال **لثاني القسمين:** الإنشاء، وللإنشاء أقسام: **أمـــر** ونهي وتمّنٍ وترجٍّ واستفهام ونداء.

فصل: **المركب الناقص** على أنحاء، منها: المركب الإضافي، كـــ "غلام زيد"،.....

وهو ما قصد إلخ: لا يقال: الخبر إما أن يكون صادقا فلا يحتمل الكذب، أو كاذبا فلا يحتمل الصدق؛ لأنا نقول: المراد احتمال الصدق والكذب بحسب مفهومه وتعيين أحدهما بحسب الخارج لا ينافيه.

وإن كان إلخ: يعني أن الخبر عبارة عما يحتمل الصدق والكذب بمجرد النظر إلى مفهومه مع قطع النظر عن خصوصية الحاشيتين، أي: عن خصوصية وقوع مدلول الكلام في نفس الأمر ولا وقوعه، وعن خصوصية المتكلم، فلا يضره تعين أحدهما بحسب الوقوع واللاوقوع ولا بحسب حال المتكلم.

لثاني القسمين: أي: ما لا يقصد فيه الحكاية ولا يكون له محكي عنه أصلا، لا أن يكون لـــه محكي عنه ولكن لا يقصد عنه الحكاية، حصر الإنشاء في هذه الأقسام استقرائي.

أمـــر إلخ: الأمر: ما وضع لطلب الفعل على سبيل الاستعلاء. والنهي: ما وضع لطلب الكفّ على سبيل الاستعلاء. والتمنيّ: طلب حصول شيء على سبيل المحبة، ولا يشترط إمكان المتمنى. والترجي: طلب حصول شيء ممكن على سبيل المحبة. والاستفهام: وهو ما يدل على طلب الفهم. والنداء: ما وضع لطلب الإقبال.

المركب الناقص: اعلم أن المركب الناقص عبارة عن المركب الذي لا إسناد فيه، فهو إما تقييدي إن كان الثاني قيدا للأول سواء كان صفة له أو مضافا إليه أو لا يكون شيئا منهما بأن يكون التركيب من الفعل والمفعول أو نحوهما. أو غير تقييدي إن لم يكن كذلك كـــ"في الدار". والحاصل: أن المركب الناقص إما مركب من جزئين =

ومنها: المركب التوصيفي، كـ "الرجل العالم"، ومنها: المركب **التقييدي**، كـ"في الدار"، وههنا قد تمّ بحث الألفاظ، والآن نرشدك إلى بحث المعاني.

فصل: المفهوم أي ما حصل في الذهن قسمان: أحدهما جزئي، والثاني **كليّ**. أما الجزئي: فهو ما يمنع **نفس تصوره** عن صدقه على كثيرين، كزيد، وعمرو، وهذا الفرس، وهذا الجدار. وأما الكلي: فهو ما لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه، وعن صدقه على كثيرين، كالإنسان والفرس.

= تامي الدلالة لكن أخذ أحدهما قيد للآخر فهو تقييدي، وإما مركب من جزئين أحدهما غير تام الدلالة، كالمركب من الأداة والاسم، أو الأداة والفعل، فهو غير تقييدي، وبهذا ظهر ما في عبارة المتن من المسامحة والمساهلة.

التقييدي إلخ: قد علمت سابقا أن "في الدار" ليس مثالا للمركب التقييدي، فكأنه سقط لفظ "الغير" ههنا من الناسخين، ويؤيده سياق العبارة ومقابلة التقييدي بالمركبتين الإضافي والتوصيفي أيضا؛ فإنهما أيضا لا شك في دخولهما تحت المركب التقييدي، وشأن المقابلة ينافيه، فتدبر.

فصل: لما فرغ عن بيان الدلالة وأقسام اللفظ شرع في بيان الكليات فقال: المفهوم إلخ. **المفهوم**: أي: ما من شأنه أن يحصل في الذهن سواء كان حاصلا بالفعل أو لا. واعلم أن الكلية والجزئية بالذات إنما هي صفة للمعنى دون اللفظ، لكن يتصف بهما اللفظ تبعا، تسمية الدال باسم المدلول، كما أن الإفراد والتركيب صفتان للألفاظ دون المعاني لكن يتصف بهما المعاني تبعا، تسمية المدلول باسم الدال.

كلي: وجه التسمية بالكلي والجزئي أن الكلي جزء للجزئي غالبا كالحيوان؛ فإنه جزء لكل واحد من أفراده، وكالإنسان؛ فإنه جزء لكل واحد من أفراده؛ فيكون الجزئي كلا والكلي جزءً، فالكلي لما كان منسوبا إلى الكل أي: الجزئي سمّي كليا؛ لأن المنسوب إلى الكل كلي، وكذا المنسوب إلى الجزء يعني الكلي جزئي، فاحفظ.

نفس تصوره: إنما قيّد بنفس التصور؛ لأن من الكليات ما يمنع الشركة بالنظر إلى الخارج كواجب الوجود؛ فإن الشركة فيه ممتنعة بالدليل الخارجي، لكن إذا جرّد العقل بالنظر إلى مفهومه لم يمنع من صدقه على كثيرين؛ فإن مجرد تصوره لو كان مانعا من الشركة لم يفتقر في إثبات الوحدانية إلى دليل آخر، وكالكليات الفرضية، مثلا اللاشيء وغيره فإنها يمتنع أن تصدق على شيء من الأشياء في الخارج لكن لا بالنظر إلى مجرد تصورها. فلو لم يعتبر نفس التصور في تعريف الكلي والجزئي لدخلت تلك الكليات في تعريف الجزئي، فلا يكون مانعا، وخرجت عن تعريف الكلي فلا يكون جامعا.

وقد يفسر الكلي والجزئي بتفسيرين آخرين: أما الكلي: فهو ما **جوّز العقل** تكثّره من حيث تصوره. وأما الجزئي: فهو ما لا يكون **كذلك**.

فصل: الكلي **أقسام**:

أحدها: ما يمتنع وجود أفراده في الخارج، **كاللاشيء** واللاممكن واللاموجود.

وثانيها: ما يمكن أفراده و لم توجد، كالعنقاء وجبل من الياقوت.

جوّز العقل: أي لم ينقبض العقل بمجرد تصور المفهوم من أن يكون أكثر من واحد كالإنسان، فإن العقل يجوّز أن يكون الإنسان أكثر من واحد. **كذلك**: بل يكون بحيث ينقبض العقل بمجرد تصوره من أن يكون أكثر من واحد كـ "هذا الرجل".

أقسام إلخ: اعلم أن الكلي على ستة أقسام كما قال المحقق الطوسي في "شرح الإشارات": إن القوم قسموا الكلي إلى أقسام ستة بأن قالوا: إما أن يوجد في كثيرين متناهية أو غير متناهية أو في واحد فقط أو لا يوجد أصلا. والأخيران إما أن يمكن وجودهما في كثيرين أو لا يمكن بسبب غير المفهوم إلخ.

حاصل التقسيم: أن الكلي بالنظر إلى وجود أفراده وعدمها في الواقع إما أن يكون ممتنع الوجود في الخارج أو ممكن الوجود، والأول كشريك البارئ واللاشيء واللاممكن واللاموجود. والثاني إما أن لا يوجد منه شيء في الخارج أو يوجد. والأول كالعنقاء وجبل من الياقوت. والثاني إما أن يكون الموجود منه واحدا أو كثيرا. والأول إما أن يكون غيره ممتنعا كواجب الوجود أو ممكنا كالشمس عند من يجوّز وجود شمس أخرى. والثاني إما أن يكون متناهيا كالكواكب السبعة التي عدّها المصنف رحمه الله، أو غير متناه كالنفوس الناطقة وأفراد الإنسان والفرس والغنم.

فحصل منه الأقسام الستة: أحدها: ما كان ممتنع الوجود في الخارج. ثانيها: ما كان ممكن الوجود لكن لم يوجد منه شيء. ثالثها: ما كان ممكن الوجود و لم يوجد منه إلا فرد واحد وغيره ممتنع. رابعها :ما كان ممكن الوجود و لم يوجد منه إلا فرد واحد ويمكن وجود غيره. خامسها: ممكن الوجود ويوجد منه أفراد كثيرة لكنها متناهية. سادسها: كذلك إلا أنها غير متناهية.

كاللاشيء إلخ: هذه الكليات لا بدّ أن لا يكون لها وجود في الخارج ولا في الذهن؛ إذ كلما يفرض في الخارج فهو شيء فيه. وكذا كلما يفرض في الذهن فهو شيء فيه، فلا يصدق على شيء في نفس الأمر أنه لا شيء؛ لأنه نقيضه، واجتماع النقيضين محال.

وثالثها: ما أمكنت أفراده و لم توجد من أفراده إلا فرد واحد، **كالشمس، والواجب تعالى.**
ورابعها: ما وجدت له أفراد كثيرة إما متناهية كالكواكب السيارة، فإنها سبع: الشمس والقمر والمريخ والزهرة والزحل وعطارد والمشتري، أو غير متناهية كأفراد الإنسان والفرس والغنم والبقر.

وقد أورِد على تعريف الكلي والجزئي سؤال، تقريره: أن الصورة الحاصلة من البيضة المعينة، والشبح المرئي من بعيد، ومحسوس الطفل في مبدأ الوِلادة كلها جزئيات مع أنه يصدق عليها تعريف الكلي؛ لأن في هذه الصور فرض صدقها على كثيرين غير ممتنع؟ **والجواب:** أن المراد بصدق المفهوم في تعريف الكلي هو الصدق على وجه الاجتماع، وهذه الصور - أعني صورة البيضة المعينة وغيرها - إنما يصدق على كثيرين بدلا لا معا؛ فإن الوحدة مأخوذة في هذه الصورة ضرورة أنها مأخوذة من مادة معينة جزئية، ولو لا فيها اعتبار التوحد لكانت كلية من غير لزوم إشكال، هذا.

كالشمس: مثال لِمَا كان ممكن الوجود و لم يوجد منه إلا فرد واحد و لم يمكن وجود غيره. **والواجب تعالى:** مثال لِمَا كان ممكن الوجود و لم يوجد منه إلا فرد واحد وغيره ممتنع.

وقد أورِد: حاصل الإيراد أن الصورة الخيالية الحاصلة للرائي من بيضة معينة إذا بدّلناها بواحد بعد واحد، و لم يكن للرائي علم التبديل يعلم في كل واحد من البيضات أنه هي؛ لعدم تمييز البيضات عند الحس بدون الاجتماع. فالصورة الخيالية تنطبق عنده على كل واحد من البيضات، وكذا الشبح المرئي من بعيد غير متميز؛ لبعده إذا رآه الإنسان؛ فإنه يصدق عليه أنه لزيد أو عمرو أو بكر، وكذلك محسوس الطفل؛ فإنه في مبدأ الولادة إذا أحس واحدا من الأب أو الأم مثلا، وحصل صورة منه في حسه المشترك مثلا، فهي تنطبق عنده على كل واحد منهما، بل على ما عداهما أيضا، فهذه الصور كلها جزئيات عندهم مع أنها تقبل التكثر؛ فينتقض تعريف الجزئي جمعا والكلي منعا .

والجواب: حاصله: أن المراد بالتكثر في تعريفهما التكثر على وجه الاجتماع لا على سبيل البدل، ولا شك أن في الصور المذكورة يتحقق الثاني دون الأول، فلا إيراد.

فصل في النسبة بين الكليين: اعلم أن **النسبة** بين الكليين تتصور على أنحاء أربعة؛ لأنك إذا أخذت كليين فإما أن يصدق كل منهما على ما يصدق عليه الآخر فهما **متساويان**، كالإنسان والناطق؛ لأن كل إنسان ناطق، وكل ناطق إنسان، أو يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر، ولا يصدق الآخر على جميع أفراد أحدهما، **فبينهما** عموم وخصوص مطلقا، كالحيوان والإنسان، فيصدق الحيوان على كل ما يصدق عليه الإنسان، ولا يصدق الإنسان على كل ما يصدق عليه الحيوان، بل على بعضه، أو لا يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر، فهما **متباثنان**، كالإنسان والفرس، ....

النسبة إلخ: لما فرغ عن بيان معنى الكلي وأقسامه شرع في بيان النسبة، وإنما اعتبر النسبة بين الكليين دون الجزئيين؛ إذ لا بحث في هذا الفن عن الجزئي إلا بالتبعية؛ لأنه لا يكون كاسبا ولا مكتبسا. وأيضا لم يعتبر في المفهومين؛ لأن المفهومين إما كليان أو جزئيان، أو كلي وجزئي. والنسب الأربع لا تتحقق في القسمين الأخيرين. أما الجزئيان فلأنهما لا يكونان إلا متباثنين، وأما الجزئي والكلي فلأن الجزئي إن كان جزئيا لذلك الكلي يكون أخص منه مطلقا، وإن لم يكن جزئيا له يكون مباثنا له.

متساويان إلخ: ومرجع التساوي إلى موجبتين كليتين، كقولنا: كل ما هو إنسان فهو ناطق، وكل ما هو ناطق فهو إنسان، ونقيضاهما أيضا متساويان مثل: لا إنسان ولا ناطق؛ لأنه لو لم يصدق أحدهما على ما صدق عليه الآخر لصدق عليه عينه؛ لاستحالة ارتفاع النقيضين فيصدق عين أحد المتساويين بدون الآخر، وهذا خُلف.

فبينهما إلخ: ومرجعه إلى موجبة كلية من أحد الطرفين، أي من جانب الأعم، وسالبة جزئية من الطرف الآخر، أي من جانب الأخص، كقولنا: كل ما هو إنسان فهو حيوان، وليس بعض ما هو حيوان فهو إنسان، وبين نقيضيهما أيضا عموم وخصوص مطلقا، لكن نقيض الأعم مطلقا أخص من نقيض الأخص مطلقا؛ لصدق نقيض الأخص على كل ما يصدق عليه نقيض الأعم. **متباثنان:** ومرجع التباين إلى سالبتين كليتين نحو: لا شيء من الإنسان بفرس، ولا شيء من الفرس بإنسان. وبين نقيضيهما تباين جزئي، كما تذكر في العموم والخصوص من وجه.

أو يصدق بعض كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر، **فبينهما** عموم وخصوص من وجه، كالأبيض والحيوان، ففي البطّ يصدق كل منهما، وفي الفيل يصدق الحيوان فقط، وفي الثلج والعاج يصدق الأبيض فقط، فهذه أربع نسب:

١- التساوي، ٢- والتباين، ٣- والعموم والخصوص مطلقا، ٤- والعموم والخصوص من وجه، فاحفظ ذلك!

فصل: **وقد يقال** للجزئي معنى آخر، وهو ما كان أخص تحت الأعم؛ فالإنسان على هذا التعريف جزئي؛ لدخوله تحت الحيوان، وكذا الحيوان؛ لدخوله تحت الجسم النامي، وكذا الجسم النامي؛ لدخوله تحت الجسم المطلق، وكذا الجسم المطلق؛ لدخوله تحت الجوهر. والنسبة بين الجزئي الحقيقي وبين هذا الجزئي المسمّى بالجزئي الإضافي عموم وخصوص **مطلقا**؛ لاجتماعهما في "زيد" مثلا، وصدق الإضافي بدون الحقيقي في "الإنسان"؛ فإنه جزئي إضافي وليس بجزئي حقيقي؛ لأن صدقه على كثيرين غير ممتنع.

فبينهما إلخ: ومرجعه إلى سالبتين جزئيتين هما مادتان للافتراق، وموجبة جزئية هي مادة الاجتماع نحو: بعض الحيوان أبيض، وبعض الحيوان ليس بأبيض، وبعض الأبيض ليس بحيوان، وبين نقيضي المتباينين والعام والخاص من وجه تباين جزئي. وهو يتحقق تارة في ضمن التباين الكلي، وتارة في ضمن العموم والخصوص من وجه، مثال المتباينين الذين بين نقيضهما تباين كلي كالموجود والمعدوم، واللاموجود واللامعدوم، والمتباينين الذين بين نقيضيهما عموم وخصوص من وجه كالحجر والإنسان، واللاحجر واللاإنسان، ومثال الأعم والأخص من وجه الذينِ بين نقيضيهما تباين كلي كاللاحجر واللإنسان، والحجر والإنسان، ومثال الأعم والأخص من وجه الذَيْنِ بين نقيضيهما عموم وخصوص من وجه كالحيوان والأبيض.

وقد يقال: اعلم أن لفظ الجزئي يطلق بالاشتراك على المعنى المذكور سابقا، ويقال له: الجزئي الحقيقي؛ إذ جزئيته بالنظر إلى حقيقته، وعلى المندرج تحت كلي، ويسمّى جزئيا إضافيا؛ لأن جزئيته بالإضافة إلى غيره.

مطلقا: هذا إذا لم يرد بدخوله تحت أعم دخوله تحت ذاتي، ولو أريد دخوله تحت ذاتي فبينهما عموم وخصوص من وجه، كما لا يخفى على المتأمل.

فصل: **الكليات** خمس: الأول: الجنس **وهو كلي** مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب "ما هو؟" كالحيوان؛ فإنه مقول على الإنسان والفرس والغنم إذا سئل عنها بـــ"ما هي؟" ويقال: الإنسان والفرس ما هما؟ فالجواب: "حيوان".

فصل: **الثاني: النوع** وهو **كلي مقول** على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب"ما هو؟" وللنوع **معنىً آخر**، ويقال له: النوع الإضافي، وهو ماهية **يقال** عليها وعلى غيرها: "الجنس" في جواب "ما هو؟".

الكليات: لما فرغ من بيان مفهوم الكلي والجزئي شرع في بيان الكليات الخمس التي نظر المنطقي مقصور عليه، فقال: الكليات خمس إلخ، وجه الحصر في الخمس أن الكلي إما أن يكون نفس ماهية ما تحته من الجزئيات أو داخلا فيها أو خارجا عنها. فإن كان نفس ماهية ما تحته من الجزئيات فهو النوع، وإن كان داخلا فيها، فإما أن يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر فهو الجنس، أو لا يكون فهو الفصل. وإن كان خارجا عنها فإن اختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة، وإن لم يختص بحقيقة واحدة فهو العرض العام. **وهو كلي إلخ**: فلفظ الكلي جنس يشتمل للكليات الخمس، وقوله: "مختلفين بالحقائق" يخرج النوع، وقوله: "في جواب ما هو؟" يخرج الفصول والعرض العام والخواص.

الثاني النوع: أي: الثاني من الكليات الخمسة النوع، وهو الذي يكون نفس ماهية ما تحته من الجزئيات، كالإنسان فإنه نفس ماهية زيد وعمرو وبكر وغيرها من جزئياته. **كلي مقول إلخ**: فقوله: "كلي" جنس يشتمل الكل. وبقوله: "على كثيرين متفقين بالحقائق" يخرج الجنس؛ لأنه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق. وبقوله: "في جواب ما هو؟" يخرج الكليات الباقية، أعني الفصل والخاصة والعرض العام. **معنىً آخر**: اعلم أن النوع كما يطلق على ما ذكر - ويقال له: النوع الحقيقي؛ لأن نوعيته إنما هي بالنظر إلى الحقيقة الواحدة الحاصلة في أفراده - كذلك يطلق بالاشتراك على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها :"الجنس" في جواب "ما هو؟" ويقال له: النوع الإضافي؛ لأن نوعيته بالنسبة إلى الجنس.

يقال إلخ: قولا أوليّا، وإنما قيّدنا بهذا؛ لأن سلسلة الكليات إنما تنتهي بالأشخاص، وهو النوع المقيّد بالتشخص، وفوقها الأصناف، وهو النوع المقيّد بصفات عرضية كلية، كالرومي والتركي. وفوقها الأنواع، وفوقها الأجناس. وإذا حمل كليات مترتبة على شيء واحد يكون حمل العالي بواسطة حمل السافل عليه؛ فإن الحيوان إنما يصدق =

وبين النوع الحقيقي والنوع الإضافي عموم وخصوص من وجه؛ لتصادقهما على الإنسان، وصدق الحقيقي بدون الإضافي في النقطة، وصدق الإضافي بدون الحقيقي في الحيوان.

فصل في **ترتيب الأجناس**: الجنس إما سافل: وهو ما لا يكون تحته جنس، ويكون فوقه جنس، بل إنما يكون تحته النوع كالحيوان؛ فإن تحته الإنسان وهو نوع، وفوقه الجسم النامي وهو جنس، فالحيوان جنس سافل.

وإما متوسط: وهو ما يكون تحته جنس، وفوقه أيضا جنس، كالجسم النامي؛ فإن تحته الحيوان، وفوقه **الجسم المطلق**.

= على زيد، وعلى التركي بواسطة حمل الإنسان عليهما، وحمل الحيوان على الإنسان أولى، فبقولنا: "قولا أوليّا" احتراز عن الصنف. هكذا قال العلامة القطب الرازي.

وبين النوع إلخ: لما نبّه على أن للنوع معنيين أراد أن يبين النسبة بينهما فقال: إن بينهما عموما وخصوصا من وجه؛ لأنهما يتصادقان على النوع السافل كالإنسان؛ لأنه نوع حقيقي من حيث إنه مقول على أفراد متفقة الحقيقة، ونوع إضافي من حيث إنه مقول عليه و على غيره: "الجنس" في جواب "ما هو؟". ويصدق الإضافي بدون الحقيقي، فكما في الأنواع المتوسطة؛ فإنها أنوعا إضافية وليست أنواعا حقيقية؛ لأنها الأجناس. ويصدق الحقيقي بدون الإضافي في الحقائق البسيطة كالعقل والنقطة؛ فإنها أنواع حقيقية وليست أنواعا إضافية. ويفهم من كلام الشيخ في "الشفاء": أن بين النوع الحقيقي والإضافي نسبة العموم والخصوص مطلقا.

ترتيب الأجناس: اعلم أن الأجناس قد ترتب متصاعدة حتى يكون جنس فوقه جنس آخر، وله مراتب أربع؛ لأنه إن كان أعمّ الأجناس فهو الجنس العالي كالجوهر، وإن كان أخصّها فهو الجنس السافل كالحيوان، أو أعمّ وأخصّ فهو الجنس المتوسط كالجسم النامي والجسم المطلق، أو مباينا للكل فهو الجنس المفرد. فالجنس العالي هو الجوهر، وتحته الجسم المطلق وتحته الجسم النامي، وتحته الحيوان وهو السافل؛ إذ ليس تحته جنس. والجنس المفرد مُمثَّل بالعقل على تقدير أن لا يكون الجوهر جنسا له.

الجسم المطلق: اعلم أن في كون الجسم المطلق إشكال عويص؛ لأن الجسم عندهم مركب من الهيولى والصورة. وهيولى العناصر مخالفة لهيولات الأفلاك كما تقرر عندهم، فلا يكون الجسم حقيقة واحدة؛ لأن مخالفة الذاتيات توجب اختلاف الذات، فتأمل، هكذا في الشرح.

وإما عالٍ: وهو ما لا يكون فوقه جنس، ويسمّى **بجنس الأجناس** أيضا كالجوهر؛ فإنه ليس فوقه جنس، وتحته الجسم المطلق والجسم النامي والحيوان.

فصل: الأجناس العالية عشرة، وليس في العالَم شيء خارجا عن هذه الأجناس. ويقال لهذه الأجناس العالية: "المـــقولات الـــعشرة" أيضا، إحداها الجوهر، والباقي المقولات التسع للعرض.

والجوهر: هو الموجود لا في موضوع، أي محل، بل قائم بنفسه كالأجسام.

والعرض: هو الموجود في موضوع، أي محل.

والمقولات العرضية هي **الكمّ، والكيف،** ....

جنس الأجناس: لأن جنسية الشيء إنما هي بالقياس إلى ما تحته، فالعالي هو جنس الأجناس؛ لأنه فوق جميع الأجناس.

فصل: اعلم أن البحث عن كمّية الأجناس العالية وماهياها ليس من المنطق، فلا يجب على المنطقي الاشتغال ببيان أقسامها وأحوالها؛ إذ المنطقي إذا بيّن ماهية اللفظ المفرد والمركب، وأن الثاني يتألف من الأول وهو جزئي وكلي ينقسم إلى خمسة أقسام أمكن أن ينتقل إلى العلم بالقضايا و أقسامها، وأحوالها، وأحوال القياس، والاستقراء، والتمثيل، وإن لم يخطر بباله أن المقولات عشرة أو أكثر منها أو أقل، ولا يعرض له من إغفال ذلك خلل يعتدّ به، نعم له نفع في صناعة التحديد، والتعريف، واكتساب المقدمات البرهانية وغير البرهانية، ومع ذلك يحصل للمتعلم إحاطة تامة بالأمور، وتقتدر على إيراد الأمثلة المحتاجة إليها لإيضاح القواعد؛ ولذا التزم قدماء المنطقيين ذكر أقسامها، وأنواعها، وخواصها في أوائل كتب المنطق على سبيل الوضع والتسليم، والمصنف العلامة رحمه الله تبعهم في ذلك.

الكم: اعلم أن الكم هو العرض الذي يقبل القسمة والتجزّي لذاته، فهو إن كان بين أجزائه حد مشترك فهو الكمّ المتصل كالمقدار، وإلا فهو الكمّ المنفصل كالعدد. ثم الكمّ المتصل إما غير قارّ، وهو ما لا يجوز اجتماع أجزائه المفروضة في الوجود وهو الزمان، وإما قارّ وهو المقدار، فإن انقسم في الجهات الثلاث فجسم تعليمي، أو في جهتين فقط فسطح، أو في جهة واحدة فقط فخطّ. والكمّ المنفصل هو العدد، وفي كونه كمّا إشكال لا نطيل الكلام بذكره.

والكيف: وهو عرض لايقتضي القسمة والنسبة، وأقسامه أربعة: ١- الكيفيات المحسوسة. ٢- الكيفيات النفسانية. ٣- الكيفيات المختصة بالكمّيات. ٤- الكيفيات الاستعدادية. وهذا الحصر استقرائي، ولكل أقسام إن شئت التفصيل فارجع إلى المطولات.

والإضافة، والأين، والملك، والفعل، والانفعال، والمتى، والوضع.

وتجمعها هذا البيت الفارسي:

مردے دراز نیکو دیدم بشہر امروز　　باخواستہ نشستہ از کرد خویش فیروز
جوهر كم انفعال كيف أين متى　　إضافت وضع فعل ملك

فصل في **ترتيب الأنواع**: اعلم أن الأنواع قد ترتب **متنازلة**؛ فالنوع قد يكون تحته نوع، ولا يكون فوقه نوع فهو النوع العالي. وقد يكون تحته نوع وفوقه نوع، ...

والإضافة: هي عبارة عن النسبة المكررة، أي نسبة تعقل بالقياس إلى نسبة أخرى معقولة أيضا بالقياس إلى الأول كالأبوّة؛ فإنها نسبة تعقل بالقياس إلى البُنوّة، وهي أيضا نسبة تعقل بالقياس إلى الأبوّة. واعلم أنهم اختلفوا في وجود الإضافة في الخارج، فقال بعضهم: إن الإضافة موجودة في الأعيان، وقال بعضهم: الإضافة ليست بموجودة في الخارج، والمقام ليس مقام التفصيل. **والأين**: هي نسبة المتمكن إلى المكان، أي كونه فيه، وهو على نحوين: حقيقي وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي لا يسع فيه غيره، وغير حقيقي وهو ما لا يكون كذلك، ككون زيد في الدار. **والملك**: هو هيأة تعرض الجسم بسبب ما يلاصق به، ويشتمل عليه، وينتقل بانتقاله، كالتنعّل والتعمّم والتقمّص. فمنه ما هو طبعي كالإهاب للهرة، ومنه عرضي سواء كان محيطا بالكل، كالثوب الشامل لجميع البدن، أو محيطا بالبعض، كالعمامة والقميص وغيرهما.

والفعل: هو إخراج شيء من القوة إلى الفعل يسيرا يسيرا كالتبريد والتسخين. **والانفعال**: هو خروج الشيء من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج. **والمتى**: هو نسبة الشيء إلى الزمان، وهو أيضا كالأين ينقسم إلى حقيقي وغير حقيقي. أمّا الحقيقي: فهو كون الشيء في الزمان الذي لا يفضل عليه كالصوم لليوم، وغير الحقيقي: ما لا يكون كذلك كالدخول في الشهر والسنة. **والوضع**: هو هيأة تعرض الشيء من جهة نسبتين، نسبة بعض أجزاء الشيء إلى بعض، ونسبة إلى الخارج عنه سواء، كان ذلك الخارج حاويا أو محويا. **وتجمعها إلخ**: لاجتماع الجوهر والكمّ والانفعال والكيف والأين والمتى في المصراع الأول، والإضافة والوضع والفعل والمِلك في الثاني.

ترتيب الأنواع: أي الإضافية؛ لأن الأنواع الحقيقية يستحيل أن يترتب حتى يكون نوع حقيقي فوقه نوع حقيقي، وإلا لكان النوع الحقيقي جنسا، وإنه محال. **متنازلة**: إنما رتبت متنازلة بحيث ينتهي إلى نوع لا نوع بعده؛ لأنه لو لم تكن كذلك لكان كل نوع تحته نوع فلا يتحقق شخص، وإلا لزم انتهاؤها. وإذا لم يتحقق شخص لم يتحقق تلك الأنواع ضرورة، وإن وجودها لا يكون إلا في ضمن الأشخاص؛ ففرض وجودها غير متناهية يستلزم عدمها.

وهو النوع المتوسط. وقد لا يكون تحته نوع، ويكون فوقه نوع، وهو النوع السافل، ويقال له: **نوع الأنواع** أيضا.

فصل: الثالث: **الفصل**، وهو **كلي** مقول على الشيء في جواب "أيّ شيء هو في ذاته؟" كما إذا سئل الإنسان بـ"أيّ شيء هو في ذاته؟" فيجاب بأنه ناطق. **وهو قسمان:**

نوع الأنواع: إنما سمّي السافل بنوع الأنواع؛ لأن نوعية الشيء إنما يكون بالقياس إلى ما فوقه بخلاف الجنس؛ فإن جنسية الشيء يكون باعتبار ما تحته، فالسافل من الأنواع الذي لا يكون تحته نوع آخر – وهو النوع الحقيقي – يسمّى نوع الأنواع. والعالي من الأجناس الذي لا يكون فوقه جنس آخر – وهو أعمّ الأجناس – يسمّى جنس الأجناس.

الفصل إلخ: اعلم أن جزء الماهية منحصر في الجنس والفصل؛ لأنه إمّا أن يكون مشتركا بين الماهية وبين نوع مّا من الأنواع المخالفة لها في الحقيقة أو لا يكون مشتركا، فإن لم يكن مشتركا يكون فصلا؛ لأنه يميّز الماهية عن غيرها في الجملة تميّزا ذاتيا. وإن كان مشتركا فإما أن يكون تمام المشترك بينها وبين نوعٍ مّا من الأنواع المخالفة لها في الحقيقة أو لا يكون، فإن كان فهو الجنس إلى آخر ما قال العلامة الرازي رحمه الله في "شرح مطالع الأنوار".

كلي إلخ: فقوله: "كلي" جنس شامل لسائر الكليات. وبقوله: "مقول على الشيء في جواب: أيّ شيء؟" يخرج الجنس والنوع والعرض العام؛ لأن الجنس والنوع محمولان في جواب "ما هو؟"، والعرض العام لا يحمل في الجواب أصلا. وبقوله: "في ذاته" يخرج الخاصة؛ لأنها وإن كانت مميّزة للشيء لكن لا في ذاته وجوهره بل في عرضه. واعلم أن معنى "أيّ" وإن كان في اللغة طلب المميز مطلقا، لكنهم اصطلحوا على أنه يطلب به مميز لا يكون مقولا في جواب "ما هو؟"؛ فلا يرد ما أورد في هذا المقام، فتدبر.

وهو قسمان: أي: الفصل قسمان: قريب وبعيد. اعلم أن الجنس أيضا على قسمين: قريب وبعيد، ولما لم يذكر قبل، نذكر الجنس أوّلا، ثم نذكر الفصل. فالجنس على نوعين: قريب إن كان الجواب عن سؤال الماهية – أيّة ماهية فرضت – وعن بعض ما يشاركها في ذلك الجنس هو بعينه الجواب عن تلك الماهية وعن كل ما يشاركها فيه، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس، فإنه إذا سئل "ما الإنسان والفرس؟" كان الجواب "الحيوان"، وكذا إذا سئل عن الإنسان وجميع ما يشاركه في الحيوانية كان الجواب "الحيوان" أيضا.

وبعيد إن كان الجواب عن الماهية وعن ما يشاركها في ذلك الجنس غير الجواب عن تلك الماهية وعن بعض آخر، كالجسم النامي بالنسبة إلى الإنسان، فإنه جواب عن الإنسان وعن بعض مشاركاته كالنباتات. وأمـا الجواب =

قريب وبعيد، فالقريب: هو المميز عن المشاركات في الجنس القريب، والبعيد هو المميز عن المشاركات في الجنس البعيد. فالأول **كالناطق** للإنسان، والثاني كالحساس له.

وللفصل نسبة إلى النوع، فيسمى مقوّما؛ لدخوله في قِوام النوع وحقيقته، ونسبة إلى الجنس فيسمّى مقسّما؛ لأنه يقسم الجنس ويحصل قسما له كالناطق؛ فهو مقوّم للإنسان؛ لأن الإنسان هو الحيوان الناطق، ومقسم للحيوان؛ لأن بالناطق حصل للحيوان قسمان: أحدهم: الحيوان الناطق، والآخر: الحيوان الغير الناطق.

فصل: كل مقوّم للعالي مقوّم للسافل، كالقابل للأبعاد؛ فإنه مقوّم للجسم، وهو مقوّم للجسم النامي والحيوان والإنسان. وكالنامي فإنه كما أنه مقوّم للجسم النامي مقوّم للحيوان، ومقوّم للإنسان أيضا، وكالحساس والمتحرك بالإرادة فإنهما كما أنهما مقوّمان للحيوان، كذلك مقوّمان للإنسان.

= عن الإنسان وعن بعض آخر كالفرس مثلا ليس إياه بل الحيوان، وكلما زاد جواب زاد الجنس مرتبة في البُعد عن النوع؛ لأن الجواب الأول هو الجنس القريب، فإذا حصل جواب آخر يكون بعيدا بمرتبة، وإذا كان جواب ثالث يكون البُعد بمرتبتين، وعلى هذا القياس فعدد الأجوبة يزيد على مراتب البُعد بواحد. ثم الفصل أيضا على قسمين: قريب إن ميّز الماهية عن كل ما يشاركها في الجنس أو في الوجود كالناطق للإنسان، وبعيد إن ميّزها عن ما يشاركها كالحسّاس له.

كالناطق إلخ: لأن الناطق يميّز الإنسان عن المشاركات في الجنس القريب وهو الحيوان، والحساس يميّزه عن المشاركات في الجسم النامي الذي هو جنسه البعيد. **وللفصل نسبة إلخ**: لما كان للفصل نسبة إلى النوع، وهي نسبة التقويم، أي يحصل بالفصل قوام النوع، ويدخل في حقيقته. ونسبة إلى الجنس، وهي نسبة التقسيم، يعني يقسم الجنس إلى نوعين، ذكرهما إجمالا في هـــذا الفصل، وتفصيلا في الفصلين الآتيين، فبالنسبة إلى النوع يسمّى "مقوّما"، وبالنسبة إلى الجنس يسمى "مقسّما"، فالناطق مثلا يقوّم الإنسان؛ لأنه يدخل في قوام حقيقته؛ لأن حقيقة الإنسان هو الحيوان الناطق؛ فإن الناطق جزء الإنسان ومقوّمه. وتقسيم الحيوان إلى الحيوان الناطق وغير الناطق فهو مقسّمه.

وليس كل مقوّم للسافل مقوّما للعالي؛ فإن الناطق مقوّم للإنسان وليس مقوّما للحيوان.

فصل: كل فصلٍ **مقسّم للسافل** مقسّم للعالي فالناطق كما يقسم الحيوان إلى الناطق وغير الناطق، كذلك يقسم الجسم المطلق إليهما. وليس كل مقسّم للعالي مقسّما للسافل؛ فإن الحساس مثلا يقسم الجسم النامي إلى الجسم النامي الحساس وإلى الجسم النامي الغير الحساس، وليس يقسم الحيوان إليهما؛ فإن كل حيوان حساس، ولا يوجد حيوان غير حساس.

فصل: الكلي **الرابع الخاصة**، وهو **كلي** خارج عن حقيقة الأفراد، محمول على أفراد واقعة تحت حقيقة واحدة فقط، كالضاحك للإنسان والكاتب له.

فصل: الخامس من الكليات العرض العام: وهو **الكلي الخارج** المقول على أفراد حقيقة واحدة وعلى غيرها، كالماشي المحمول على أفراد الإنسان والفرس.

مقسم للسافل إلخ: لأن معنى تقسيم السافل تحصيله في نوع، وكل ما يحصل السافل في نوع يحصل العالي، فيكون العالي حاصلا أيضا في ذلك النوع.

الرابع الخاصة إلخ: أي: الكلي الرابع من الكليات الخمس هو الخاصة، وهي إن عمّت جميع الأفراد التي تختص بحقيقتها تسمّى شاملة، كالضاحك بالقوة للإنسان والكاتب بالقوة له. وإن لم تعمّ جميع الأفراد تسمّى غير شاملة، كالضاحك بالفعل للإنسان والكاتب بالفعل له. قال بعض المدقّقين: الخاصة حقيقة هي الشاملة، وأما الخاصة الغير الشاملة فهي خاصة للأخصّ بالحقيقة والأعمّ بالعرض. اعلم أن الخاصة قد تطلق على معنًى آخر، وهو ما يختص بالشيء بالقياس إلى بعض ما يغايره، وتسمّى إضافية؛ فالماشي خاصة للإنسان بالقياس إلى الشجر.

كلي إلخ: فقوله: "كلي" جنس يشمل جميع الكليات. وقوله: "خارج عن حقيقة الأفراد" فصل، خرج به الجنس والفصل والنوع؛ لأنها ليست بخارجة عن حقيقة الأفراد. وبقوله: "محمول على أفراد واقعة تحت حقيقة واحدة فقط" خرج العرض العام؛ لأنه محمول على غير أفراد حقيقة واحدة.

الكلي الخارج إلخ: خرج بقوله: "الخارج" الجنس والفصل والنوع. وبقوله: "على أفراد حقيقة واحدة وغيرها" خرج الخاصة؛ لأنها لا يحمل على غير حقيقة واحدة.

فائدة: وإذ قد علمت مـــمّا ذكرنا أن الكليات **خمس**، الأوّل: الجنس، والثاني: النوع، والثالث: الفصل، والرابع: الخاصة، والخامس: العرض العام.

فاعلم **أن الثلاثة** الأُوَل **يقال لها: الذاتيات**، ويقال للأخريين: العرضيات. **وقد يختص** اسم الذاتي بالجنس والفصل فقط، ولا يطلق على النوع بهذا الإطلاق لفظ الذاتي.

فصل: **العرضي** - أعني الخاصة والعرض العام - ينقسم إلى لازم ومفارق.

خمس إلخ: وجه الحصر أن الكلي إما أن يكون نفس ماهية ما تحته من الجزئيات، أو داخلا فيها، أو خارجا عنها، فإن كان نفس ماهية ما تحته من الجزئيات فهو النوع، أو داخلا فيها فإما أن يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر فهو الجنس، أو لا يكون فهو الفصل. وإن كان خارجا عنها فإن اختُصّ بحقيقة واحدة فهو الخاصة، وإن لم يختص بحقيقة واحدة فهو العرض العام.

أن الثلاثة إلخ: اعلم أن الذاتي يُفسّر بتفسيرين: الأول: بأنه ما يكون داخلا في حقيقة جزئياته؛ فلا يطلق اسم الذاتي على النوع بهذا التفسير. والثاني: ما لا يكون خارجا عن الذات، فبهذا التفسير النوع أيضا داخل في الذاتي. فإن قلت: لا يمكن أن يكون النوع ذاتيّا؛ لأن معنى الذاتي المنسوب إلى الذات، ولا يمكن أن يكون النوع منسوبا إلى الذات؛ فإن النوع هو الذات، والتغاير بين المنسوب والمنسوب إليه ضروري؟ قلت: ليس كون النوع ذاتيا بالنسبة إلى الماهية النوعية، بل بالنسبة إلى الماهية الشخصية، والماهيـــة الشخصية وإن لم تكن مغايرة له بحسب الحقيقة لكنها مغايرة له بحسب الاعتبار. وهذا القدر من التغاير كافٍ بين المنسوب والمنسوب إليه؛ فلا حاجة إلى ما نقل عن الشيخ من أن الذاتي وإن دل على النسبة بحسب اللغة لكن لا كلام فيه، وإنما الكلام فيما وقع عليه الاصطلاح، وهو لا يشتمل على النسبة أصلا.

يقال لها الذاتيات: فالذاتي حينئذ يفسر بما لا يكون خارجا عن الذات أو بما يكون رفعه برفع الذاتيات.

وقد يختص إلخ: وعلى هذا يفسر الذاتي بما يكون داخلا في حقيقة جزئياته.

العرضي إلخ: اعلم أن الكلي الذي يكون خارجا عن الماهية له تقسيمان: أحدهما قد ذكر المصنف سابقا بأنه إما أن يختص بطبيعة واحدة، أي حقيقة واحدة، وهو الخاصة، وإمّا أن لا يختص، وهو العرض العام. وثانيهما سيذكره في هذه الفصول. وحاصله: أن الكلي العرضي سواء كان خاصة أو عرضا عاما إما لازم أو غير لازم؛ لأنه إن امتنع انفكاكه عن الماهية فهو لازم، وإلا فغير لازم. ويقال له: العرضي المفارق. والثاني إما أن يكون دائم الثبوت للمعروض أو لا يدوم بل يزول، والزائل إما أن يكون زائلا بسرعة أو ببطوء. واللازم إما لازم الوجود كالبياض للرومي، أو للماهية كالزوجية للأربعة. هذا خلاصة ما قال في الفصول الثلاثة.

فاللازم: ما يمتنع انفكاكه عن الشيء إما بالنظر إلى الماهية، **كالزوجية** للأربعة والفردية للثلاثة؛ فإن انفكاك الزوجية عن الأربعة والفردية عن الثلاثة مستحيل، وإما بالنظر إلى الوجود **كالسواد للحبشي**؛ فإن انفكاك السواد عن وجود الحبشي مستحيل لا عن ماهيته؛ لأن ماهيته الإنسان، وظاهر أنّ السواد ليس بلازم للإنسان.

والعرض المفارق: ما لم يمتنع انفكاكه عن الملزوم،كالكتابة بالفعل للإنسان، والمشي بالفعل له.

فصل: والعرض اللازم قسمان:

الأول: ما يلزم تصوره من تصور الملزوم كالبصر للعمى.

والثاني: ما يلزم من تصور الملزوم واللازم الجزم باللزوم،كالزوجية للأربعة؛ فإن من تصور الأربعة، وتصور مفهوم الزوجية يجزم بداهة أن الأربعة زوج ومنقسمة بمتساويين.

فصل: العرض المفارق - أعني ما يمكن انفكاكه عن المعروض - أيضاً قسمان:

أحدهما: ما يدوم عروضه للملزوم، كالحركة للفلك.

والثاني: ما يزول عنه إما بسرعة كحمرة الخجِل وصفرة الوجِل، أو ببطوء **كالشيب** والشباب.

كالزوجية إلخ: فإنه متى تحققت ماهية الأربعة امتنع انفكاك الزوجية عنها. وكذلك متى تحققت ماهية الثلاثة امتنع عنها انفكاك الفردية. **كالسواد للحبشي إلخ**: لا يقال: السواد ليس بلازم للحبشي بحسب الوجود الخارجي؛ لجواز زوال سواده بعارضة البرص؛ لأنا نقول: المراد بالحبشي ليس ما يكون أسود، بل ما يمتزج بالمزاج الصنفي المخصوص، فيخرج عنه ما ليس له ذلك المزاج المخصوص. والمراد بكونه أسود كونه أسود بطبيعة، والتخلف لداء لا ينافيه مع أن المريض لم يبق على ذلك المزاج المخصوص.

الأول ما يلزم إلخ: هذا هو اللازم البين، ويقال له: اللازم البين بالمعنى الأخص. والثاني - أي ما يلزم من تصور الملزوم واللازم الجزم باللزوم - يقال له: اللازم البين بالمعنى الأعمّ.

فصل في **التعريفات: معرّف الشيء** ما يحمل عليه **لإفادة تصوره**، وهو على أربعة أقسام:

١- الحد التام ٢- والحد الناقص ٣- والرسم التام ٤- والرسم الناقص.

كالشيب: قد أورد علي هذا التمثيل أن الشيب ليس من القسم الثاني، وهو ما يزول بسرعة أو ببطوء؛ لأن الشيب لا يزول أصلا ولو عاش الإنسان أبدا. وأما عند الموت فلا يضر المطلوب؛ لأنه حينئذ قد انعدم المحل، وعند انعدام المحل لا يبقى عرض أصلا أيّ عرض كان؛ ولذا اكتفي في أكثر المتون بالشباب. اللهم إلا أن يقال: المراد بالشيب الشيب الغير الطبعي؛ فإنه يزول بالأدوية. والأولى أن يمثل للبطوء بالعشق والأمراض المزمنة؛ فإنهما لا يزولان إلا ببطوء.

التعريفات إلخ: قد عرفت فيما سبق أن نظر المنطقي إما في القول الشارح أو في الحجة، ولكل منهما مقدمات يتوقّف معرفتهما عليها، ولما وقع الفراغ عن مقدمات القول الشارح شرع فيه فقال: "فصل في التعريف إلخ".

معرّف الشيء إلخ: اعلم أن المعرّف – بالكسر – لا بدّ أن يكون أعرف وأجلى من المعرّف – بالفتح – لكونه كاشفا له، فلا يصح بالمساوي معرفة وجهالة، ولا بالأخفى. ومن ههنا ظهر عدم جواز تعريف المضايف، وكذا الحال في المتضادين كقولهم: السواد هو ما يضاد البياض. وعدم جواز تعريف الشيء بنفسه كقولهم: الإنسان حيوان بشريّ، وبما لا يعرف إلا به كقولهم في حد الشمس: كوكب يطلع نهارا. وعدم استعمال الأسماء المجازية، والمشتركة، والغريبة. وهذا القدر متفق عليه. إنما الاختلاف في جواز التعريف بالأعم، فالقدماء جوّزوه في مطلق التعريف؛ لأن الغرض من مطلق التعريف الامتياز بوجه مّا، فيجوز بالمساوي والأعم والأخص. والمتأخرون قالوا: يجب أن يكون بالمساوي في الصدق، فيجب الاطّراد والانعكاس، فلا يجوز بالأعم والأخص، كذا في الشرح.

واعلم أنك قد عرفت أن المعرِّف للشيء يمتنع أن يكون نفسه، فهو إما داخل فيه أو خارج عنه، أو مركب من الداخل والخارج.والأول وإن ساواه في المفهوم كما ساواه في العموم فهو الحد التام كالتعريف بالجنس والفصل القريبين، وإن لم يكن مساويا له إلا في العموم، فالحد الناقص كالتعريف بالجنس البعيد والفصل القريب، أو بالفصل القريب وحده إن جوّزنا التعريف بالمفرد لعدم اعتبار القرينة المخصصة، وإلا لم يكن داخلا. والثاني يجب كونه خاصة لازمة بينة، وهو الرسم الناقص. والثالث إن تركب من الجنس القريب والخاصة فهو الرسم التام، وإلا فالرسم الناقص كما إذا تركب من الجنس البعيد والخاصة، هكذا قال العلامة الرازي في "شرح المطالع".

لإفادة تصوره إلخ: ليس المراد بتصور الشيء تصوره بوجه مّا، وإلا لكان الأعم والأخص منه معرفا، بل المراد التصور بكنه الحقيقة كما في الحد التام، وبوجه يمتاز المعرف به عن جميع ما عداه كما في الحد الناقص والرسوم.

فالتعريف إن كان بالجنس القريب والفصل القريب يسمّى **حدا تاما** كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق. وإن كان بالجنس البعيد والفصل القريب أو به وحده يسمّى **حدا ناقصا**. وإن كان بالجنس القريب والخاصة يسمّى **رسما تاما**، وإن كان بالجنس البعيد والخاصة أو بالخاصة وحدها يسمّى رسما ناقصا. مثال "الحد الناقص" تعريف الإنسان بالجسم الناطق أو بالناطق فقط. ومثال "الرسم التام" تعريف الإنسان بالحيوان الضاحك. ومثال "الرسم الناقص" تعريفه بالجسم الضاحك، أو بالضاحك وحده. **ولا دخل** في التعريفات للعرض العام؛ لأنه لا يفيد التميز.

فصل: التعريف قد يكون حقيقيا كما ذكرنا، وقد يكون لفظيا وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ، كقولهم: "**سعدانة** نبت، والغضنفر الأسد". وههنا قد تمّ بحث التصورات، أعني القول الشارح.

حدا تاما: أما تسميته "حدا"؛ فلأنه في اللغة: المنع، وهو لاشتماله على الذاتيات مانع عن دخول الأغيار الأجنبية فيه. وأما تسميته "تاما"؛ فلذكر الذاتيات فيه بتمامها. **حدا ناقصا:** أما تسميته بالحد فلما ذكرنا، وأما ناقصا فحذف بعض الذاتيات عنه. **رسما تاما:** أما تسميته بالرسم؛ فلأن رسم الدار أثرها، ولما كان هذا التعريف بالخارج اللازم الذي هو أثر من آثار الشيء تسمّى رسما تاما؛ إن كان الجنس القريب مذكورا فيه، لمشابهة الحد التام، وإلا ناقص لحذف بعض أجزاء الرسم التام عنه.

ولا دخل إلخ: لأن الغرض من التعريف إما التميز أو الاطلاع على الذاتيات، والعرض العام لا يفيد شيئا منهما، فلا فائدة في ضمّه مع الفصل والخاصة. واعلم أن طريق الحصر في الأقسام الأربعة أن يقال: التعريف إما بمجرد الذاتيات أو لا، فإما أن يكون بجميع الذاتيات وهو الحد التام، أو ببعضها وهو الحد الناقص. وإن لم يكن بمجرد الذاتيات، فإما أن يكون بالجنس القريب والخاصة وهو الرسم التام، أو بغير ذلك وهو الرسم الناقص.

سعدانة إلخ: قال في "القاموس": "السعدانة" كركرة البعير، والسعدان نبت من أفضل مراعي الإبل، وله شوك يشبه به حُلمة الثدي.

الباب الثاني في الحجة وما يتعلق بها

فصل في القضايا: القضية قول يحتمل الصدق والكذب. **وقيل:** هو قول يقال لقائله: إنه صادق فيه أو كاذب. **وهي قسمان:** حملية، وشرطية.

أما الحملية: فهو ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه كقولك: "زيد قائم، وزيد ليس بقائم".

وأما الشرطية: فما لا يكون فيه ذلك الحكم. وقيل: الشرطية **ما ينحلّ** إلى قضيتين، كقولنا: "إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وليس ألبتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود". فإذا حذف الأدوات بقي "الشمس طالعة، والنهار موجود".

فصل في القضايا إلخ: لما فرغ عن مباحث القول الشارح شرع في مباحث الحجة، ولكن لما كانت لها مبادٍ يتوقف معرفتها على معرفة تلك المبادئ، وهي القضايا وأحكامها قدّم الكلام في ذكرها فقال: فصل في القضايا إلخ.

القضية قول إلخ: اعلم أن القضية تطلق تارة على الملفوظة، وتارة على المعقولة، إما بالاشتراك أو حقيقة في المعقولة ومجازا في الملفوظة. والثاني أولى؛ لأن المعتبر عندهم هو القضية المعقولة، وإطلاق القضية على الملفوظة تسمية الدال باسم المدلول. وكذا لفظ القول يطلق على الملفوظ والمعقول؛ فالقول الملفوظ جنس للقضية الملفوظة، والقول المعقول جنس للقضية المعقولة.

وقيل إلخ: هذا التعريف باعتبار أن الصدق والكذب وصفان للمتكلم، والأول باعتبار أنهما وصفان للقضية.

وهي قسمان إلخ: اعلم أن القضية على قسمين؛ لأنها إن لم يوجد في شيء من طرفيها الدلالـــة على النسبة التامة فهي حملية كقولك: الإنسان حيوان. وإن وجدت فإما أن توجد في أحد الطرفين أو في كليهما. فإن وجدت في أحد الطرفين فهي أيضا حملية كقولنا: زيد أبوه قائم. وإن وجدت في كليهما فإما أن تكون ملحوظة إجمالا أو تفصيلا، فإن كانت ملحوظة إجمالا فهي أيضا حملية نحو: زيد عالم، نقيضه زيد ليس بعالم؛ لأنه بمنــزلة أن يقال: هذه القضية نقيض تلك القضية. وإن كانت ملحوظة تفصيلا فهي شرطية. كذا أفاد السيد - قدّس سرّه - وهذا أحسن الطرق في تقسيم القضية؛ فلا يرد ما أورد. **ما ينحل:** معنى انحلال القضية أن تحذف الأدوات الدالة على ارتباط أحدهما بالآخر.

والحملية **ما لا ينحلّ** إلى قضيتين، بل ينحلّ إما إلى مفردين كقولك: "زيد هو قائم" فإنك إذا حذفت الرابطة - أعني "هو" - بقي "زيد" و"قائم" وهما مفردان، وإما إلى مفرد وقضية كما في قولك: "زيد أبوه قائم"، فإذا حللتَه بقي "زيد" وهو مفرد، و"أبوه قائم" وهو قضية.

فصل: **الحملية ضربان: موجبة**: وهي التي حكم فيها بثبوت شيء لشيء. وسالبة: وهي التي حكم فيها بنفي شيء عن شيء، نحو: الإنسان حيوان، والإنسان ليس بفرس.

فصل: **الحملية تلتئم** من أجزاء ثلاثة: أحدها: المحكوم عليه، **ويسمّى موضوعا**، والثاني: المحكوم به، ويسمّى محمولا، والثالث: الدال على الرابط، ويسمّى **رابطة**،

ما لا ينحلّ إلخ: فإن قلت: قولنا: "الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه"، وقولنا: "زيد عالم" يُضادّه "زيد ليس بعالم"، وقولنا: "الشمس طالعة" يلزمه "النهار موجود" حمليات مع أن أطرافها ليست بمفردات، فانتقض التعريفان طردا و عكسا؟ فنقول: المراد بالمفرد إما المفرد بالفعل أو المفرد بالقوة، وهو الذي يمكن أن يعبّر عنه بلفظ مفرد، والأطراف في القضايا المذكورة وإن لم تكن مفردات بالفعل إلا أنه يمكن أن يعبّر عنها بالألفاظ مفردة، وأقلّها أن يقال: هذا ذاك، أو هو هو، أو الموضوع محمول، بخلاف الشرطيات؛ فإنه لا يمكن أن يعبّر عن أطرافها بألفاظ مفردة. كذا قال العلامة الرازي، ولا مساغ لهذا الاعتراض على التقسيم الذي ذكرناه.

الحملية ضربان: موجبة إلخ: هذا تقسيم ثانٍ للحملية باعتبار النسبة الحكمية التي هي مدلول الرابطة، فتلك النسبة إن كانت نسبة بها يصح أن يقال: "إن الموضوع محمول" كانت القضية موجبة. وإن كانت نسبة بها يصح أن يقال: "إن الموضوع ليس بمحمول" فالقضية سالبة كالمثالين المذكورين في المتن.

الحملية تلتئم إلخ: اعلم أن أجزاء القضية عند القدماء ثلاثة. وأما المتأخرون فإنهم يزعمون أن أجزاءها أربعة، رابعها: النسبة التقييدية التي هي مورد الحكم. وتفصيل المقام في المطوّلات. **ويسمى موضوعاً** إلخ: إنما سمّي المحكوم عليه موضوعا؛ لأنه قد وضع ليحكم عليه بشيء، والمحكوم به محمولا ؛لحمله على شيء، والدال على النسبة رابطة ؛لدلالتها على النسبة الرابطة تسمية الدال باسم المدلول.

رابطة إلخ: اعلم أن الرابطة تكون أداة؛ لأنها تدل على النسبة وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم به، لكنها قد تكون في قالب الاسم كــ "هو" في "زيد هو قائم"، وتسمّى غير زمانية، وقد تكون في قالب الكلمة كــ"كان"-

ففي قولك: "زيد هو قائم" "زيد" محكوم عليه وموضوع، و"قائم" محكوم به ومحمول، ولفظة "هو" نسبة ورابطة. **وقد تحذف** الرابطة في اللفظ دون المراد؛ فيقال: "زيد قائم".

فصل: للشرطية أيضا أجزاء، ويسمّى الجزء الأول منها **مقدَّما**، والجزء الثاني منها تاليا، ففي قولك: "إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا"، قولك: "إن كانت الشمس طالعة" مقدَّم، وقولك: "كان النهار موجودا" تالٍ، والرابطة هي الحكم بينهما.

فصل: وقد تقسم القضية باعتبار الموضوع، فالموضوع **إن كان جزئيا** وشخصا معينا سمّيت القضية **شخصية ومخصوصة**، كقولك: "زيد قائم". وإن لم يكن جزئيا، بل كان كليا؛ فهو على أنحاء؛ لأنها إن كان الحكم فيها على نفس الحقيقة تسمّى القضية **طبعية** نحو: الإنسان نوع، والحيوان جنس. وإن كان على أفرادها فلا يخلو

= في قولنا: "زيد كان قائما"، وتسمّى زمانية. ويرد عليه أن "هو"، وضع لمعنى اسمي كما أجمع عليه أهل العربية، فلا يكون رابطة ؟ والجواب ما قال التفتازاني: إن المنطقيين لما لم يجدوا في كلام العرب لفظا دالا على الرابط الغير الزماني نحو "است" في الفارسية و"استن" في اليونانية، استعاروا لهذا المعنى لفظة "هو". في الأصل موضوع لمعنى اسمي كسائر الضمائر، ثم نقل عنه إلى معنىً غير مستقل بالمفهومية على سبيل الاستعارة. والحملية باعتبار الرابطة تكون ثنائية أو ثلاثية؛ لأنها إن ذكرت فيها الرابطة كانت ثُلاثية لاشتمالها على ثلاثة ألفاظ لثلاثة معانٍ. وإن حذفت لشعور الذهن بمعناها كانت ثنائية ؛لعدم اشتمالها إلا على جزئين بإزاء معنيين.

وقد تحذف إلخ: هذا في لغة العرب؛ فإنها قد تحذف بشهادة القرائن الدالة عليها. وأما لغة اليونان فإنها توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها على ما نقله الشيخ. وأما لغة العجم فإنها لا تستعمل القضية خالية عنها، إما بلفظ كقولهم: "هست وبود"، وإما بحركة كقولهم: "زيد دبير" بالكسر. **مقدَّما:** أي القضية الأولى من الشرطية تسمّى مقدما لتقدمها في الذكر، والثانية تاليا لتلوّها إياها. **إن كان جزئيا:** لم يقل: "عَلما" ليشمل "هذا عالم" و "أنا قائم" وأمثالهما؛ ولأن العلم لايكون إلا لفظا ظاهرا، فلو قال: "عَلما" يفهم حصر القضية الشخصية في الملفوظة.

شخصية ومخصوصة إلخ: أما تسميتها شخصية؛ فلأن موضوعها شخص معين، وأما مخصوصة فلخصوص موضوعها.

طبعية إلخ: إنما سمّي طبعية؛ لأن الحكم فيها على نفس الطبعية لا على الأفراد؛ ولذا لا يصلح لأن يصدق كلية وجزئية.

إما أن يكون كمّية الأفراد فيها مبيّنا، أو لم يكن. فإن بيّن كمّية الأفراد تسمّى القضية **محصورة** كقولك: "كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان إنسان". وإن لم يُبيّن يسمّى القضية **مهملة** نحو: "الإنسان في خسر".

فصل: **المحصورات أربع**: إحداها: الموجبة الكلية كقولك: "كل إنسان حيوان". والثانية: الموجبة الجزئية نحو: "بعض الحيوان أسود". والثالثة: السالبة الكلية نحو: "لا شيء من الزنجي بأبيض". والرابعة: السالبة الجزئية، نحو: "بعض الإنسان ليس بأسود".

فصل: الذي يُبيّن به كمية الأفراد من الكلية والبعضية **يسمّى سُورا**، وهو مأخوذ من "سور البلد". وسور الموجبة الكلية "كل، ولام الاستغراق"، وسور الموجبة الجزئية "بعض، وواحد من الجسم جماد". وسور السالبة الكلية "لا شيء، ولا واحد" نحو: لاشيء من الغراب بأبيض، ولا واحد من النار ببارد، ....

محصورة إلخ: إنما سمّيت محصورة؛ لحصر أفراد موضوعها ويقال: مسوَّرة أيضا؛ لاشتمالها على السور.
مهملة إلخ: إنما سمّيت بها ؛لأن الحكم فيها على الأفراد، وقد أهمل بيان كميتها، وهي تلازم الجزئية عند المتأخرين. وأما مهملة القدماء ففي كونه متلازما للجزئية كلام مشروح في شروح تصديقات "السلّم" وغيرها، فليراجع ثَمّه.

المحصورات أربع إلخ: لأن الحكم فيها إما بالإيجاب أو بالسلب، وعلى التقديرين إما على كل الأفراد أو على بعضها. فإن حكم بالإيجاب على كل الأفراد فموجبة كلية، وإن حكم بالإيجاب على بعضها فموجبة جزئية، وإن حكم بالسلب على كلها فسالبة كلية، وإن حكم بالسلب على بعضها فسالبة جزئية. اعلم أن أهمّ المهمّات في هذا الباب تحقيق المحصورات؛ لابتناء معرفة الحُجج التي هي المطلب الأعلى من هذا الفن عليها، ووقوع الخبط العظيم لسبب الغفلة عنها، وإنما وقع البداية بتحقيق الموجبة الكلية؛ لشرفها وتأدية معرفتها إلى إدراك البواقي بالمقايسة.
يسمّى سُورا إلخ: مأخوذ من "سور البلد" كما أنه يحصر البلد ويحيط به، كذلك اللفظ الدال على كمّية الأفراد يحصرها ويحيط بها.

ووقوع النكرة تحت النفي نحو: ما مِن ماء إلا وهو رطب، **وسور السالبة** الجزئية "ليس بعض" كقولك: "ليس بعض الحيوان بحمار"، و"بعض ليس" كما تقول: "بعض الفواكه ليس بحُلوّ". اعلم أن في كل لسان سورا يخُصّها؛ **ففي الفارسية** لفظ "ہر" سور الموجبة الكلية، كقول الشاعر: **بيت**:

ہر آن کس کہ دربندِ حرص افتاد دہد خرمن زندگانی بباد

فصل: **قد جرت عادة** الميزانيين أهم يعبّرون عن **الموضوع بـــ"ج"** وعن المحمول

ووقـــوع النكرة إلخ: لأن نفي الفرد المبهم لا يكون إلا بانتفاء جميع الأفراد، وهذا من قبيل التعميم بعد التخصيص. **وسور السالبة**: اعلم أن المصنف ؒ لم يذكر "ليس كل" من أسوار السالبة الجزئية مع أنه سور لها؛ لأن "ليس كل" يدل بالمطابقة على رفع الإيجاب الكلي، وبالالتزام على السلب الجزئي. و"ليس بعض" و"بعض ليس" بالعكس أي يدلان على السلب الجزئي بالمطابقة، وعلى الإيجاب الكلي بالالتزام، فقنع بذكرهما. والفرق بينهما أن "ليس بعض" قد يذكر للسلب الكلي؛ لأن البعض غير معين؛ فأشبه النكرة في سياق النفي، فكما أنها تفيد العموم كذلك ههنا، بخلاف "بعض ليس"؛ فإن البعض ههنا وإن كان أيضا غير معين إلا أنه ليس واقعا في سياق النفي، بل السلب وارد عليه. و"بعض ليس" قد يذكر للإيجاب العدولي كقولك: بعض الحيوان ليس بإنسان، تريد إثبات اللاإنسانية لبعض الحيوان، بخلاف "ليس بعض"؛ إذ لا يمكن تصور الإيجاب مع تقدم حرف السلب على الموضع.

ففي الفارسية إلخ: لفظ "ہر" سور الموجبة الكلية، وكذلك لفظ "ہمہ". وللسلب الكلي لفظ"ہیچ وبرخی ہست" للإيجاب الجزئي، و"برخی نیست" للسلب الجزئي. كذا في "شرح المطالع". **قد جرت عادة إلخ**: قيل: إنما اختاروا هذين الحرفين؛ لأن أول حرف الهجاء، وهو الألف لكونه ساكنا لا يتلفظ به؛ فاختاروا الباء. ولما كانت التاء والثاء مشابهة للباء في الخطّ تركوهما وإلا لم يتميز الموضوع عن المحمول في الخطّ، واختاروا الجيم لتميزه عنه في الخطّ، وعكسوا الترتيب؛ لئلا يتوهم أن المراد بهما نفسهما.

الموضوع بـــ "ج" إلخ: اعلم أنهم قالوا: لا نعني بـــ"ج" إما حقيقة ج، ولا ما صفة ج، بل أعم منهما، وهو ما صدق عليه ج؛ لأن تفسير القضية لابد أن يكون عاما منطبقا على جميع القضايا المستعملة في العلوم؛ ليكون أحكامها قوانين كلية. قال الفاضل اللاهوري في حواشيه على "شرح الشمسية": الأشهر التلفظ بهما بسيطا كما يقتضيه الكتابة، =

بـــ"ب"، فمتى أرادوا التعبير عن الموجبة الكلية يقولون: "كل ج ب"، ومقصودهم من ذلك **الإيجاز، ودفع** توهم الانحصار.

فصل: **الحمل** في اصطلاحهم: اتحاد المتغائرين في المفهوم بحسب الوجود، ففي قولك: "زيد كاتب، وعمرو شاعر" مفهوم "زيد" مغائر لمفهوم "كاتب"، لكنهما موجودان بوجود واحد، وكذا مفهوم "عمرو، وشاعر" متغائر، وقد اتحدا في الوجود.

ثم الحمل على قسمين: لأنه إن كان بواسطة "في، أو ذو، أو اللام" كما في قولك: "زيد في الدار، والمال لزيد، وخالد ذومال" يسمّى الحمل بالاشتقاق، وإن لم يكن كذلك، بل يحمل شيء على شيء بلا واسطة هذه الوسائط ....

= وهو الحق؛ لأن الاختصار حاصل به. وأما التلفظ باسمهما - أعني الجيم والباء - فهو تلفظ باسمين ثُلاثـــيّين يشاركهما سائر الأسماء الثلاثية؛ فإنه إذا تلفظ باسمهما يفهم منهما الحرفان المخصوصان، بخلاف ما إذا تُلفِّظا بسيطين. هذا هو المرضي عند المصنف رحمه الله، وعليه قراءة علماء عصرنا. والتفصيل بما له وما عليه في "شرح السلّم" السنديلي.

الإيجاز ودفع إلخ: أما الإيجاز؛ فلأن قولنا: "كل ج ب" أخصر من قولنا: "كل إنسان حيوان" وهو ظاهر، وإما دفع توهم الانحصار؛ لأنهم لو وضعوا للكلية مثلا قولنا: "كل إنسان حيوان"، وأجروا عليه الأحكام أمكن أن يتوهم أن تلك الأحكام إنما هي في هذه المادة دون الموجبات الكليات الأخر؛ فتصوّروا المفهوم القضية وجرّدوها عن المواد، وعبّروا عن طرفيها بـــ"ج وب" تنبيها على أن الأحكام الجارية عليها شاملة لجميع جزئياتها، غير مقصودة على البعض دون البعض. **الحمل إلخ:** اعلم أن الحمل في اللغة: هو الحكم بالثبوت وبانتفائه، وفي الاصطلاح ما قال المصنف رحمه الله: اتحاد المتغائرين إلخ قوله: "في المفهوم" متعلق بالمتغائرين، وقوله: "بحسب الوجود" متعلق باتحاد أي الحمل الإيجابي بين شيئين يستدعي اتحاد الموضوع والمحمول هويّة ووجودا ليصح الحمل؛ فإن المتغائرين تشخصا ووجودا متبائنان، لا يحمل أحدهما على الآخر وتغائرهما مفهوما ولو بالاعتبار كما في بعض صور الحمل الأولى ليكون الحمل مفيدا؛ إذ لا فائدة في قولنا: "الإنسان إنسان".

يقال له: **الحمل بالمواطأة**، نحو عمرو طبيب، وبكر فصيح.

فصل: **تقسيم آخر للحملية**: موضوع الحملية إن كان موجودا في **الخارج**، وكان الحكم فيها باعتبار تحقق الموضوع ووجوده في الخارج، كانت القضية خارجية نحو: الإنسان كاتب. وإن كان موجودا في الذهن، وكان الحكم باعتبار خصوص وجوده في الذهن، كانت ذهنية نحو: الإنسان كلي. وإن كان الحكم باعتبار تقرّره في الواقع مع عزل النظر عن خصوصية ظرف الخارج أو الذهن سمّيت القضية حقيقية نحو: الأربعة زوج، والستة ضعف الثلاثة.

الحمل بالمواطأة إلخ: اعلم أن الأولى والحمل المتعارف من أقسام هذا الحمل. وتعريفهما أن الحمل إن عُني به أن الموضوع بعينه المحمول ذاتا ووجودا فيسمّى ذلك الحمل الحمل الأولى مثل: الإنسان إنسان. فإن قلت: إن الحمل الأولى لا تغاير فيه بين الموضوع والمحمول، ولا بدّ في الحمل من التغائر كما عرفت في تعريفه؟ قلت: فيه أيضا تغاير؛ فإن الإنسان المتعقل مرة أولى مغائر للإنسان المتعقل مرة أخرى، وهذا القدر من التغاير يكفي. وإن اقتصر فيه على مجرد الاتحاد في الوجود لا في الذات، فيسمّى الحمل الشائع المتعارف؛ لشيوع استعماله وتعارفه وشهرته كقولنا: الإنسان نوع. وهذا القسم من الحمل هو المعتبر في العلوم؛ لكثرة استعماله فيها، وإفادته في الأقيسة للإنتاج، ثم الحمل المتعارف ينقسم بحسب كون المحمول ذاتيا إلى الحمل بالذات كقولنا: الإنسان حيوان، والإنسان ناطق، أو عرضيا إلى الحمل بالعرض كقولنا: الإنسان كاتب، والحيوان ماشٍ، فاحفظه.

تقسيم آخر للحملية إلخ: هذا تقسيم للحملية باعتبار المحكي عنه. وتفصيله أن القضية الحملية على ثلاثة أقسام: الأول الخارجية، والثاني الذهنية، والثالث الحقيقية؛ لأن الحكم في القضية الحملية الموجبة بثبوت المحمول للموضوع، وفي الحملية السالبة بسلب المحمول عن الموضوع. فإن كان الحكم في الموجبة بثبوت المحمول للموضوع بحسب الخارج، وفي السالبة بسلب المحمول عن الموضوع بحسب الخارج، فالقضية خارجية، كقولنا: زيد كاتب، وزيد ليس بكاتب. وإن كان الحكم في الموجبة بثبوت المحمول للموضوع بحسب الذهن، وفي السالبة بسلب المحمول عن الموضوع بحسب ظرف الذهن، فالقضية ذهنية. وإن كان الحكم في الموجبة بثبوت المحمول للموضوع بحسب مطلق نفس الأمر وفي السالبة بسلب المحمول عن الموضوع بحسب مطلق نفس الأمر، فالقضية حقيقية كقولنا: الأربعة زوج، والأربعة ليس بفرد. **الخارج إلخ**: المراد بالخارج الخارج عن المشاعر: أي القوى الدراكة.

فصل: القضية الموجبة وكذا السالبة تنقسمان إلى معدولة وغير معدولة، **فالمعدولة:** ما يكون فيه حرف السلب جزء من الموضوع، أو من المحمول، أو كليهما، مثال الأول قولنا: "اللاحَيّ جماد". مثال الثاني "**زيد لا عالِم**"، مثال الثالث "اللاحَيّ لا عالم"، هذا في الإيجاب، وأما في السلب فمثال الأول "اللاحيّ ليس بعالم"، ومثال الثاني "العالِم ليس بلاحيّ"، ومثال الثالث "اللاحيّ ليس بلا جماد". وغير المعدولة بخلافها، **ويسمّى غير المعدولة** في الموجبة بــ"المحصلة"، وفي السالبة بــ"البسيطة".

فصل: **وقد يذكر** الجهة في القضية، فيسمّى موجّهة ورُباعية أيضا.

فالمعدولة إلخ: اعلم أن حرف السلب موضوع لرفع النسبة الإيجابية، فإذا جعل جزءً من أحد الطرفين أو منهما عدل عن معناه الأصلي؛ فسمّيت القضية التي جعل حرف السلب جزء منها معدولة تسمية الكل باسم الجزء، فإن جعل جزءً من الموضوع فالقضية معدولة الموضوع، وإن جعل جزءً من المحمول فمعدولة المحمول، وإن جعل جزء من الطرفين فمعدولة الطرفين. والأمثلة ظاهرة من المتن.

زيد لا عالم: اعلم أنه قد يشتبه الأمر في الامتياز بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول؛ لوجود حرف السلب فيهما، فذكروا أن الفرق بينهما أن الرابط إن تأخر عن لفظ السلب فسالبة بسيطة، وإلا فموجبة معدولة؛ لأن لفظ السلب إذا تقدم على الرابط يقتضي رفعه، وإذا تأخر يصير جزءً من المحمول، فتصير معدولة.

ويسمّى غير المعدولة إلخ: سمّيت القضية في الموجبة بالمحصلة؛ لأن حرف السلب إذا لم يكن جزء من طرفيها فكل منهما وجودي، فحصل. وفي السالبة بسيطة؛ لأن البسيط ما لا جزء له، وحرف السلب وإن كان موجودا فيها إلا أنه ليس جزء من طرفيها.

وقد يذكر إلخ: اعلم أوّلا أن كل نسبة بين الموضوع والمحمول لا يخلو في نفس الأمر: إما أن تكون ضرورية التحقق، فهي واجبة أي وجودها ضروري وواجب، أو ضرورية العدم، فهي ممتنعة، أي وجودها ممتنع وعدمها ضرروري. أو لم تكن ضرورية التحقق واللا تحقق، فهي ممكنة أي وجودها وعدمها غير ضروري؛ فكل نسبة لا يخلو في نفس الأمر عن تلك الكيفيات الثلاث. وثانيا أن للنسبة ثلاثة وجود:

١- وجود في نفس الأمر. ٢- ووجود عند العقل. ٣- ووجود في اللفظ.

كالأشياء التي لها وجود في نفس الأمر، ووجود عند العقل، ووجود في اللفظ؛ فالنسبة متى كانت ثابتة في نفس الأمـــر لا بدّ أن تكون متكيّفة بكيفية من الكيفيات الثلاث. ثم إذا حصلت عند العقل اعتبر لها كيفية هي إما =

والموجّهات خمسة عشر: ثمانية منها **بسيطة**، وسبعة منها مركبة.

أما البسائط فأحدها: **الضرورية المطلقة**: وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودة، كقولك: "الإنسان حيوان بالضرورة، والإنسان ليس بحجر بالضرورة" والثانية: **الدائمة المطلقة**: وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع، أو سلبه عنه، كقولك: "كل فلك متحرك بالدوام، ولا شيء من الفلك بساكن بالدوام".

= عين تلك الكيفية الثابتة في نفس الأمر، أو غيرها. ثم إذا وجدت في اللفظ أوردت عبارة تدل على تلك الكيفية المعتبرة عند العقل؛ إذ الألفاظ إنما هي بإزاء الصور العقلية؛ فالكيفية الثابتة في نفس الأمر هي مادة القضية، والثابتة لها في العقل هي جهة القضية المعقولة، والعبارة الدالة عليها هي جهة القضية الملفوظة، والقضية التي ذكرت فيه الجهة تسمّى موجّهة؛ لاشتمالها على الجهة، ورباعية أيضا؛ لاشتمالها على أربعة أجزاءٍ، رابعها الجهة، والعبارة الدالة مطابقة للمادة كانت القضية صادقة، وإلا كاذبة. ثم لا يخفى عليك أن القدماء ذهبوا إلى أن المادة ليست كيفية كل نسبة، بل كيفية النسبة الإيجابية فقط. والبسط في مبسوطات الفن.

والموجّهات إلخ: المشهور أن القضايا الموجّهة التي جرت العادة بالبحث عنها ثلاث عشرة: ستّ منها بسائط، وسبع مركبات، ولهم موجهات أخرى يبحثون عنها على سبيل القدرة دون العادة، وارتقى عددها إلى أكثر من عشرين.

وأما الموجهات الغير المبحوث عنها فهي غير محصورة في عدد المصنف رحمه الله، جعل الموجهات المبحوث عنها ههنا خمسة عشر، وعدّ منها الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة أيضا.

خمسة عشر إلخ: لا يخفى أن المعدود ههنا مؤنث وهي قضية؛ فكان يجب تجريد "خمسة" من التاء؛ لأنها تجري على خلاف القياس، ويجب إلحاق التاء لــ "عشرة"؛ لأنها عند التركيب تجري على القياس، وقد يوجّه إلحاق التاء بخمسة ههنا بأن المعدود محذوف، ومحل مخالفة القياس إذا ذكر المعدود. **بسيطة** إلخ: وهي التي حقيقتها إيجاب أو سلب فقط. وقوله: "مركبة" هي التي حقيقتها تركبت من إيجاب وسلب معا.

الضرورية المطلقة إلخ: إنما سمّيت ضرورية؛ لاشتمالها على "الضرورة"، وإنما سمّيت "مطلقة"؛ لأن الحكم فيها غير مقيّد بوصف أو وقت. **الدائمة المطلقة** إلخ: وجه التسمية على قياس ما مرّ في الضرورية المطلقة.

واعلم أن مفهوم الضرورة امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة جميع الأزمنة والأوقات؛ فالنسبة بين الضرورية والدائمة عموم وخصوص مطلقا، والضرورية أخص.

والثالثة: **المشروطة العامة:** وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه ما دام ذات الموضوع موصوفا بالوصف العنواني، **والوصف العنواني** عندهم ما عبّر به عن الموضوع، كقولنا: "**كل كاتب** متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا، ولا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا". والرابعة: **العرفية العامة:** وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع متصفا بالوصف العنواني، كقولنا: "بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا، وبالدوام لا شيء من النائم بمستيقظ ما دام نائما". والخامسة: **الوقتية المطلقة:** وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع، أو نفيه عنه في وقت معيّن من أوقات الذات كما تقول: "كل قمر منخسف بالضرروة وقت حيلولة الأرض بينه وبين

المشروطة العامة إلخ: أما تسميتها بالمشروطة؛ فلاشتمالها على شرط الوصف، وبالعامة؛ فلأنها أعمّ من المشروطة الخاصة التي ستعرفها في المركبات. **والوصف العنواني** إلخ: اعلم أن ما صدق عليه الموضوع من الأفراد يسمّى ذات الموضوع، ومفهوم الموضوع يسمّى وصف الموضوع وعنوانه، ويقال له: الوصف العنواني. وهو قد يكون عين الذات إن كان عنوانا للنوع، كقولنا: كل إنسان حيوان؛ فإن مفهوم الإنسان عين ماهية أفراده. وقد يكون جزءً له إن كان عنوانا للجنس والفصل، كقولنا: كل حيوان حساس؛ فإن مفهوم الحيوان جزء ماهية أفراده. وقد يكون خارجا عنه إن كان عنوانا للخاصة أو العرض العام، كقولنا: كل ضاحك، أو كل ماشٍ حيوان، فإن مفهوم الضاحك والماشي خارج عن ذات الموضوع أي أفراده. وبما ذكرنا يحصل الفرق الجليّ بين الوصف والذات، فليتأمل. **كل كاتب** إلخ: فإن ثبوت التحرك للكاتب وسلب السكون عنه ليس ضروريا ما دام ذاته موجودة، بل ضروري بشرط الوصف، وهو الكتابة.

العرفية العامة إلخ: إنما سمّيت عرفية؛ لأن العرف العام إنما يفهم هذا المعنى من السالبة إذا أطلقت، حتى إذا قيل: "لا شيء من النائم بمستيقظ" يفهم منه أن المستيقظ مسلوب عن النائم ما دام نائما. وعامة؛ لأنها أعمّ من العرفية الخاصة التي هي من المركبات. **الوقتية المطلقة** إلخ: أما تسميتها بالوقتية؛ فلاشتمالها على الوقت، وبالمطلقة؛ فلعدم تقييدها باللادوام.

الشمس، ولا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة **وقت التربيع**". والسادسة: **المنتشرة المطلقة**: وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع، أو نفيه عنه في وقت غير معين من أوقات الذات نحو: "كل حيوان متنفِّس بالضرورة وقتا مّا، ولا شيء من الحجر بمتنفِّس بالضرورة". والسابعة: **المطلقة العامة**: وهي التي حكم فيها بوجود المحمول للموضوع، أو سلبه عنه أي في أحد الأزمنة الثلاثة كقولك: "كل إنسان ضاحك بالفعل، ولا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل". والثامنة: **الممكنة العامة**: وهي التي حكم فيها بسلب ضرورة الجانب المخالف كقولك: "**كل نار** حارة بالإمكان العام، ولا شيء من النار ببارد بالإمكان العام".

وقت التربيع إلخ: التربيع: كون القمر في البرج الرابع من البرج الذي فيه الشمس؛ فلا ينخسف القمر في هذا الوقت، وإنما ينخسف عند حيلولة الأرض بينه وبين الشمس، وهو وقت المقابلة، وذلك بأنه يقع ظلّ الأرض على وجه القمر، فيظلم؛ لأن القمر ليس بنوراني بالذات عندهم، بل جريمه كدر، إنما يقتبس النور من الشمس. والتفصيل في كتب الهيأة. **المنتشرة المطلقة إلخ**: إنما سمّيت "منتشرة"؛ لاحتمال الحكم فيها كل وقت؛ فيكون منتشرا في الأوقات، و"مطلقة"؛ لما ذكرنا في الوقتية المطلقة.

المطلقة العامة إلخ: إنما سمّيت "مطلقة"؛ لأن القضية إذا أطلقت من غير تقييد باللادوام أو اللاضرورة يفهم منه فعلية النسبة؛ فسمّيت القضية التي حكم فيها بفعلية النسبة "مطلقة" تسمية للمدلول باسم الدال، و"عامة"؛ لأنها أعمّ من الوجودية اللادائمة، والوجودية اللا ضرورية، كما ستعرفها في المركبات.

الممكنة العامة إلخ: سمّيت لاشتمالها على معنى الإمكان، و"عامة"؛ لكونها أعمّ من الممكنة الخاصة التي ستعرفها في المركبات. **كل نار إلخ**: حكم فيها بعدم ضرورة السلب؛ إذ السلب خلاف النسبة، ولو لم يكن عدم ضرورة السلب لم يكن الإيجاب ممكنا. وقوله: "لا شيء من النار ببارد بالإمكان العام" حكم فيها بعدم ضرورة الإيجاب؛ إذ الإيجاب خلاف النسبة، ولو لم يكن عدم ضرورة الإيجاب لم يكن السلب ممكنا، فمعنى الموجبة أن سلب الحرارة عن النار ليس بضروري، ومعنى السالبة أن إيجاب البرودة للنار ليس بضروري.

فصل في المركبات: المركبة قضية ركّبت حقيقتها من إيجاب وسلب. **والاعتبار في تسميتها** موجبة أو سالبة للجزء الأول، فإن كان الجزء الأول موجبا كقولك: "بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما" سمّيت موجبة، وإن كان الجزء الأول سالبا كقولنا: "بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما" سمّيت سالبة.

ومن المركبات المشروطة الخاصة: وهي المشروطة العامة مع قيد **اللادوام بحسب الذات، ومرّ مثالها** إيجابا وسلبا. ومنها العرفية الخاصة: وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات، كما تقول: "دائما كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما، ودائما لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما". ومنها الوجوديّة اللاضرورية:

والاعتبار في تسميتها إلخ: هذا جواب إيراد: وهو أن حقيقة القضية المركبة ملتئمة من الإيجاب والسلب، فكيف تكون موجبة أو سالبة ؟ **اللادوام بحسب الذات** إلخ: إنما قيد اللادوام بحسب الذات؛ لأن المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف، والضرورة بحسب الوصف دوام بحسبه، والدوام بحسب الوصف ممتنع أن يقيّد باللادوام بحسب الوصف، فلا بدّ من أن يقيّد باللادوام بحسب الذات حتى تكون النسبة فيها ضرورية أو دائمة في جمع أوقات وصف الموضوع، لا دائمة في بعض أوقات ذات الموضوع، فافهم، كذا في العرفية الخاصة.

ومرّ مثالها إلخ: وهي إن كانت موجبة كقولنا: "بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما" فتركيبهما من موجبة مشروطة عامة، وسالبة مطلقة عامة. أما المشروطة العامة الموجبة، وهي الجزء الأول من القضية، وأما السالبة المطلقة العامة فهي الجزء الثاني من القضية، أي قولنا: لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل، فهو مفهوم اللادوام؛ لأن إيجاب المحمول للموضوع إذا لم يكن دائما، كان معناه أن الإيجاب ليس متحققا في جميع الأوقات، وإذا لم يتحقق الإيجاب في جميع الأوقات يتحقق السلب في الجملة، وهي معنى السالبة المطلقة العامة، وإن كانت سالبة فهي كقولنا: "بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما" فتركيبهما من مشروطة عامة سالبة وموجبة مطلقة عامة، فافهم.

وهي المطلقة العامة مع قيد **اللاضرورة بحسب الذات**، كقولنا: "كل إنسان كاتب بالفعل لا بالضرورة" في الإيجاب، و"لا شيء من الإنسان بكاتب بالفعل لا بالضرورة" في السلب.

ومنها: **الوجودية اللادائمة: وهي المطلقة العامة** مع قيد اللادوام بحسب الذات كقولك في الإيجاب: "كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائما"، وقولك في السلب: "لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا دائما". ومنها الوقتية: وهي الوقتية المطلقة إذا قيّد باللادوام بحسب الذات كقولنا: "بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائما"، و"بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما". ومنها المنتشرة: وهي المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام بحسب الذات، مثالها: "بالضرورة كل إنسان متنفِّس في وقت مّا لا دائما، و"بالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفِّس وقتا مّا لا دائما". **ومنها: الممكنة الخاصة**: وهي التي حكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة

اللاضرورة بحسب الذات إلخ: إنما قيّد اللاضرورة بحسب الذات وإن أمكن تقييد المطلقة العامة باللاضرورة بحسب الوصف؛ لأنهم لم يعتبروا هذا التركيب، ولم يتعرفوا أحكامه من العكس، والنقيض، وتركيب القياس.
الوجودية اللادائمة إلخ: وتسمّى المطلقة الأسكندرية أيضا؛ لأن أكثر أمثلة المعلم الأول للمطلقة في مادة اللادوام تحرّزا عن فهم الدوام، ففهم الأسكندر الأفردوسي من هذه الأمثلة اللادوام.
وهي المطلقة العامة إلخ: فهي تكون مركبة من مطلقتين عامتين، إحداهما موجبة والأخرى سالبة؛ لأن اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة كما سيجيء. **ومنها الممكنة الخاصة إلخ**: فالممكنة الخاصة سواء كانت موجبة أو سالبة، تركيبهما من الممكنتين العامتين، إحداهما موجبة والأخرى سالبة؛ فلا فرق بين موجبتها وسالبتها في المعنى؛ لأن معناها رفع الضرورة من الطرفين، بل في اللفظ حتى إذا عبرت بعبارة إيجابية كانت موجبة، وإن عبرت بعبارة سلبية كانت سالبة. كذا قال العلامة الرازي. واعلم أنك إذا عرفت تعريف الموجّهات، وأن المنظور فيها ما يحكم به ظاهر مفهوماتها، فلا يشكل عليك استخراج النسب بينها لو تأمّلت.

عن جانِبي الوجود والعدم جميعا كقولك: "بالإمكان الخاص كل إنسان ضاحك، وبالإمكان الخاص لا شيء من الإنسان بضاحك".

فصل: "**اللادوام" إشارة** إلى مطلقة عامة، و"اللاضرورة" إشارة إلى ممكنة عامة، فإذا قلت: "كل إنسان متعجب بالفعل لا دائما" فكأنك قلت: "كل إنسان متعجب بالفعل، ولا شيء من الإنسان بمتعجب بالفعل". وإذا قلت: "كل حيوان ماشٍ بالفعل لا بالضرورة" فكأنك قلت: "كل حيوان ماشٍ بالفعل، ولا شيء من الحيوان بماشٍ بالإمكان".

باب الشرطيات: قد عرفت معنى الشرطية، وهي التي تنحلّ إلى قضيتين، والآن نهديك إلى أقسامها، ونرشدك إلى أحكامها. فاعلم، أيّها الفطِن اللبيب، والذكي الأريب! أن الشرطية قسمان: أحدهما المتصلة، وثانيهما المنفصلة.

"اللادوام" إشارة إلخ: إنما قال: "اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة" ولم يقل: "معناه المطلقة العامة"؛ لأن المعنى إذا أطلق يراد به المفهوم المطابقي، وليس مفهومه المطابقي، المطلقة العامّة؛ فإن لادوام الإيجاب مثلا مفهومه الصريح رفع دوام الإيجاب، وإطلاق السلب ليس هو نفس رفع دوام الإيجاب، بل لازمه فهو معناها الالتزامي. أما اللاضرورة فمعناه الصريح الإمكان العام؛ لأن لاضرورة الإيجاب مثلا هو سلب ضرورة الإيجاب، وهو عين إمكان السلب؛ فلما كان إحدى القضيتين عين معنى إحدى العبارتين، والأخرى ليست بمعنى الأخرى، بل من لوازمها استعمل عبارة الإشارة؛ لتكون مشتركة بينهما.

باب الشرطيات إلخ: لما وقع الفراغ من الحمليات وأقسامها شرع في أقسام الشرطيات؛ فقال: "باب الشرطيات". ولـمّا كان هذا البحث لا اتصال له بما قبله؛ إذ الكلام السابق في الحمليات، والشروع الآن في مقابلاتها، ناسب أن يُعَنْوِن بالباب. واعلم أن التقابل بين الشرطية والحملية تقابل العدم والملكة كقولهم: القضية إن لم ينحل طرفاها إلى مفردين بالفعل أو بالقوة فشرطية، وإلا فحملية.

أما المتصلة: فهي التي حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير ثبوت نسبة أُخرى في الإيجاب، وبنفي نسبة على تقدير نفي نسبة أخرى في السلب، كقولنا في الإيجاب: "إن كان زيد إنسانا كان حيوانا"، وقولنا في السلب: "ليس ألبتة إذا كان زيد إنسانا كان فرسا". ثم المتصلة **صنفان:** إن كان ذلك الحكم لعلاقة بين المقدم والتالي سمّيت "لزومية" كما مرّ. وإن كان ذلك الحكم بدون العلاقة **سمّيت "اتفاقية"** كقولك: "إذا كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق". **والعلاقة في عرفهم** عبارة عن أحد الأمرين، **إما أن يكون أحدهما** علة للآخر،

أما المتصلة إلخ: هذا التعريف يشمل قسمي المتصلة، أعني اللزومية والاتفاقية؛ لأن ثبوت نسبة على تقدير ثبوت نسبة أخرى، أعمّ من أن يكون لزوما أو اتفاقا. **صنفان** إلخ: بل المتصلة ثلاثة أصناف؛ لأنه إن كان الحكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أخرى لزوما فلزومية، وإن كان الحكم بثبوت نسبة على تقدير أخرى بالاتفاق فاتفاقية، وإن كان الحكم فيها أعمّ من أن يكون لزوما واتفاقا فمطلقة.

سمّيت "اتفاقية" إلخ: اعلم أن الاتفاقية تطلق على معنيين: الأول: ما يحكم فيها بتحقق نسبة في نفس الأمر على تقدير تحقق الأخرى فيها لا لعلاقة. وتسمّى اتفاقية خاصة، ويمتنع تركيبها عن كاذبين، وصادق وكاذب، وإنما يتركب من صادقين فقط. والثاني: ما يحكم فيها بصدق قضية في الواقع على تقدير فرض تحقق أخرى، وتسمّى اتفاقية عامة، ويجوز تركيبها من صادقين، وتالٍ صادق ومقدم محال.

والعلاقة في عرفهم إلخ: تفصيل المقام: أنهم قالوا: التلازم بين الشيئين إنما يكون إذا كان أحدهما علة موجبة للآخر، فإن العلة الموجبة لا ينسلخ عن المعلول، وكذا المعلول لا ينسلخ عن العلة الموجبة أو يكون معلولي علة ثالثة. و لـمّا ورد عليه النقض بالمتضائفين؛ فإنهما ليسا معلولي علة ثالثة، ولا أحدهما علة للآخر مع كونهما متلازمين. قال بعضهم: لا بدّ بين المتلازمين من علاقة العلية أو التضايف، وقد اختاره المصنف العلامة حيث قال: وإما أن يكون علاقة التضايف إلخ. إما أن **يكون أحدهما** إلخ: كقولنا: "إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود"؛ فطلوع الشمس علة لوجود النهار، وقولنا: "إن كان النهار موجودا فالشمس طالعة"؛ فإن وجود النهار معلول لطلوع الشمس.

أو كلاهما معلولين لثالث، وإما أن يكون بينهما علاقة التضايف. والتضايف: هو أن يكون تعقل أحدهما موقوفا على تعقل الآخر، كالأبوة والبنوة، فإذا قلت: "إن كان زيد أبا لعمرٍو وكان عمرو ابنا له" يكون شرطية متصلة بين طرفيها علاقة التضايف.

وأما المنفصلة: فهي التي حكم فيها بالتنافي بين شيئين في موجبة، وبسلب التنافي بينهما في سالبة.

فصل: الشرطية المنفصلة على ثلاثة أضرب؛ لأنها حكم فيها بالتنافي، أو بعدمه بين النسبتين في الصدق والكذب معا **كانت المنفصلة حقيقية**، كما تقول: "هذا العـــدد إما زوج أو فرد"؛ فلا يمكن اجتماع الزوجية والفردية في عدد معين، ولا ارتفاعاهما، وإن حكم بالتنافي أو بعدمه صدقا فقط، كانت **مانعة الجمع**، كقولك: "هذا الشيء إما شجر أو حجر"؛ فلا يمكن أن يكون شيء معين حجرا و شجرا معا، ويمكن أن لا يكون شيئا منهما. وإن حكم بالتنافي وسلبه كذبا فقط، كانت **مانعة الخلو**، كقول القائل: "إما أن يكون زيد في البحر أو لا يغرق"؛ فارتفاعهما بأن لا يكون زيد في البحر ويغرق محال، وليس اجتماعهما محالا بأن يكون في البحر ولا يغرق.

أو كلاهما معلولين لثالث إلخ: كقولنا: "إن كان النهار موجودا فالعالَم مضيء"؛ فإن وجود النهار وإضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس. **كانت المنفصلة حقيقية إلخ**: لأن التنافي بين جزئيها أشدّ من التنافي بين جزئي الأخيرين؛ لأنه في الصدق والكذب معا فهي أحق باسم المنفصلة، فإنما هي حقيقة الانفصال.

مانعة الجمع إلخ: لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيها؛ فلا يصدقان على الشيء بأنه شجر وحجر، ولكن يكذبان بأن يكون إنسانا. **مانعة الخلو إلخ**: لأن الواقع ليس يخلو عن أحد جزئيها. واعلم أنه ربما يقال: مانعة الجمع ومانعة الخلو على التي حكم فيها بالتنافي في الصدق وفي الكذب مطلقا، وبهذا المعنى يكونان أعم من المعنيين أوّلين والحقيقية.

فصل: المنفصلة بأقسامها الثلاثة **قسمان**: عنادية واتفاقية. والعنادية: عبارة عن أن يكون فيه **التنافي بين الجزئين لذاتهما**. والاتفاقية: عبارة عن أن يكون فيه التنافي **بمجرد الاتفاق**.

فصل: اعلم أنه كما ينقسم الحملية إلى الشخصية والمحصورة والمهملة، كذلك الشرطية تنقسم إلى هذه الأقسام، إلا **أن القضية الطبعية** لا تتصور ههنا. **ثم التقادير**

قسمان: بل ثلاثة أقسام، ثالثها: المطلقة التي لم يقيد بشيء من العناد والاتفاق، فأقسام المنفصلة تسعة.

التنافي بين الجزئين لذاتهما إلخ: كالتنافي بين الزوج والفرد، والشجر والحجر، وكون زيد في البحر أو لا يغرق؛ فإنه لذاتهما لا لمجرد اتفاقهما؛ فالعنادية حكم فيها بالتنافي لذات الجزئين، أي حكم بأن مفهوم أحدهما منافٍ لمفهوم الآخر. **بمجرد الاتفاق** إلخ: أي لا لذات الجزئين، بل لمجرد إن اتفق في الواقع أن يكون بينهما منافات، وإن لم يقتض أن يكون مفهوم أحدهما منافيا لمفهوم الآخر، كقولنا للأسود: اللاكاتب، إما أن يكون هذا أسود أو كاتب، فإنه لا منافاة بين مفهومي الأسود والكاتب، لكن اتفق تحقق السواد، وانتفاء الكتابة، فلا يصدقان؛ لانتفاء الكتابة، ولا يكذبان؛ لوجود السواد، هذا في الحقيقية. وأما مانعة الجمع أو الخلو فيمكن استخراجهما من هذا المثال.

أن القضية الطبعية إلخ: وذلك لأن الحكم الشرطي لا يتصور بدون ملاحظة التقادير، واعتبارها واجب فيها. وهي بمنزلة الأفراد في الحملية، فلا يعقل أخذ طبيعة المحكوم عليه بدون اعتبار التقادير لتكون طبيعة. وبالجملة ما يحكم عليه في الشرطية لا يمكن أن يؤخذ من حيث الإطلاق والعموم، أو من حيث هي هي؛ فلا يتصور فيها الطبعية، والمهملة القدمائية.

ثم التقادير إلخ: اعلم أن المراد بالتقادير الأحوال التي يمكن اجتماعها مع المقدّم وإن كانت محالة في أنفسها، سواء كانت لازمة للمقدّم أو عارضة له. فإذا قلنا: كلما كان زيد إنسانا كان حيوانا، أردنا أن كل حال ووضعٍ يمكن أن يجامع وضع إنسانية زيد من كونه كاتبا، أو ضاحكا، أو قائما، أو قاعدا، أو كون الشمس طالعة، أو الفرس صاهلا إلى غير ذلك؛ فإن الحيوانية لازمة للإنسان في جميع الأحوال والأوضاع، ولم يشترط إمكانها في نفسها، بل يعتبر تحقق اللزوم والعناد عليها وإن كانت محالة في أنفسها كقولنا: كلما كان الإنسان فرسا كان حيوانا؛ فإنه يمكن أن يجتمع المقدّم مع كون الإنسان صاهلا، وإن استحال في نفسه.

في الشرطية بمنـــزلة الأفراد في الحملية، فإن كان الحكم على تقدير معين ووضع خاص سمّيت الشرطية شخصية كقولنا: "**إن جئتني اليوم** أكرمك"، وإن كان الحكم على جميع تقادير المقدّم سمّيت كلية نحو: "**كلما كانت الشمس** طالعة كان النهار موجودا". وإن كان الحكم على بعض التقادير كانت جزئية كما في قولنا: قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا"، وإن ترك ذكر التقادير كلا وبعضا كانت مهملة نحو: "إن كان زيد إنسانا كان حيوانا".

فصل: في ذكر أسوار الشرطيات: **سور الموجبة الكلية** في المتصلة لفظ "متى، ومهما، وكلما"، وفي المنفصلة "دائما"، وسور السالبة الكلية في المتصلة والمنفصلة "ليس ألبتة"، وسور الموجبة الجزئية فيهما "قد يكون"، وسور السالبة الجزئية فيهما "قد لا يكون، **وبإدخال حرف السلب** على سور الإيجاب الكلي، ولفظة "لو" و"إن" و"إذا" في

إن جئتني اليوم إلخ: فإن الحكم بلزوم الإكرام ليس إلا على الوضع المعين من تلك الأوضاع، وهو المجيء اليوم. ومثال المنفصلة: هذا الشيء - على تقدير كونه عددا - إما أن يكون زوجا أو فردا، فالحكم بالعناد فيها على وضع معين وهو تقدير كون الشيء عددا. **كلما كانت الشمس** إلخ: فالحكم فيه بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس ثابت على جميع التقادير من الأزمان والأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم.

سور الموجبة الكلية: نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا أو متى كانت إلخ، أو مهما كانت إلخ. وقوله: "في المنفصلة إلخ" نحو دائما إما أن يكون الشمس طالعة أو لا يكون النهار موجودا: وقوله: "سور السالبة الكلية" إلخ في المتصلة كقولنا: "ليس ألبتة" إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود. وفي المنفصلة كقولنا: "ليس ألبتة إما أن يكون الشمس طالعة، وإما أن يكون النهار موجودا"، وسور الموجبة الجزئية فيهما إلخ" نحو قد يكون إذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا، وقد يكون إما أن يكون الشمس طالعة أو يكون الليل موجودا. وقوله: "وسور السالبة الجزئية" إلخ نحو قولنا: "قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا، وقد لا يكون إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا". **وبإدخال حرف السلب إلخ**: لأنه إذا ارتفع الإيجاب الكلي تحقق السلب الجزئي لا محالة.

الاتصال، و"إما"، و"أو" في الانفصال تجيء في الإهمال.

فصل: طرفا الشرطية - أعني المقدم والتالي - لا حكم فيهما حين كونهما طرفين، وبعد التحليل يمكن أن يعتبر فيهما حكم؛ **فطرفاها إما شبيهتان** بحمليتين، أو متصلتين، أو منفصلتين، أو مختلفتين، **عليك باستخراج الأمثلة**.

فطرفاها إما شبيهتان إلخ: اعلم أن أجزاء الشرطية إما متشابهة بأن تتركب من حمليتين، أو متصلتين، أو منفصلتين. وإما متخالفة بأن تتركب من حملية ومتصلة، أو حملية ومنفصلة، أو متصلة ومنفصلة، فتكون الشرطية المتصلة ستة، والمنفصلة ستة، لكن كلا من الأقسام الثلاثة المتخالفة الأجزاء تنقسم في المتصلة إلى قسمين: بأن يكون الحملية مقدما، والمتصلة أو المنفصلة تاليا، أو بالعكس، أو يكون المتصلة مقدما والمنفصلة تاليا، أو بالعكس، وذلك لأن المقدم في المتصلة متميز عن التالي بالطبع لا يتبدل بالتقديم والتأخير، بخلاف المنفصلة؛ فإن مقدّمها لا يتميز عن تاليها إلا بمجرد الوضع بأن قدّم في الذكر، فسمِّي مقدما، أو أخّر فسمِّي تاليا. ولو عكس صار المقدم تاليا والتالي مقدما، ولم يتغير مفهوم القضية، بل لفظها، ففرق ما بين المتصلة المركبة من الحملية والمتصلة إذا كان المقدم فيها الحملية، وبينها والمقدم فيها المتصلة، بخلاف المنفصلة المركبة منهما، فلا جرم انقسمت الأقسام الثلاثة في المتصلة إلى القسمين دون المنفصلة، فأقسام المتصلات تسعة، وأقسام المنفصلات ستة.

عليك باستخراج الأمثلة إلخ: قد عرفت فيما سبق أن أقسام المتصلات تسعة وأقسام المنفصلات ستة.
أما أمثلة المتصلات: فالأول من الحمليتين كقولك: كلّما كان الشيء إنسانا فهو حيوان. والثاني من متصلتين كقولنا: كلما إن كان الشيء إنسانا فهو حيوان، فكلما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن إنسانا. والثالث من منفصلتين كقولنا: كلما كان دائما إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا، فدائما إما أن يكون منقسما بمتساويين أو غير منقسم. والرابع من حملية ومتصلة، والمقدم فيه الحملية كقولنا: إن كان طلوع الشمس علة لوجود النهار، فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. والخامس عكسه كقولنا: إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فطلوع الشمس ملزوم لوجود النهار. والسادس من حملية ومنفصلة، والمقدم فيها الحملية كقولنا: إن كان هذا عددا فهو دائما إمّا زوج أو فرد. والسابع بالعكس كقولنا: كلما كان هذا إما زوجا أو فردا كان هذا عدد. والثامن من متصلة ومنفصلة كقولنا: إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فدائما إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا. والتاسع عكس ذلك كقولنا: كلما كان دائما إمّا أن يكون الشمس طالعة، وإما أن لا يكون النهار موجودا، فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.=

فصل: وإذ قد فرغنا عن بيان القضايا وذكر أقسامها الأوّلية والثانوّية، فحان لنا أن نذكر شيئا من أحكامها، فنقول: من أحكامها التناقض والعكوس، فلنعقِد لبيانها فصولا، ونذكر فيها أصولا.

فصل: **التناقض** هو **اختلاف القضيتين** بالإيجاب والسلب بحيث **يقتضي لذاته** صدق إحداهما كذب الأخرى أو بالعكس، كقولنا: "زيد قائم، وزيد ليس بقائم".

=و أما أمثلة المنفصلات: فالأول من حمليتين كقولنا: إما أن يكون العدد زوجا أو فردا، والثاني من المتصلتين كقولنا: دائما إما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما أن يكون إن كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا. والثالث من منفصلتين، كقولنا: دائما إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا، وإما يكون هذا العدد لا زوجا ولا فردا. والرابع من حملية ومتصلة كقولنا: دائما إما أن لا يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار، وإما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا. والخامس من حملية ومنفصلة كقولنا: دائما إما أن يكون هذا الشيء ليس عددا، وإما أن يكون إما زوجا أو فردا. والسادس من متصلة ومنفصلة كقولنا: دائما إما يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما أن يكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا.

التناقض إلخ: أصل النقض الحلّ، ثم نقل إلى مطلق الإبطال. ولـمّا كان كل من النقيضين يبطل حكم الآخر أطلق عليه مادة النقيض، وكل منهما مناقض للآخر؛ فلذلك عبّر بصيغة التفاعل.

اختلاف القضيتين إلخ: خصّص التعريف بتناقض القضايا؛ لأنه المقصود والمنتفع به في القياسات. وأما التناقض في المفردات فقد قال السيد: إنه يعرّف بالمقايسة فلاحاجة إلى إدراجه في تعريف التناقض، فإن قلت: تخصيص البحث بتناقض القضايا ينافي ما تقرر أن قواعد الفن يجب أن تكون عامة منطبقة على جميع الجزئيات؟ فالجواب: أن عموم مباحثهم إنما يجب أن يكون بالنسبة إلى أغراضهم ومقاصدهم، ولما لم يتعلق لهم بالتناقض بين المفردات غرض يفيد به اختص نظرهم بتناقض القضايا.

يقتضي لذاته إلخ: هذا القيد يخرج الاختلاف بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي صدق إحداهما كذب الأخرى، لكن لا لذات الاختلاف، بل بخصوص المادة، كما في إيجاب الشيء وسلب لازمه المساوي نحو: زيد إنسان، وزيد ليس بناطق؛ فإن الاختلاف بين هاتين القضيتين إنما يقتضي صدق إحداهما كذب الأخرى لا لذاته، بل لأجل أن قولنا: "زيد ليس بناطق" في قوة قولنا: "زيد ليس بإنسان"، أو لأن قولنا: "زيد إنسان" في قوة قولنا: "زيد ناطق".

وشرِط لتحقق التناقض بين القضيتين المخصوصتين وحدات ثمانية فلايتحقق بدونها: ١- وحدة الموضوع. ٢- وحدة المحمول. ٣- وحدة المكان. ٤- وحدة الزمان. ٥- وحدة القوة والفعل. ٦- وحدة الشرط. ٧- وحدة الجزء والكل. ٨- وحدة الإضافة. وقد اجتمعت في هذين البيتين: بيت:

در تناقض هشت وحدت شرط داں وحدتِ موضوع ومحمول ومکان

وحدتِ شرط و اضافت جزوکل قوت وفعل است در آخر زمان

فإذا اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو: زيد قائم، وعمرو ليس بقائم. وزيد قاعد وزيد ليس بقائم، وزيد موجود أي في الدار، وزيد ليس بموجود أي في السوق، وزيد نائم أى في الليل، وزيد ليس بنائم أي في النهار، وزيد متحرك الأصابع أي بشرط كونه كاتبا، وزيد ليس بمتحرك الأصابع أي بشرط كونه غير كاتب، والخمر في الدنّ مسكر أي بالقوة، والخمر ليس بمسكر في الدنّ أي بالفعل، والزنجي أسود أي كله، والزنجي ليس بأسود أي جزؤه أعني أسنانه، وزيد أب أي لبكر، وزيد ليس بأب أي لخالد. وبعضهم **اكتفوا بوحدتين** أي وحدة الموضوع والمحمول؛ لاندراج البواقي فيهما. **وبعضهم قنعوا**

اكتفوا بوحدتين إلخ: فوحدة الشرط والجزء والكل مندرجة في وحدة الموضوع. ووحدة الزمان والمكان والإضافة والقوة والفعل مندرجة في وحدة المحمول. وذلك ظاهر عند المتأمل. **وبعضهم قنعوا** إلخ: أراد به الفارابي كما صرح القطب الرازي في "شرح الشمسية": أنه ردّ الوحدات إلى وحدة واحدة، وهي وحدة النسبة الحُكمية حتى يكون السلب واردا على النسبة التي ورد عليها الإيجاب. وعند ذلك يتحقق التناقض جزما. وإنما كانت مردودة إلى تلك الوحدة؛ لأنه إذا اختلف شيء من الأمور الثمانية اختلف النسبة ضرورة أن نسبة المحمول إلى أحد الأمرين مغائرة لنسبة إلى الآخر. ونسبة أحد الأمرين إلى شيء مغائرة لنسبة الآخر إليه، ونسبة أحد الأمرين إلى الآخر بشرط مغائرة لنسبته إليه بشرط آخر، وعلى هذا فمتى اتحدت النسبة اتحد الكل، فافهم.

بوحدة النسبة فقط؛ لأن وحدها مستلزمة لجميع الوحدات.

فصل: لا بدّ في التناقض في المحصورتين من كون القضيتين مختلفتين في الكمّ - أعني الكليّة والجزئية - فإذا كان إحداهما كلية تكون الأخرى جزئية؛ لأن الكليتين قد تكذبان كما تقول: "كل حيوان إنسان، ولا شيء من الحيوان بإنسان"، والجزئيتين قد تصدقان، كقولك: "بعض الحيوان إنسان، وبعض الحيوان ليس بإنسان"، ويكون ذلك **في كل مـــادة** يكون الموضوع أعمّ فيها. ولا بدّ في تناقض القضايا الموجّهة **من الاختلاف في الجهة**، فنقيض الضرورية المطلقة "**الممكنة العامة**"، ونقيض الدائمة "**المطلقة العامة**"

في كل مادة إلخ: أورد عليه بأن صدق الجزئيتين في مادة يكون الموضوع فيها أعمّ ليس لاتحاد الكمّ، بل لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع، فيجوز أن يكون الاتحاد في خصوصية الموضوع شرطا لتحقق التناقض في الجزئيتين؛ فلم يثبت اشتراط الاختلاف في الكمّ، بل عدم الاتحاد في الكلية ؟ وأجيب: بأن المعتبر في الأحكام إنما هو مفهوم القضية، وتعيين الموضوع في الجزئية خارج عن مفهومها؛ لأن الحكم فيها على البعض المبهم، والتناقض وغيره من أحكام القضايا إنما هو بالنظر إلى مفهوماتها، لا باعتبار أمر خارج عنها؛ ولذا اشترط الاختلاف في الكمّية مطلقا؛ لكونهما داخلا في مفهوم القضايا المحصورة. والمراد باتحاد الموضوع في التناقض العنوان لاتحاد خصوصية الذات، فلا يتوجه أنه إذا اعتبر وحدة الموضوع فقد استغني عن اشتراط الاختلاف في الكمّية.

من الاختلاف في الجهة إلخ: لأنه إذا اعتبر في القضية جهة؛ فلا بدّ من اعتبار سلب تلك الجهة في نقيضها. وذلك لأن النقيض الصريح للموجّهة رفعها؛ ولأنهما لو اتحدتا في الجهة لم تتناقضا؛ لكذب الضروريتين في مادة الإمكان كقولنا: "كل إنسان كاتب، ولا شيء من الإنسان بكاتب بالضرورة"؛ فإنهما يكذبان؛ لأن إيجاب الكتابة لشيء من أفراد الإنسان ليس بضروري ولا سلبها عنه، ولصدق الممكنتين فيها كقولنا: "كل إنسان كاتب بالإمكان، وليس كل إنسان كاتب بالإمكان".

الممكنة العامة إلخ: لأن الإمكان العام هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم، ولا خفاء في أن إثبات الضرورة في الجانب المخالف وسلبها في ذلك الجانب مما يتناقضان. **المطلقة العامة إلخ**: لأن السلب في كل الأوقات ينافيه الإيجاب في البعض وبالعكس أي الإيجاب في كل الأوقات ينافيه السلب في البعض.

ونقيض المشروطة العامّة "**الحينيّة الممكنة**". ونقيض العرفية العامّة "**الحينيّة المطلقة**"، وهذا في البسائط الموجّهة. **ونقائض المركبات منها** مفهوم مردّد بين نقيضي بسائطها، والتفصيل يطلب من مطوّلات الفن.

فصل: ويشترط في أخذ نقائض الشرطيات **الاتفاق في الجنس والنوع**، والمخالفة في الكيف، فنقيض المتصلة اللزومية الموجبة "سالبة متصلة لزومية"، ونقيض المنفصلة العنادية الموجبة "سالبة منفصلة عنادية"، وهكذا فإذا قلت: "دائما كلما كان أ ب فـــ

الحينيّة الممكنة إلخ: وهي قضية يحكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف من الجانب المخالف كقولنا: "كل من له ذات الجنب يمكن أن يسعل في بعض أوقات كونه مجنوبا.

الحينيّة المطلقة إلخ: وهي قضية يحكم فيها بالثبوت أو بالسلب بالفعل في بعض أوقات وصف الموضوع، ومثالها: "كل من له ذات الجنب يسعل بالفعل في بعض أوقات كونه مجنوبا ". **ونقائض المركبات منها إلخ**: اعلم أن مفهوم المردّد بالحقيقة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيضي الجزئين؛ فيكون طريق أخذ نقيض المركبة أن تحلّل المركبة إلى الجزئين، ويؤخذ لكل جزء نقيضه، ويركّب من نقيضي الجزئين منفصلة مانعة الخلو؛ فيقال: إما هذا النقيض وإما ذاك، ثم من أحاط بحقائق المركبات ونقائض البسائط لا يخفى عليه طريق نقيض المركبة، وإن غُمّ عليه فلينظر إلى المشروطة الخاصة المركبة من مشروطة موافقة لأصل القضية في الكيف، ومطلقة عامة مخالفة له في الكيف أيضا؛ فإن نقيضها إما الحينية الممكنة المخالفة، أو الدائمة الموافقة ؛ لأن نقيض الجزء الأول أي: المشروطة العامة الموافقة هو الحينية الممكنة المخالفة، ونقيض الجزء الثاني أي: المطلقة العامة المخالفة هو الدائمة الموافقة، فإذا قلنا: "بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما"، فنقيضها "إما ليس بعض الكاتب بمتحرك الأصابع بالإمكان الحيني، وإما بعض الكاتب متحرك الأصابع دائما" وهذه هي المنفصلة المانعة الخلو المركبة من نقيضي الجزئين. وإطلاق النقيض على هذا المفهوم المردّد باعتبار أنه لازم مساوٍ للنقيض، لا باعتبار أنه نقيض حقيقة؛ إذ نقيض الشيء بالحقيقة هو رفع ذلك الشيء، والقضية المركبة لما كانت عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالإيجاب والسلب؛ فنقيضها رفع ذلك المجموع، والمفهوم المردّد ليس نفس الرفع لكنه لازم مساوٍ له، فتأمل في المثال المذكور لتقيس البقيّة عليه. **الاتفاق في الجنس والنوع إلخ**: الجنس هو الاتصال والانفصال، والنوع هو اللزوم والعناد والاتفاق له.

ج د"، كان نقيضه "ليس كلما كان أ ب فـــ ج د". وإذا قلت: "دائما إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا" فنقيضه "ليس دائما إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا".

فصل: **العكس المستوي**، ويقال له: العكس المستقيم أيضا، وهو عبارة **عن جعل الجزء الأول** من القضية ثانيا، والجزء الثاني أولا مع بقاء الصدق والكيف؛ **فالسالبة الكلية** تنعكس كنفسها كقولك: "لا شيء من الإنسان بحجر" ينعكس إلى قولك: "لا شيء من الحجر بإنسان" بدليل الخُلف. تقريره: أنه لو لم يصدق "لا شيء من الحجر بإنسان" عند صدق قولنا: "لا شيء من الإنسان بحجر" لصدق نقيضه - أعني قولنا: "بعض الحجر إنسان" - فنضمّه مع الأصل ونقول: "بعض الحجر إنسان، ولا شيء من الإنسان بحجر" يُنتج بعض الحجر ليس بحجر"؛ فيلزم سلب الشيء عن نفسه، **وذلك محال**.

العكس المستوي إلخ: اعلم أن العكس يطلق على المعنى المصدري، أي تبديل طرفي القضية، وعلى القضية الحاصلة بالتبديل. والمصنف رحمه الله أجرى الكلام على الاصطلاح الأول، وإنما وصف بالمستوي؛ لأنه طريق مستوٍ لا أمت فيه ولا اعوِجاج بخلاف عكس النقيض، فإنه ليس طريقا واضحا. **عن جعل الجزء الأول إلخ:** المراد بالجزء الأول والثاني الجزءان في الذكر لا في الحقيقة؛ فإن الجزء الأول والثاني في الحقيقة هو ذات الموضوع ووصف المحمول، والعكس لا يصيّر ذات الموضوع محمولا ووصف المحمول موضوعا.

فالسالبة الكلية إلخ: قد جرت العادة بتقديم عكس السوالب؛ لأن منها ما ينعكس كلية، والكلي وإن كان سلبا أشرف من الجزئي وإن كان إيجابا؛ لأنه أفيد في العلوم وأضبط.

وذلك محال إلخ: اعلم أن للقوم في بيان عكوس القضايا ثلاث طرق:

١- الخُلف: وهو ضم نقيض العكس لينتج محالا، كما عرفت في المثال المذكور في المتن. ٢- والافتراض: وهو فرض ذات الموضوع شيئا معيّنا، وحمل وصفي الموضوع والمحمول عليه، ليحصل مفهوم العكس، وهو لا يجري إلا في الموجبات والسوالب المركبة بخلاف الخلف؛ فإنه يعمّ الجميع. ٣- والثالث طريق العكس: وهو أن يعكس نقيض العكس ليحصل ما ينافي الأصل.

والسالبة الجزئية لا تنعكس لزوما؛ لجواز عموم الموضوع في الحملية والمقدّم في الشرطية، مثلا يصدق "بعض الحيوان ليس بإنسان" وليس يصدق "بعض الإنسان ليس بحيوان". **والموجبة الكلية** تنعكس إلى موجبة جزئية، فقولنا: "كل إنسان حيوان" ينعكس إلى قولنا: "بعض الحيوان إنسان"، ولا ينعكس إلى موجبة كلية؛ لأنه يجوز **أن يكون المحمول** أو التالي عامّا، كما في مثالنا، فلا يصدق "كل حيوان إنسان" وههنا شك، تقريره: أن قولنا: "كل شيخ كان شابّا" موجبة كلية صادقة مع أن عكسه "بعض الشابّ كان شيخا" ليس بصادق؟ وأجيب عنه: بأن عكسه ليس ما ذكرت، **بل عكسه "بعض** من كان شابّا شيخ". **وقد يجاب بوجه آخر**، وهو أن

والسالبة الجزئية لا تنعكس إلخ: لجواز عموم الموضوع؛ فيجوز سلب الأخص عن الأعم، ولا يجوز سلب الأعم عن الأخص؛ فلا يصح كون السالبة الجزئية عكسا للسالبة الجزئية. وإذا لم يصدق الجزئية فالكلية بالطريق الأولى. وأما انعكاس السالبة الجزئية في بعض المواد كما إذا كانت إحدى الخاصتين فغير معتدٍّ بها.

والموجبة الكلية إلخ: الموجبة كلية كانت أو جزئية تنعكس إلى موجبة جزئية بالافتراض والخُلف.

أن يكون المحمول إلخ: فإذا كان المحمول عاما يمتنع حمل الخاص على كل أفراد العام، فلا يصدق الموضوع أو المقدّم على جميع أفراد المحمول أو التالي على جميع تقاديره، ولا يجري الخلف ضرورة أن نقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية، وهي غير صالحة لِصُغْرَوِيَّة الشكل الأول ولا لكُبْرَوِيَّتها. **بل عكسه "بعض إلخ**: فيه نظرظاهر؛ فإنّ "كان" رابطة ، وهي لعدم استقلالها لا تصلح للمحمولية ولا لوقوعها جزءً من المحمول، فالمحمول هو الشابّ فقط، ففي العكس لا بدّ أن يكون موضوعا.

وقد يجاب بوجه آخر إلخ: هذا الجواب وإن كان مختار بعض أهل التحقيق لكنه فاسد جدّا لما أفاد بعض الأعلام – قدّس سرّه – أن الأصل مطلقة وقتية، وهي لا تنعكس أي مطلقة، فالصواب أن يقال: إن هذه القضية حكم فيها بثبوت المحمول ثبوتا موقتا بزمان الماضي، فهي مطلقة وقتية إن لم يعتبر فيها الضرورة، ووقتية مطلقة إن اعتبرت، وهما تنعكسان مطلقة عامة، فعكسها "بعض الشاب شيخ بالفعل" وهي صادقة لا محالة؛ لأن بعض ما يصدق عليه الشاب في أحد الأزمنة – أعني الماضي – شيخ في أحد الأزمنة– أعني المستقبل – فافهم.

حفظ النسبة ليس بضروري في العكس، فعكسه "بعض الشاب يكون شيخا" وهو صادق لا محالة. والموجبة الجزئية تنعكس إلى موجبة جزئية كقولنا: "بعض الحيوان إنسان" ينعكس إلى قولنا: "بعض الإنسان حيوان" وقد يورد على انعكاس الموجبة الجزئية كنفسها إيراد، وهو أن "بعض الوتد في الحائط" صادق، وعكسه - أعني "بعض الحائط في الوتد" - غير صادق؟ والجواب: أنا لا نسلم أن عكس هذه القضية ما قلت من: "بعض الحائط في الوتد"، **بل عكسه** "بعض ما في الحائط وتد" ولا مرية في صدقه.

وباقي مباحث العكوس **من عكس الموجّهات** والشرطيات فمذكور في المطوَّلات.

بل عكسه إلخ: لأن العكس المستوي عبارة عن جعل الموضوع محمولا أو بالعكس كما عرفت. والحائط جزء للمحمول لا كله؛ إذ كله في الأصل في الحائط؛ فيكون عكسها "بعض ما في الحائط وتد". قال المحقق الطوسي في "شرح الإشارات": بعض المحمول لا يكون محمولا، وبعض الموضوع لا يكون موضوعا، واشتراط حفظ الكيفية واجب في العكس اصطلاحا.

من عكس الموجّهات إلخ: فمن الموجهات تنعكس الدائمتان والعامتان حينية مطلقة مثلا كلما صدق "بالضرورة أو دائما كل إنسان حيوان" صدق "الحيوان إنسان بالفعل حين هو حيوان" وإذا صدق "بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا" صدق "بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل"، والخاصتان حينيّة مطلقة لا دائمة، والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة أي: تنعكس كل واحدة من هذه القضايا الخمس إلى مطلقة عامة. ولا عكس للممكنتين من السوالب. وتنعكس الدائمتان دائمة مطلقة. والعامتان عرفية عامة. والخاصتان عرفية لا دائمة في البعض، ولا عكس للبواقي.

فصل: عكس النقيض: **هو جعل نقيض** الجزء الأول من القضية ثانيا، ونقيض الجزء الثاني أولا مع بقاء الصدق والكيف. هذا أسلوب المتقدمين؛ **فتنعكس الموجبة** الكلية بهذا العكس كنفسها كقولنا: "كل إنسان حيوان" ينعكس إلى قولنا: "كل لاحيوان لاإنسان" والموجبة الجزئية لا تنعكس بهذا العكس؛ لأن قولنا: "بعض الحيوان لاإنسان" صادق، وعكسه - أعني "بعض الإنسان لاحيوان" - كاذب. والسالبة الكلية تنعكس إلى سالبة جزئية، تقول: "لا شيء من الإنسان بفرس"، وتقول في عكسه بهذا العكس: "بعض اللافرس ليس بلاإنسان" إلى جزئية، ولا تقول: "لا شيء من اللافرس بلاإنسان"؛ لصدق نقيضه، أعني "بعض اللافرس لاإنسان" كالجدار. والسالبة الجزئية تنعكس إلى سالبة جزئية، كقولك: "بعض الحيوان ليس بإنسان" تنعكس إلى قولك: "بعض اللاإنسان ليس بلاحيوان" كالفرس.

هو جعل نقيض إلخ: هذا على طور القدماء، وأما المتأخرون فلما رأوا أدلة القدماء لانعكاس السوالب والموجبات غير تامة؛ لانتقاضها بالحمليات التي محمولاتها من المفهومات الشاملة، والسوالب التي موضوعاتها من نقائض تلك المفهومات وليس محمولاتها منها، عدلوا عن اصطلاح القدماء، وقالوا: عكس النقيض عبارة عن جعل نقيض الثاني أوّلا وعين الأول ثانيا مع بقاء الصدق ومخالفة الكيف. أما تسميته بعكس النقيض فعلى تعريف القدماء ظاهر؛ لأنا أخذنا نقيض الطرفين وعكسناهما على النمط المذكور. وأما على تعريف المتأخرين فبالنظر إلى الجزء الثاني من الأصل؛ لأنا أخذنا نقيضه وعكسناه.

فتنعكس الموجبة إلخ: اعلم أن حكم الموجبات في عكس النقيض حكم السوالب في العكس المستوي، حتى أن الموجبة الكلية ههنا تنعكس موجبة كلية، والجزئية لا تنعكس مطلقا. والسالبة كلية كانت أو جزئية تنعكس جزئية، ثم اعلم أن هذا الحكم، والذي سيجيء بعده إنما هو في عكس النقيض على رأي المتقدمين لا المتأخرين. وإنما لم يذكر عكس النقيض المعتبر عند المتأخرين؛ إما لأن عكس النقيض بالمعنى الذي ذكره المتأخرون غير مستعمل في العلوم على ما صرح به السيد العلامة في حواشيه، وإما لأن حكم القضايا في عكس النقيض المعتبر عند المتأخرين ليس كحكمها في المستوي، فلو شرع فيه لاحتاج إلى تطويل الكلام.

وعكوس الموجّهات مذكورة في الكتب الطوال. وههنا قد تمّ مباحث القضايا وأحكامها.
فصل: وإذ قد فرغنا عن مباحث القضايا والعكوس التي كانت من مبادئ الحجة، **فحريّ بنا** أن نتكلم في مباحث الحجة، فنقول: الحجة على **ثلاثة أقسام**:
أحدها: القياس، وثانيها: الاستقراء، وثالثها: التمثيل، فلنبين هذه الثلاثة في ثلاثة فصول.
فصل في القياس: **وهو قول مؤلّف** ....

وعكوس الموجهات إلخ: اعلم أن حكم الموجبات ههنا حكم السوالب في العكس المستوي بدون العكس؛ فالموجبات التي لا تنعكس سوالبها بالعكس المستوي وهي الوقتية والمنتشرة المطلقتان، والوقتية، والمنتشرة، والوجودية اللاضرورية، واللادائمة، والممكنة العامة والخاصة، والمطلقة العامة لا تنعكس بعكس النقيض؛ لأن الوقتية أخصها وهي لا تنعكس لصدق قولنا: "بالضرورة كل قمر فهو ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائما" مع كذب عكسه وهو "ليس بعض المنخسف بقمر بالإمكان العام". وإذا لم تنعكس الوقتية لم تنعكس شيء منها؛ لأن عدم انعكاس الأخص يستلزم عدم انعكاس الأعم. أما الموجبات الكليات فالضرورية والدائمة تنعكسان دائمة كلية، والمشروطة والعرفية العامتان عرفية عامة، والمشروطة والعرفية الخاصتان عرفية عامة مقيّدة باللادوام في البعض. أما الجزئيات فلا تنعكس بهذا العكس إلا المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة؛ فإنهما تنعكسان عرفية خاصة. أما السوالب كلية كانت أو جزئية فلا تنعكس كلية؛ لاحتمال كون نقيض المحمول أعم من الموضوع؛ فالضرورية والدائمة والعامتان تنعكس حينية مطلقة. والوجوديتان والوقتيان، والمطلقة العامة مطلقة عامة.
فحريّ بنا إلخ: لأنه المقصد الأقصى والمطلب الأعلى من مباحث الفن؛ لأنه العمدة في استحصال المطالب التصديقية. **ثلاثة أقسام إلخ**: وجه الحصر فيها: لأن الاحتجاج إما بالكلي على الجزئي، أو الجزئي على الكلي، أو بالجزئي على الجزئي، فالأول القياس، والثاني الاستقراء، والثالث التمثيل. والعمدة منها والمفيد للعلم اليقيني هو القياس؛ فصار الكلام فيه مقصدا أقصى ومطلبا أعلى في هذا الفن بالقياس إلى الكلام في الموصل إلى التصور، وبالقياس إلى سائر ما يوصل إلى التصديق، ولهذا جعل الاستقراء والتمثيل من لواحق القياس وتوابعه.
وهو قول مؤلّف إلخ: اعلم أن القول يطلق بالاشتراك على الملفوظ وعلى المفهوم العقلي، كما أن القياس يطلق بالاشتراك والتشابه على القياس المسموع والقياس المعقول؛ فالملفوظ جنس للقياس المسموع والمفهوم العقلي للمعقول. وإنما يكتفى بالقياس المعقول وحده إذا كان المطلوب برهانيا. وأما إذا كان جدليا، أو خطابيا، أو شعريا، أو مغالطيا فهو محتاج إلى القياس الملفوظ؛ لأن منفعة ما سوى البرهان بحسب الغير ولمصلحة التمدن، وأما البرهان فلتحصيل ما عليه الحق في نفسه، ولا مدخل للغير والاجتماع فيه. وذكر "المؤلَف" بعد القول إما =

من قضايا يلزم عنها قول آخر **بعد تسليم** تلك القضايا. فإن كان النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه يسمّى استثنائيا، كقولنا: "إن كان زيد إنسانا كان حيوانا لكنه إنسان" ينتج "فهو حيوان". "وإن كان زيد حمارا كان ناهقا لكنه ليس بناهق" ينتج أنه "ليس بحمار". وإن لم تكن النتيجة ونقيضها مذكورا يسمّى اقترانيا كقولك: "زيد إنسان وكل إنسان حيوان" ينتج "زيد حيوان".

فصل في القياس الاقتراني: وهو قسمان: حملي **وشرطي**. وموضوع النتيجة في القياس

= مستدرك كما قال شارح "المطالع"، أو احتراز عن كون "من" تبعيضية كما صرح به السيد المحقق في "شرح المواقف"، أو أورد ليصح تعلق "من" به، كما صرح العلامة التفتازاني.

من قضايا إلخ: المراد بـــ "القضايا" ما فوق الواحد، فلا يكون القضية الواحدة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها قياسا. **يلزم إلخ**: ينبغي أن يراد باللزوم في قوله: "يلزم" اللزوم الذاتي، كما هو مصرّح في التعريف المشهور هنا: قول مؤلف من أقوال متى سلّمت لزم عنها لذاتها قول آخر؛ فيخرج ما يستلزم قولا آخر لذاته، بل بواسطة مقدمة أجنبية كما في قياس المساوات، وهو ما يتركب من قضيتين، متعلق محمول إحداهما يكون موضوعا لأخرى كقولنا: أ مساوٍ لـــ ب، وب مساوٍ لـــ ج؛ فهما يستلزمان أن أ مساوٍ لـــ ج، لكن لا لذاته بل بواسطة أن مساوي المساوي مساوٍ، حتى لو لم يتحقق لم ينتج شيئا. ثم اعلم أن المراد باللزوم في قوله: "يلزم" ما هو أعم من اللازم البيّن وغير البيّن؛ ليندرج فيه القياس الكامل، وهو الشكل الأول، وغير الكامل وهو باقي الأشكال. **بعد تسليم إلخ**: إشارة إلى أن مقدمات القياس لا تجب أن تكون مسلّمة في أنفسها، بل إنها وإن كانت كاذبة منكرة لكن هي بحيث لو سُلّمت لزم عنها قول آخــــر؛ فيدخل في التعريف القياس الصادق المقدمات وغيره كقولنا: الإنسان حجر وكل حجر جماد؛ فإن هاتين القضيتين وإن كانتا كاذبتين إلا أنهما بحيث لو سلّمتها لزم عنها أن كل إنسان جماد. **فصل في القياس الاقتراني إلخ**: لما فرغ من تعريف القياس وتقسيمه إلى قسمين شرع في الأقسام، وابتدأ بالاقتراني المركب من الحمليات، وهو يشتمل على حدود ثلاثة:

١- موضوع المطلوب. ٢- ومحموله. ٣- والمكرر بينهما في المقدمتين؛ فقال: "فصل في القياس الاقتراني".

شرطي: القياس الشرطي ما لا يكون مركبا من حمليتين سواء كان مركبا من شرطيتين، أو من شرطية وحملية؛ فتسمية الأول بالشرطي ظاهر. وأما تسمية المركب من الشرطية والحملية فتسمية الكل باسم الجزء الأعظم.

يسمّى أصغر؛ لكونه أقل أفرادا في الأغلب، ومحموله يسمّى أكبر؛ لكونه أكثر أفرادا غالبا. والقضية التي جعلت جزء قياس يسمّى مقدّمة، والمقدّمة التي فيها الأصغر **تسمّى صغرى**، والتي فيها الأكبر كبرى، والجزء الذي تكرر بينهما يسمّى حدّا أوسط. واقتران الصغرى بالكبرى يسمّى قرينة وضربا، والهيأة الحاصلة **من كيفية وضع الأوسط** عند الأصغر والأكبر يسمّى شكلا، والأشكال أربعة.

وجه الضبط أن يقال: الحدّ الأوسط إما محمول الصغرى وموضوع الكبرى كما في قولنا: "العالم متغير، وكل متغير حادث" ينتج "العالم حادث" **فهو الشكل الأول**. وإن كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني كما تقول: "كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان" فالنتيجة "لا شيء من الإنسان بحجر". وإن كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث نحو: "كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان كاتب" ينتج "بعض الحيوان كاتب".

تسمى صغرى إلخ: لاشتمالها على الأصغر، وكذلك الكبرى؛ لاشتمالها على الأكبر، والمتكرر بينهما يسمّى حدا أوسط؛ لتوسطه بين طرفي المطلوب. **من كيفية وضع الأوسط** إلخ: أي: من جهة كون الأوسط محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى في الشكل الأول، أو محمولا فيهما في الثاني، أو موضوعا فيهما في الثالث، أو عكسا للأول في الرابع.

فهو الشكل الأول إلخ: إنما وضعت هذه الأشكال على هذا الترتيب؛ لأن الشكل الأول بديهي الإنتاج، أقرب إلى قبول الطبع وتوجّه النفس بالنسبة إلى البواقي، أو إلى النظم الطبيعي، وهو الانتقال من الأصغر إلى الأوسط ومنه إلى الأكبر؛ فلا يتغير الأصغر والأكبر عن حاليهما في النتيجة. وهذا النظم إنما هو في الشكل الأول؛ فلهذا وضع في المرتبة الأولى. ثم وضع الشكل الثاني لمشاركة الأول في أشرف مقدمتيه، وهي الصغرى المشتملة على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول. ثم الثالث لمشاركة الأول في أخص مقدمتيه، وهي الكبرى. ثم الرابع لعدم اشتراكه مع الأول أصلا.

وإن كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو قولنا: "كل إنسان حيوان، وبعض الكاتب إنسان" ينتج "بعض الحيوان كاتب".

فصل: وأشرف الأشكال من الأربعة "الشكل الأول"؛ **ولذلك كان إنتاجه** بيّنا بديهيا يسبق الذهن فيه إلى النتيجة سبقا طبعيا من دون حاجة إلى فكر وتأمل. وله شرائط وضروب. **أما الشرائط** فاثنان: أحدهما: **إيجاب الصغرى**، وثانيهما: **كلية الكبرى**. فإن يفقدا معا أو يفقد أحدهما لا يلزم النتيجة كما يظهر عند التأمل. وأما الضروب فأربعة؛ لأن الاحتمالات في كل شكل ستة عشر؛ لأن الصغرى أربعة والكبرى أيضا أربعة - أعني الموجبة الكلية، والموجبة الجزئية، والسالبة الكلية، والجزئية - والأربعة في الأربعة ستة عشر. **وأسقط** شرائط الشكلِ الأوّل اثني عشر: وهو الصغرى السالبة الكلية مع الكبريات الأربع، والصغرى السالبة الجزئية مع تلك

ولذلك كان إنتاجه إلخ: لا ريب أن إنتاج الشكل الأول بيّن بديهي، وغيره من الأشكال المنتجة راجع إليه، إما بعكس الترتيب والنتيجة معا كما في الشكل الرابع، أو بعكس إحدى المقدمتين كما في الشكل الثاني والثالث، إلا أن كون العلم بإنتاج الأشكال الباقية موقوفا على العلم بالرجوع إلى الأول كما ظنّ بعض الناس، محلّ تأمل.

أما الشرائط إلخ: لما فرغ من بيان الفرق بين الأشكال بحسب الماهية شرع في بيان الفرق بينها بحسب الاشتراط، فقال: أما الشرائط إلخ.

إيجاب الصغرى إلخ: أي: يشترط بحسب الكيف في الشكل الأول إيجاب الصغرى؛ لأنها لو كانت سالبة لم يندرج الأصغر تحت الأوسط؛ فلا يتعدى الحكم بالأكبر على الأوسط إلى الأصغر. **كلية الكبرى إلخ**: أي يشترط بحسب الكمّ أن تكون الكبرى كلية وإلا لاحتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير البعض المحكوم به على الأصغر؛ فالحكم على بعض الأوسط لا يتعدى إلى الأصغر؛ فلا يلزم النتيجة.

وأسقط إلخ: أي: أسقط الشرط الأول، وهو إيجاب الصغرى ثمانية حاصلة من ضرب الصغريين السالبتين في الكبريات الأربع، واشتراط كلية الكبرى أسقط أربعة حاصلة من ضرب الكبريين الجزئيتين وفي الصغريين الموجبتين؛ فبقيت الضروب المنتجة أربعة. فإن شئت إبراز الأمثلة فكرّر اللحظات في هذه المرآة، فقد نقلناها =

الأربع، وهذه ثمانية. والكبرى الموجبة الجزئية، والسالبة الجزئية مع الصغرى الموجبة الجزئيةِ والكلية، وهذه أربعة. فبقي أربعة ضروب منتجة: الضرب الأول مركب من موجبة كلية صغرى، وموجبة كلية كبرى، ينتج موجبة كلية نحو: كل ج ب، وكل ب د، ينتج كل ج د. والضرب الثاني مؤلّف من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة كلية نحو: "كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بحجر" ينتج "لا شيء من الإنسان بحجر". والضرب الثالث ملتئم من موجبة جزئية صغرى ومؤجبة كلية كبرى، والنتيجة موجبة جزئية نحو: "بعض الحيوان فرس، وكل فرس صهّال" ينتج "بعض الحيوان صهّال". والضرب الرابع مُزدَوِج من موجبة جزئية صغرى،

أي مركب

= من الشرح الفارسي المسمّى بــ"هدية شاهجهانية":

[* اعلم أن الخانات التي تحت خانة "صغريات" هي من أقسام الصغرى، وفي الجانب اليسار من خانة كبريات أقسام الكبرى. وتحت خانة "أمثلة" أربعة أمثلة للصغرى في أربع خانات ، وفي الجانب اليسار من خانة "أمثلة" للكبريات في أربع خانات، الآن بقي ست عشرة خانة: اثنتا عشرة منها للضروب الساقطة وكتب في كل منها حرف فـــ المرقومة بعدد، و"فـــ١" إشارة إلى فوات الشرط الضروري للإنتاج، و"فـــ٢" إشارة إلى فوات مجموع الشرطين الضروريين للإنتاج. وبقيت أربع خانات تحاذي خانة أمثلة الصغرى، وتقع تحت خانات أقسام الكبريات النتائج الحاصلة بانضمام الكبريات مع الصغريات.]

جدول شكل اول	كبريات	موجبة كلية	سالبة كلية	موجبة جزئية	سالبة جزئية
صغريات	أمثلة	كل ب أ	لا شيء من ب أ	بعض ب أ	ليس ب أ بعض ج
موجبة كلية	كل ج ب	كل ج أ	لا شيء من ج أ	فـــ١	فـــ١
موجبة جزئية	بعض ج ب	بعض ج أ	بعض ج ليس أ	فـــ ١	فـــ١
سالبة كلية	لا شيء من ج ب	فـــ ١	فـــ ١	فـــ٢	فـــ٢
سالبة جزئية	بعض ج ليس ب	فـــ ١	فـــ ١	فـــ ٢	فـــ٢

وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية كقولنا: "بعض الحيوان ناطق، ولا شيء من الناطق بناهق" فالنتيجة "بعض الحيوان ليس بناهق".

تنبيه: إنتاج الموجبة الكلية من خواص الشكل الأول كما أن الإنتاج للنتائج الأربعة أيضا من خصائصه. **والصغرى الممكنة غير منتجة** في هذا الشكل، فقد وضح بما ذكرنا أنه لا بدّ في هذا الشكل كيفا إيجاب الصغرى، وكمّا كلية الكبرى، وجهة فعلية الصغرى.

فصل: **ويشترط في إنتاج الشكل** الثاني بحسب الكيف أي: الإيجاب والسلب اختلاف المقدمتين؛ فإن كانت الصغرى موجبة كانت الكبرى سالبة وبالعكس.

والصغرى الممكنة غير منتجة إلخ: لما كان للشكل الأول ثلاثة شروط: الأول بحسب الكيف وهو إيجاب الصغرى، والثاني بحسب الكمّ وهو كلية الكبرى، والثالث بحسب الجهة وهو فعلية الصغرى أي أن تكون الصغرى غير الممكنتين. ولم يذكر المصنف إلا الشرطين الأولين؛ فأشار إلى الثالث في هذا المقام. وحاصله: أن المتأخرين ذهبوا إلى أنه يشترط في الشكل الأول بحسب الجهة فعلية الصغرى؛ وذلك لأن الصغرى لوكانت ممكنة لم يحصل الجزم بتعدّي الحكم من الأوسط إلى الأصغر؛ لأن الكبرى يدل على أن كلما هو محكوم عليه بالأكبر، والأصغر ليس أوسط بالفعل بل بالإمكان. ويجوز أن لا يخرج من القوة إلى الفعل؛ فلم يتعدَّ الحكم منه إلى الأصغر. وأما على رأي الفارابي فالممكنة منتجة لاندراج الأصغر في الأوسط.

ويشترط في إنتاج الشكل إلخ: لأنه لو لم يتحقق أحد الشرطين لحصل الاختلاف، وهو صدق القياس تارة مع الإيجاب وأخرى مع السلب. أما في الموجبتين فيصدق "كل إنسان حيوان، وكل ناطق حيوان" والحق الإيجاب. ولو بدلنا الكبرى بقولنا: "كل فرس حيوان" كان الحق السلبَ. وأما في السالبتين فلصدق قولنا: "لا شيء من الفرس بحجر" والحق السلب، ولو قلنا: "فلا شيء من الناطق بحجر" كان الحق الإيجاب. وكذلك على تقدير انتفاء الشرط الثاني. أما على تقدير إيجاب الكبرى فلصدق "لا شيء من الإنسان بفرس، وبعض الحيوان فرس"، والصادق الإيجاب. ولو بدلنا الكبرى بقولنا: "وبعض الصّاهل فرس" كان الصادق السلبَ. وأما على تقدير سلبها فكقولنا: "كل إنسان حيوان، وبعض الجسم ليس بحيوان" الصادق الإيجاب، ولو بدّلنا الكبرى وقلنا: "بعض الحجر ليس بحيوان" كان الحق السلبَ.

وبحسب الكمّ أي: الكلية والجزئية كلية الكبرى، وإلا يلزم الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج، أي صدق القياس مع إيجاب النتيجة تارة، ومع سلبها أخرى. ونتيجة هذا الشكل لا يكون إلا سالبة.

وضروبه الناتجة أيضا أربعة: أحدها من كليتين والصغرى موجبة، ينتج سالبة كلية كقولنا: "كل ج ب، ولا شيء من أ ب، فلا شيء من ج أ" والدليل على هذا الإنتاج **عكس الكبرى**؛ فإنك إذا عكست الكبرى صار "لا شيء من ب أ"، وبانضمامه إلى الصغرى انتظم الشكل الأول، وينتج النتيجة المطلوبة.

وضروبه الناتجة أيضا إلخ: لأنه تسقط باعتبار الشرط الأول ثمانية أضرب. وباعتبار الثاني أربعة أخرى، فبقيت أربعة. وأمثلة الكل من الساقطات والباقيات واضحة من هذه المرآة.

جدول شكلٍ ثانٍ	كبريات	سالبة كلية	موجبة كلية	موجبة جزئية	سالبة جزئية
صغريات	**أمثلة**	لا شيء من ب أ	كل ب أ	بعض ب أ	بعض ب ليس أ
موجبة كلية	كل ج أ	لا شيء من ج ب	فـ ١	فـ٢	فـ ١
سالبة كلية	لا شيء من ج أ	فـ ١	لا شيء من ج ب	فـ١	فـ٢
موجبة جزئية	بعض ج أ	بعض ج ليس ب	فـ ١	فـ٢	فـ ١
سالبة جزئية	بعض ج ليس أ	فـ ١	بعض ج ليس ب	فـ١	فـ٢

عكس الكبرى إلخ: اعلم أن الدليل على الإنتاج المذكور في الضرب الأول من الشكل الثاني أمران: أحدهما: عكس الكبرى، كما ذكر المصنف رحمه الله، واختار هذا لكونه أسهل. وثانيهما: الخُلف، وهو في هذا الشكل أن يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل الصغرى؛ لأن نتائج هذا الشكل سالبة؛ فنقيضها وهو الموجبة يصلح لِصُغْرَوِيَّة الشكل الأول، ويجعل كبرى القياس كبرى؛ لأنها لكليتها تصلح لِكُبْرَوِيَّةِ الشكل الأول؛ فينتظم منهما قياس في الشكل الأول ينتج لا يناقض الصغرى؛ فيقال: لو لم يصدق "لا شيء من ج أ" لصدق "بعض ج أ"، ونضمّه إلى الكبرى هكذا "بعض ج أ، ولا شيء من أ ب" يُنتج من الشكل الأول "بعض ج ليس ب"، وقد كان الصغرى "كل ج ب" هذا خلف. والخلف لا يلزم من الصورة؛ لأنها بديهية الإنتاج، فيكون من المادّة وليس من الكبرى؛ لأنها مفروضة الصدق؛ فتعين أن يكون من نقيض النتيجة؛ فيكون محالا، فالنتيجة حقة.

الضرب الثاني من موجبة كلية كبرى وسالبةٍ كليةٍ صغرى كقولنا: "لا شيء من ج ب وكل أ ب" ينتج "لا شيء من ج أ". والدليل على الإنتاج **عكس الصغرى** وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة.

الضرب الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة كقولك: "بعض ج ب، ولا شيء من أ ب، فليس بعض ج أ". الضرب الرابع من سالبة جزئية صغرى، وموجبة كليةٍ كبرى، ينتج سالبة جزئية، تقول: "بعض ج ليس ب، وكل أ ب، فبعض ج ليس أ".

فصل: شرط إنتاج الشكل الثالث كون الصغرى موجبة وكون إحدى المقدمتين كلية؛ فضروبه الناتجة **ستة:** أحدها: "كل ب ج، وكل ب أ، فبعض ج أ". وثانيها: "كل ب ج، ولا شيء من ب أ، فبعض ج ليس أ". وثالثها: "بعض ب ج، وكل ب أ، فبعض ج أ". ورابعها: "بعض ب ج، ولا شيء من ب أ، فبعض ج ليس أ".

عكس الصغرى إلخ: في الضرب الثاني للإنتاج أيضا أمران: الخلف، وعكس الكبرى. أما الخلف فعلى ما ذكرنا في الضرب الأول. وأما العكس فلا يمكن بعكس الكبرى؛ لأنها لإيجابها لا تنعكس إلا جزئية، والجزئية لا تنتج في كبرى الشكل الأول، بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى، ثم عكس النتيجة. فإذا عكسنا "لاشيء من ج ب" إلى "لا شيء من ب ج"، وجعلناها كبرى، وكبرى القياس الصغرى، وقلنا: "كل أ ب، ولا شيء من ب ج" ينتج من ثاني الشكل الأوّل "لا شيء من أ ج". وهو ينعكس إلى "لا شيء من ج أ" وهو المطلوب.

الضرب الثالث إلخ: وبيان إنتاجه أيضا بالخلف، وعكس الكبرى، وبالافتراض. وأما الضرب الرابع فلا يمكن بيانه بعكس الكبرى؛ لأنها تنعكس جزئية، والجزئية لا تصلح لكبرويّة الشكل الأول.ولا يعكس الصغرى؛ لأنها لا تنعكس، فبيانه بالخلف وبالافتراض. **ستة إلخ:** لأن باشتراط إيجاب الصغرى سقطت ثمانية أضرب، وبكلية أحدهما حذف ضربان؛ فبقيت ستة. وبيان الإنتاج بالخلف في الضروب كلها وهو ههنا أن يجعل نقيض النتيجة لكلية كبرى، وصغرى القياس لإيجابها صغرى؛ فينتج من الشكل الأول ما ينافي الكبرى وقد كان مسلّماً، ويعكس الصغرى ليرجع إلى الشكل الأول حيث يكون الكبرى كلية، ويعكس الكبرى؛ ليصير شكلاً رابعاً، ثم عكس الترتيب؛ ليرتدّ شكلاً أوّلاً، وينتج نتيجة، ثم يعكس =

وخامسها: "كل ب ج، وبعض ب أ، فبعض ج أ". وسادسها: "كل ب ج، وبعض ب ليس أ، فبعض ج ليس أ".

فصل: وشرائط إنتاج **الشكل الرابع** مع كثرتها وقلة جدواها مذكورة في المبسوطات، فلا علينا لو ترك ذكرها، وكذا شرائط سائــــر الأشكال بحسب الجهة لا يتحمل أمثال رسالتي هذه لبيانها.

= هذه النتيجة، يكون وهو المطلوب. وذلك حيث الكبرى موجبة ويكون الصغرى كلية، وهذا مرآة الشكل الثالث.

جدول شكل ثالث	كبريات	موجبة كلية	سالبة كلية	موجبة جزئية	سالبة جزئية
صغريات	**أمثلة**	كل ب أ	لا شيء من ب أ	بعض ب أ	بعض ب ليس أ
موجبة كلية	كل ب ج	بعض ج أ	بعض ج ليس أ	بعض ج أ	بعض ج ليس أ
موجبة جزئية	بعض ب ج	بعض ج أ	بعض ج ليس أ	فــ ١	فــ١
سالبة كلية	لا شيء من ب ج	فــ ١	فــ ١	فــ٢	فــ ٢
سالبة جزئية	بعض ج ليس ب	فــ ١	فــ ١	فــ ٢	فــ١

الشكل الرابع: فشرط إنتاج الشكل الرابع أحد الأمرين: وهو إما إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما. وضروبه الناتجة ثمانية بالخلف، وبعكس الترتيب، ثم النتيجة، أو بعكس المقدمتين. ويتضح عليك ضروبه الساقطات والباقيات مع نتائجها من هذه المرآة.

جدول شكل رابع	كبريات	موجبة كلية	سالبة كلية	موجبة جزئية	سالبة جزئية
صغريات	**أمثلة**	كل أ ب	لا شيء من أب	بعض أ ب	بعض أ ليس ب
موجبة كلية	كل ب ج	بعض ج أ	بعض ج ليس أ	بعض ج أ	بعض ج ليس أ
موجبة جزئية	بعض ب ج	فــ ١	بعض ج ليس أ	فــ١	فــ١
سالبة كلية	لا شيء من ب ج	لا شيء من ج أ	فــ ١	بعض ج ليس أ	فــ ١
سالبة جزئية	بعض ب ليس ج	بعض ج ليس أ	فــ ١	فــ ١	فــ١

فائدة: ولعلك علمت مما ألقينا عليك أن النتيجة في القياس **تتبّع أدوَن المقدمتين** في الكيف والكمّ. والأدون في الكيف هو السلب، وفي الكمّ هو الجزئية؛ فالقياس المركب من موجبة وسالبة ينتج سالبة، والمركب من كلية وجزئية إنما ينتج جزئية، وأما المركب من الكليتين فربما ينتج كلية، وقد ينتج جزئية.

فصل في الاقترانيات من الشرطيات: وحالها في الأشكال الأربعة، والضروب المنتجة، والشرائط المعتبرة كحال الاقترانيات من الحمليات سواء بسواء.

مثال الشكل الأول في المتصلة "كلما كان زيد إنسانا كان حيوانا، وكلما كان حيوانا كان جسما" ينتج "كلما كان زيد إنسانا كان جسما".

تتبّع أدوَن المقدمتين إلخ: اعلم أن المنطقيين ذهبوا إلى أن النتيجة تتبع أخسّ المقدمتين كما ذكر المصنف. وحقّق الشيخ في الإشارات أنه ليس كذلك مطلقا، بل هي تابعة في الكميّة للصغرى، وفي الكيفية والجهة للكبرى، إلا في موضعين: أحدهما: أن يكون الصغرى ممكنة والكبرى غير ضرورية؛ فإن النتيجة تكون في الفعل والقوّة تابعة للصغرى لا للكبرى. والثاني: أن يكون الصغرى موجبة ضرورية والكبرى مطلقا؛ فإنها وإن كانت عامة أنتجت كالصغرى موجبة ضرورية، وإن كانت خاصة لم يكن الاقتران قياسا؛ لتناقض المقدمتين.

فصل في الاقترانيات إلخ: اعلم أن الحمليات كما تنقسم إلى بديهيات ونظريات محتاجة إلى الحجة، كذلك الشرطيات قد تكون بديهية كقولنا: "كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود". وقد تكون نظرية كقولنا: "متى وجدت الحركة المستقيمة وجد محدد الجهات، ومتى وجد الممكن وجد الواجب" فمسّت الحاجة إلى معرفة الأقيسة الشرطية الاقترانية. وينعقد فيه الأشكال الأربعة؛ لأن الحدّ الأوسط إما أن يكون تاليا في الصغرى، ومقدما في الكبرى فهو الأول، أو بالعكس فهو الرابع، أو تاليا فيهما فهو الثاني، وإن كان مقدما فيهما فهو الثالث.

مثال الشكل الأول إلخ: اعلم أن القياس الاقتراني الشرطي على خمسة أقسام: الأول: ما يتركب من متصلتين. الثاني: ما يتركب من منفصلتين. الثالث: ما يتركب من متصلة وحملية. الرابع: ما يتركب من منفصلة وحملية. الخامس: ما يتركب من متصلة ومنفصلة. والعمدة من هذه الأقسام ما يتركب من متصلتين، فقوله: "مثال الشكل الأول إلخ" أي من القسم الأول الذي يتركب من متصلتين. ولم يتعرض للشكل الرابع لهذا القسم لقلة المنفعة. فإن شئت تفصيل الضروب وبيان إنتاجها فانظر في "شرح المطالع" وغيره من المبسوطات.

مثال الشكل الثاني "كلما كان زيد إنسانا كان حيوانا، وليس ألبتة إذا كان حجرا كان حيوانا" ينتج "ليس ألبتة إن كان زيد إنسانا كان حجرا". مثال الثالث منها "كلما كان زيد إنسانا كان حيوانا، وكلما كان زيد إنسانا كان كاتبا" ينتج "قد يكون إذا كان زيد حيوانا كان كاتبا".

وأما الاقتراني الشرطي المؤلّف من المنفصلات مثاله من الشكل الأول "إما كل أ ب، أو كل ج د، و دائما كل د ه، أو كل د ز" ينتج "دائما إما كل أ ب، أو كل ج ه، أو كل د ز".

وأما الاقتراني الشرطي المركب من حملية ومتصلة فكقولنا:"كلما كان ب ج، فكل ج أ، وكل ء أ" ينتج "كلما كان ب ج، فكل ج أ". وعلى هذ القياس **باقي التركيبات**.

فصل في **القياس الاستثنائي**: وهو مركب من مقدمتين أي قضيتين: إحداهما شرطية والأخرى حملية، ويتخلل بينهما كلمة الاستثناء - أعني إلا وأخواها - ومن ثَمّ يسمّى استثنائيا". فإن كانت الشرطية متصلة **فاستثناء عين المقدّم** ينتج عين التالي، **واستثناء نقيض التالي** ينتج رفع المقدّم كما تقول: "كلما كانت الشمس طالعة كان

باقي التركيبات إلخ: قد عرفت أن القياس الشرطي على خمسة أقسام، وفي كل قسم ينعقد الأربعة. واكتفى المصنف رحمه الله في القسم الأول على ثلاثة أشكال، وفي القسم الثاني والثالث على الشكل الأول، وترك القسم الرابع والخامس؛ رأساً اعتماداً على ذهن المتعلم، ولأن هذا المختصر لا يتحمل ضروبها ونتائجها. فإن شئت الاستحضار والضبط فعليك "بشرح المطالع" و"شرح القطبية للقطب الرازي".

القياس الاستثنائي إلخ: قد سلف أن القياس قسمان: اقتراني واستثنائي. وإذ قد فرغ عن الاقتراني وأقسامه وأحكامه شرع في الاستثنائي، وهو مركب من مقدمتين. **فاستثناء عين المقدَّم إلخ**: لأن وجود الملزوم مستلزم اللازم و لا عكس؛ لجواز كون اللازم أعم؛ فلا يلزم من وضعه وضعُه. **واستثناء نقيض التالي إلخ**: لاستلزام عدم اللازم عدم الملزوم، فرفعه رفعه ولا عكس؛ لجواز أن يكون اللازم أعم.

النهار موجودا لكن الشمس طالعة". ينتج "فالنهار موجود"، "لكن النهار ليس بموجود" ينتج "فالشمس ليست بطالعة". وإن كانت منفصلة حقيقية **فاستثناء عين أحدهما** ينتج نقيض الآخر وبالعكس. وفي مانعة الجمع **ينتج القسم الأول** دون الثاني. وفي مانعة الخلو **القسم الثاني دون الأول**. وههنا قد انتهت مباحث القياس بالقول المجمل، والتفصيل موكول إلى الكتب الطوال، والآن نذكر طرفا من لواحق القياس.

فصل: **الاستقراء** هو الحكم على كل بتتبّع أكثر الجزئيات كقولنا: "كل حيوان يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ"؛ لإنا استقرينا - أي تتبّعنا - الإنسان والفرس والبعير والحمير والطيور والسباع فوجدنا كلها كذلك، فحكمنا بعد تتبّع هذه الجزئيات المستقرية أن كل حيوان يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ، والاستقراء لا يفيد اليقين،

فاستثناء عين أحدهما إلخ: اعلم أنه إذا كان المنافاة بين المقدّم والتّالي في الصدق والكذب معا كما في المنفصلة الحقيقية، فينتج وضع كل رفع الآخر، ورفع كل وضع الآخر، لامتناع الاجتماع والارتفاع، فيحصل نتائج أربعة كقولنا: "العدد إمّا زوج أو فرد لكنه زوج" ينتج "أنه ليس بفرد"، "لكنه فرد فليس بزوج"، "لكنه ليس بزوج فهو فرد"، "لكنه ليس بفرد فهو زوج". وإن كان المنافاة في الصدق فقط، فينتج وضع كل رفع الآخر، وإلا لزم صدقهما ولا عكس؛ لجواز ارتفاعهما نحو: هذا الشيء إما شجر أو حجر، فإذا كان شجرا لم يكن حجرا، وإذا كان حجرا لم يكن شجرا. وإن كان المنافاة في الكذب فقط ينتج رفع كل وضع الآخر؛ وإلا يلزم كذبهما معا، لا وضع كل رفع الآخر؛ لجواز ارتفاعهما صدقا.

ينتج القسم الأول إلخ: أي: استثناء عين أيّ جزء كان ينتج نقيض الآخر؛ لامتناع الجمع بينهما، ولا ينتج استثناء نقيض شيء من جزئيهما عين الآخر؛ لجواز ارتفاعهما. **القسم الثاني دون الأول** إلخ: أي استثناء نقيض أيّ جزء كان ينتج عين الآخر لامتناع ارتفاعهما، ولا ينتج استثناء عين شيء من جزئيهما نقيض الآخر لجواز الجمع. **الاستقراء** إلخ: هو إما تامّ إن كان حاصرا لجميع الجزئيات، وهو القياس المقسّم كقولنا: "كل جسم إما جماد أو حيوان أو نبات. وكل واحد منها متحيّز؛ فكل جسم متحيّز". وهو يفيد اليقين. وإما غير تامّ إن لم يكن حاصرا كما ذكر المصنف رحمه الله، وهو لا يفيد اليقين.

وإنما يحصل الظن الغالب؛ لجواز أن لا يكون جميع أفراد هذا الكلي بهذه الحالة كما يقال: "إن التمساح ليس على هذه الصفة، بل يحرّك فكّه الأعلى.

فصل: **التمثيل** وهو إثبات حكم في جزئي لوجوده في جزئي آخر لمعنًى جامعٍ مشترك بينهما، كقولنا: "العالم مؤلّف فهو حادث **كالبيت**". ولهم في إثبات أن الأمر المشترك علة للحكم المذكور طرق عديدة مذكورة في الأصول. والعمدة فيها طريقان: أحدهما: الدوران عند المتأخرين، والقدماء كانوا يسمّونها بالطرد والعكس: وهو **أن يدور الحكم** مع المعنى المشترك وجودا وعدما، أي إذا وجد المعنى وجد الحكم، وإذا انتفى المعنى انتفى الحكم؛ فالدوران دليل على كون المدار (أعني المعنى) علة للدائر (أي الحكم). والطريق الثاني: **السّبرُ والتقسيم**. وهو أنهم يعدّون أوصاف

التمثيل إلخ: اعلم أن التمثيل يسمّى في عرف الفقهاء قياسا، ويسمّون المقيس عليه أصلا، والمقيس فرعا، والمعنى الجامع المشترك علة. والمتكلمون يسمّونه استدلالا بالشاهد على الغائب؛ فالفرع غائب والأصل شاهد. ففي قولهم:"السماء حادث؛ لأنه متشكل كالبيت" فالبيت شاهد، والسماء غائب، والمتشكل معنًى جامع، والحادث حكم. ولا بدّ في التمثيل من هذه الأربعة. والفقهاء لا يخالفونهم إلا في الاصطلاحات. **كالبيت إلخ**: يعني البيت حادث؛ لأنه مؤلّف، وهذه العلة موجودة في العالم، فيكون حادثا كالبيت. **أن يدور الحكم إلخ**: كما يقال: الحدوث دائر مع التأليف وجودا أو عدما. أما وجودا ففي البيت، وأما عدما ففي الواجب. والدوران دليل على كون المدار علة للدائر؛ فيكون التأليف علة للحدوث.

السّبر والتقسيم إلخ: قال في القاموس: "السّبر" امتحان غور الجروح وغيره، والمراد ههنا امتحان أوصاف الأصل، أي: أيّها تصلح لعلّية الحكم. هكذا قال الفاضل السيالكوتي. وليعلم أن هذين الوجهين: أي الدوران، والسبر والتقسيم ضعيفان. أما الدوران؛ فلأن الجزء الأخير من العلة التامّة، والشرط المساوي مداران للمعلول مع أنه ليس بعلة، وأما السبر والتقسيم فلأن حصر العلة في الأوصاف المذكورة ممنوع؛ لأن التقسيم ليس مردّدا بين النفي والإثبات؛ فجاز أن يكون العلة غير ما ذكرت، ثم بعد تسليم صحة الحصر لا نسلّم أن المشترك إذا كان علة في الأصل يلزم أن يكون علة في الفرع؛ لجواز أن يكون خصوصية الأصل شرطا للعلّية، أو خصوصية الفرع مانعة عنها.

الأصل، ثم يثبتون أن ما وراء المعنى المشترك غير صالح لاقتضاء الحكم؛ وذلك لوجود تلك الأوصاف في محلّ آخر مع تخلّف الحكم عنه، مثلا في المثال المذكور يقولون: إن علة حدوث البيت إما الإمكان، أو الوجود، أو الجوهرية، أو الجسمية، أو التأليف، ولا شيء من المذكورات غير التأليف بصالح؛ لكونه علة للحدوث وإلا لكان كل ممكن، وكل جوهر، وكل موجود، وكل جسمٍ حادثا مع أن الواجب تعالى، والجواهر المجردة، والأجسام الأثيريّة **ليست كذلك**.

فصل: **ومن الأقيسة** المركبة قياس يسمّى **قياس الخُلف**، ومرجعه إلى قياسين: أحدهما: اقتراني شرطي مركّب من المتصلتين، وثانيهما: استثنائي إحدى مقدمتيه لزومية

ليست كذلك إلخ: هذا على رأي الفلاسفة، وإلا فالعالم كله فانٍ، لا يبقى إلا وجه ربك ذي الجلال والإكرام.

ومن الأقيسة إلخ: اعلم أن القياس المنتج المطلوب لا يكون مركبا إلا من مقدمتين، لا أزْيَد ولا أنقص، لكن قد يحتاج في حصول المطلوب إلى كسب قياس آخر كذلك حتى ينتهي الكسب إلى المقدمات البديهية؛ فيكون هناك قياسات مرتبة محصلة للقياس المنتج للمطلوب، ويسمّى قياسا مركبا، وهو قد يكون موصول النتائج؛ بأن يكون جميع نتائج تلك الأقيسة مصرحة كقولنا: "كل ج ب، وكل ب أ، فكل ج أ، وكل أ د، فكل ج د، وكل د ه، فكل ج ه"، وقد يكون مفصول النتائج إن لم يصرح بنتائج تلك الأقيسة كقولنا: "كل ج ب، وكل ب أ، فكل أ د، وكل د ه، فكل ج ه". ومنه قياس الخُلف، ومرجعه إلى قياسين إلخ ما قال المصنف رحمه الله.

قياس الخُلف إلخ: الخلف إن كان بالفتح فهو بمعنى الوراء، وإن كان بالضم فهو الباطل والمحال، وهو قياس يثبت المطلوب بإبطال نقيضه. وإنما سمّي "خُلفا" أي باطلا، لا لأنه باطل في نفسه، بل لأنه ينتج الباطل على تقدير عدم حقية المطلوب. وقال المحقق الطوسي في "شرح الإشارات" في وجه تسمية هذا القياس بالخلف: إن الخلف اسم للشيء الردي والمحال؛ ولذلك سمّي القياس به. وهذا التفسير أشبه مما يقال: إنه إنما سمّي به؛ لأنه يأتي المطلوب من خَلفه، أي من ورائه الذي هو نقيضه. واعلم أن قياس الخلف يقابل المستقيم من وجوه، منها: أن المستقيم يتوجه إلى إثبات المطلوب أول الأمر، والخلف لا يتوجه أوّلا إلى إثبات المطلوب، بل إلى إبطال نقيضه. ومنها: أن المستقيم يتألف من مقدّمات مناسبة للمطلوب، والخُلف يشمل على ما يناقض المطلوب. ومنها: أن المستقيم يشترط فيه أن يكون مقدماته مسلّمة في أنفسها، أو ما يجري مجرى التسليم بخلاف الخُلف. ومنها: أن المطلوب في الخُلف يوضع أولا ثم ينتقل منه إلى نقيضه، وفي المستقيم لا يكون موضوعا أولا حتى يتمّ تأليفه ويحصل.

أعني: نتيجة القياس الأوّل، والمقدمة الأخرى مما استثني فيه نقيض التالي. وتقريره أن يقال: المدّعى ثابت؛ لأنه لو لم يثبت المدّعى يثبت نقيضه، وكلما يثبت نقيضه ثبت المحال" ينتج "لو لم يثبت المدّعى ثبت المحال". وهذا أول القياسين. ثم نجعل النتيجة المذكورة صغرى ونقول: "لو لم يثبت المدّعى ثبت المحال" (أي اقتراني) ونضمّ إليه كبرى استثنائيا، ونقول: "لكن المحال ليس بثابت، فبالضرورة ثبت المدّعى و إلا لزم ارتفاع النقيضين".

وإن اشتهيت فهم هذا المعنى في مثال جزئي تقول: "كل إنسان حيوان" صادق؛ لأنه لو لم يصدق لصدق "بعض الإنسان ليس بحيوان" وكلما صدق "بعض الإنسان ليس بحيوان" لزم المحال، يُنتج "كلما لم يصدق المدّعى لزم المحال، لكن المحال ليس بثابت، فعدم ثبوت المدّعى ليس بثابت، فالمدّعى ثابت".

فصل: **ينبغي أن يعلم** أن كل قياس لا بدّ له من صورة ومادة. أما الصورة فهو الهيأة الحاصلة من ترتيب المقدمات، ووضع بعضها عند بعض. وقد عرفت الأشكال الأربعة المنتجة، وعلمت شرائطها في الإنتاج، بقي أمر المادة. والقـــدماء حتى الشيخ الرئيس

ينبغي أن يعلم إلخ: لما فرغ المصنف رحمه الله عن مباحث الحجة من حيث الصورة أراد أن يبين أحوالها من جهة المادة، وهي القضايا التي تتركب منها. ولنبدأ بتفسير المبادئ، القضايا التي ينتهي إليها الأقيسة إما أن تفيد تصديقا أو تأثيرا آخر غير التصديق، الثانية القضايا المخيّلة، وما يفيد تصديقا فإما يفيد الظن فهي المظنونات، أو يقينا، فإما يقينا جازما مطابقا للواقع من حيث إنها مطابقة، فهي الواجب قبولها، أو يقينا من جهة الشهرة بين الجمهور فهي المشهورات، أو من جهة تسليم إمام يوثق به فهي المقبولات، أو من جهة تسليم أحد المتخاصمين فهي المسلّمات، أو من جهة مشابهته للصوادق أو المشهورات فهي المشبّهات، أو من جهة حكم الوهم فهي الوهميات. وما لا يفيد تصديقا ولا تأثيرا آخر فلا اعتداد له عند أصحاب الصناعات كالمشكوكات مثلا.

كانوا أشد اهتماما في تفصيل مواد الأقيسة وتوضيحها، وأكثر اعتناء عن البحث في بسطها وتنقيحها؛ وذلك لأن معرفة هذا أتمّ فائدة، وأشمل عائدة **لطالبي الصناعة**، لكن المتأخرين قد طوّلوا الكلام في بيان صورة الأقيسة، وبسطوا فيها غاية البسط سيّما في أقيسة الشرطيات المتصلة والمنفصلة **مع قلة جدوى** هذه المباحث، **ورفضوا أمر المادة**، واقتصروا في بيانها على بيان حدود الصناعات الخمس، ولا أدري أيّ أمر دعاهم إلى ذلك؟ وأيّ باعث أغراهم هنالك؟ ولا بدّ للفطن اللبيب أن يهتمّ في هذه المباحث الجليلة الشأن، الباهرة البرهان غاية الاهتمام، ويطلب ذلك المطلب العظيم والمقصد الفخيم من كتب القدماء المهرة وزبر الأقدمين السحرة، فعليك أيّها الولد العزيز! أن تسمع نصيحتي، ولا تنس وصيتي، وإنما ألقي عليك نبذا مما يتعلق بهذه الصناعات متوكّلا على كافي المهمات، فاستمع أن القياس باعتبار المادة ينقسم إلى **أقسام خمسة**:

لطالبي الصناعة إلخ: وذلك لأن مطلوبهم إنما هي العصمة عن الخطأ في الفكر، وهو إنما يتمّ بطلب المادة المناسبة للمطلوب، وتأليف الهيأة الموصلة إليه. والخطأ قد يقع في تأليف الهيأة، وهو الأقل. والعاصم عن هذا الخطأ قوانين الصورة، وكثيرا مّا يقع الخطأ في طلب المادة المناسبة؛ لأنه ربما يظن الكاذب صادقا، وغير المناسب مناسبا. والعاصم عن هذا الخطأ قوانين المادة - أعني مبحث الصناعات الخمس المشتمل على تحصيل مبادئ الجدل، والبرهان، وسائر الحجج، وتمييز بعضها عن بعض - فلا بد لطالبي الصناعة من البحث عن مواد الأقيسة على وجه البسط والتفصيل؛ ليعصموا عن الخطأ في الفكر على أتمّ وجه.

مع قلة جدوى إلخ: إذ لا ينتفع بها أصلا، لا في الدنيا ولا في الآخرة، كما صرّح به العلامة الشيرازي في "شرح حكمة الإشراق". **ورفضوا أمر المادة إلخ**: اعلم أن بعضهم حذفوا ذكر البعض من الصناعات الخمس رأسا، كالجدل، والخطابة، والشعر. وأورد البعض تبركا كالبرهان والمغالطة. وبعضهم اقتصروا في بيانها على حدود الصناعات الخمس. **أقسام خمسة إلخ**: وجه الضبط أن مقدمات القياس إما أن تفيد تصديقا أو تأثيرا آخر غير التصديق - أعني التخييل الثاني الشعر - والأول إما يفيد ظنا أو جزما؛ فالأول الخطابة، والثاني إن أفاد جزما يقينيا فهو البرهان، وإلاّ فإن اعتبر فيه عموم الاعتراف من العامة أو التسليم من الخصم فهو الجدل، وإلا فهو المغالطة.

ويقال لها: الصناعات الخمسة: أحدها **البرهاني**، والثاني الجدلي، والثالث الخطابي، والرابع الشعري، والخامس السفسطي.

فصل في البرهان وما يتعلق به: اعلم أن البرهان قياس مؤلّف من **اليقينيات** بديهية كانت أو نظرية منتهية إليها، وليس الأمر كما زعم أن البرهان إنما يتألف من البديهيات فحسب. ثم البديهيات **ستة**: أحدها: الأوليات، هي قضايا يجزم العقل فيها بمجرد الالتفات والتصور، ولا يحتاج إلى واسطة كقولك: "الكل أعظم من الجزء". وثانيها: الفطريات، وهي ما يفتقر إلى واسطة غير غائبة عن الذهن أصلا، ويقال لهذه القضايا: "قضايا قياساتها معها" نحو: الأربعة زوج، فإن من تصور مفهوم الأربعة، وتصور مفهوم الزوج، بأنه هو الذي ينقسم بمتساويين حكم بداهة بأن الأربعة زوج، ونحو قولنا: الواحد نصف الاثنين، فإن العقل يحكم به بعد أن يلاحظ مفهوم نصف الاثنين والواحد. **وثالثها: الحدسيات**، وهو ظهور المبادئ دفعة واحدة من دون

البرهاني إلخ: إنما قدّم البرهان على غيره تقديما للأهمّ على ما لا يهمّ؛ لأن ما يعطيه البرهان هو التوصل إلى كسب الحق واليقين، وهو أهمّ المطالب وصرفا للهمة أي الفرض قبل النفل. **اليقينيات إلخ**: اليقين التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت؛ فباعتبار التصديق لم يشمل الشك والوهم والتخييل وسائر التصورات، وبقيد الجزم خرج الظن، وبالمطابقة الجهل المركب، وبالثابت التقليد.

ستة إلخ: وجه الضبط أن القضايا البديهية إما أن يكون تصور طرفيها مع النسبة كافيا في الحكم والجزم أو لا، والأول هو الأوليات. والثاني إما أن يتوقف على واسطة غير الحس الظاهر والباطن أو لا، الثاني المشاهدات. وينقسم إلى حسيات ووجدانيات. والأول إما أن يكون تلك الواسطة بحيث لا يغيب عن الذهن عند حضور الأطراف أو لا يكون كذلك، والأول الفطريات. والثاني إما أن يستعمل فيه الحدس أو لا، الأول الحدسيات. والثاني إن كان الحكم فيه حاصلاً بإخبار جماعة يمتنع عند العقل تواطؤهم على الكذب فالمتواترات، وإلا فإن كان حاصلا من كثرة التجارب فهي التجربيات. **وثالثها الحدسيات إلخ**: الحدس: سرعة انتقال الذهن من المبادئ إلى المطالب.

أن يكون هناك حركة فكرية. **والفرق بين الحدس** والفكر أنه لا بدّ في الفكر من **الحركتين** للنفس، بخلاف الحدس؛ فإن الذهن بعد ما حصل له المطلوب بوجه مّا يتحرّك في المعاني المخزونة والمبادئ المكنونة طالبا لما يكون لها تناسب بالمطلوب حتى يجد معلومات مناسبة له، وههنا تمّ الحركة الأولى. ثم يرجع قهقهرى، ويتحرك ثانيا مرتبا لتلك المعلومات المخزونة التي وجدها ترتيبا تدريجيا حتى وصل إلى المطلوب، وتمّ الحركة الثانية، فمجموع هاتين الحركتين يسمّى بالفكر، مثلا: إذا كنت تصورت الإنسان بوجه من الوجوه كالكاتب والضاحك مثلا، ثم صرت طالبا لماهية الإنسان؛ فحرّكت ذهنك نحو **المعاني التي** عندك مخزونة، فوجدت الحيوان والناطق مناسبا لمطلوبك، فتمّ الحركة الأولى، ومبدؤه المطلوب المعلوم من وجه، ومنتهاه الحيوان والناطق، ثم ترتب الحيوان والناطق بأن تقدّم الحيوان الذي هو الجنس

والفرق بين الحدس إلخ: قد عرفت في مفتح تعليقنا في بيان النظر أن الفكر قد يطلق على مجموع الحركتين أي: الحركة من المطالب إلى المبادئ ومن المبادئ إلى المطالب، وقد يطلق على الحركة الأولى، وقد يطلق على الترتيب اللازم للحركة الثانية كما اصطلح عليه المتأخرون من حيث فسروا الفكر بترتيب أمور معلومة للتأدي إلى المجهول. والحدس مقابل للمعنى الأول من الفكر؛ فإنه انتقال من المطالب إلى المبادئ دفعة، ومن المبادئ إلى المطالب كذلك، أعني مجموع الانتقالين الدفعيين كما صرح به المحقق الطوسي في "شرح الإشارات". وقد يجعل الحدس مقابلا للفكر بالمعنى الثاني بناء على أنه عبارة عن الانتقال من المبادئ إلى المطالب دفعة، فيقابل الفكر مقابلة الصاعدة والهابطة؛ لأن ما هو مبدأ لأحدهما منتهى للآخر، وما هو منتهى لأحدهما مبدأ للآخر. والحركة الأولى مبدؤها المطلوب، ومنتهاها المبادئ. والحدث مبدؤه المبادئ، ومنتهاها المطلوب. **الحركتين إلخ:** أحدهما من المطالب إلى المبادئ، وثانيهما من المبادئ إلى المطالب. ومجموع هذين الحركتين يسمّى الفكر بخلاف الحدس؛ فإن الحركة بنفسها فيه معدومة فضلا عن أن تكون واحدة أو اثنين. **المعاني التي إلخ:** نحو الجوهر، والجسم ، والجسم النامي، والحيوان الناطق.

على الناطق الذي هو الفصل وقلت: الحيوان الناطق، وههنا انقطع الحركة الثانية، وحصل المطلوب. وأما الحدس ففيه انتقال الذهن من المطلوب إلى المبادئ دفعة، ومنها إلى المطلوب كذلك. وأكثر ما يكون الحدس عقيب الشوق والتعب، وقد تكون بدونها. والناس مختلفون في الحدس؛ فمنهم من هو قوي الحدس كثيره يحصل له من المطالب أكثرها بالحدس كالمؤيّد بالقوة القدسية كالحكماء والأولياء والأنبياء. ومنهم من هو قليل الحدس ضعيفه. ومنهم من لا حدس له كالمنتهي في البلادة. **ومن هذا يعلم** أن البداهة والنظرية مختلفان بالأشخاص والأوقات، فربّ حدسي عند فاقد القوة القدسية يكون نظريا، وبديهيا عند صاحبها.

ومن هذا يعلم إلخ: اعلم أن اختلاف البداهة والنظرية باختلاف الأشخاص والأوقات على تقدير كونهما صفتين للمعلوم ظاهر، فإن معلوما واحدا يمكن أن يكون حصوله للشخص متوقفا على النظر، فيكون نظريا بالنسبة إليه، وحصوله للآخر غير متوقف عليه؛ فيكون بديهيا بالنظر إليه، وكذلك في الوقتين. وأما على تقدير كونهما صفتين للعلم فمعنى اختلافهما باختلاف الأشخاص والأوقات أن العلم المتعلق بمعلوم واحد ربما يكون بعض أنحائه ضروريا، وبعضه نظريا، يعني أن معلوم هذا العلم قد يكون بديهيا بالعرض بواسطة علم، وقد يكون نظريا بواسطة علم آخر. نعم، من عرف البديهي بما يتوقف حصوله المطلق على النظر، والنظري بما يتوقف مطلق حصوله على النظر، وجعل البداهة والنظرية من أوصاف المعلوم فلا يختلف البداهة والنظرية عنده باختلاف الأشخاص والأوقات أصلا. ثم اعلم أنهم اختلفوا في أن البداهة والنظرية هل هما صفتان للعلم بالذات أو المعلوم بالذات؟ فذهب الأكثرون إلى أنهما صفتان للمعلوم ظنا منهم أن المرتب على النظر ما هو المقصود منه، وليس المقصود تحصيل حقيقية العلم؛ فالبداهة والنظرية ليس من أعراض العلم أوّلا وبالذات. وفيه نظر، والحق أن البداهة والنظرية صفتان للعلم حقيقة وبالذات. والمقصود بالنظر هو العلم بالأشياء أو انكشافه، لا وجود نفس المعلومات إلا بالعرض؛ فعلى هذا لا يمكن أن يكون علم واحد بديهيا ونظريا معا، بل هما مختلفان شخصا. نعم، ذات المعلوم قد تكون بديهية، وقد تكون نظرية معا بمعنى أنه قد يتعلق بها علم لا يتوقف على النظر؛ فتكون بديهية، وقد يتعلق بها علم يتوقف على النظر، فتكون نظرية بالعرض، فتأمل.

ورابعها: **المشاهدات**، وهي قضايا يحكم فيها بواسطة المشاهدة والإحساس.

وهي تنقسم إلى قسمين: الأول: ما شوهد بإحدى الحواس الظاهرة، **وهي خمس**: الباصرة، والسامعة، والشامّة، والذائقة، واللامسة، ويسمى هذا القسم بالحسيات.

والثاني: ما أدرك بالمدركات من الحواس الباطنة التي هي أيضا خمس:

١- **الحس المشترك**: المدرك للصور، ٢- **والخيال**: التي هي خزانة له، ٣- **والوهم**: المدرك للمعاني الشخصية والجزئية، ٤- **والحافظة**: التي هي خزانة للمعاني الجزئية،

المشاهدات إلخ: اعلم أن المشاهدات ثلاثة أقسام: الأول: ما نجده بحواسنا الظاهرة كالحكم بأن الشمس مشرقة، والنار محرقة. والثاني: ما نجده بحواسنا الباطنة كالحكم بأن لنا جوعا وعطشا. الثالث: ما نجده بنفوسنا من غير دخل للآلات، وهي كشعورنا بذواتنا، وبأفعال ذواتنا. والأخيران يسمّيان وجدانيات، هذا إذا لم يكن مدركات العقل الصرف مندرجة في القسم الثاني. وإن أريد بالحس الباطن قوة سوى الحس الظاهر؛ فيدخل مدركات العقل الصرف أيضا في هذا القسم.

وهي خمس إلخ: الباصرة: هي قوة مودّعة في العصبتين المجوّفتين اللتين تتلاقيان، ثم تفترقان ويتناهيان إلى العين، يدرك بها الأضواء، والألوان، والأشكال. والسامعة: قوة مودّعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ، يدرك بها الأصوات بطريق وصول الهواء المتكيّف بكيفية الصوت إليها. والشامّة: قوة مودّعة في الزائدتين النائبتين في مقدّم الدماغ الشبيهتين بحُلمتي الثدي، يدرك بها الروائح بطريق وصول الهواء المتكيّف بكيفية ذي الرائحة إلى الخيشوم. والذائقة: قوة منبتة في العصب المفروش على جرم اللسان، يدرك به الطعوم لمخالطة الرطوبة اللُعابية التي في الفم بالمطعوم، ووصولها إلى العصب. واللامسة: قوة سارية بواسطة الأعصاب في جميع البدن، بها يدرك الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، والخشونة، والملاسة، والصلابة، واللين، وغيرها.

الحس المشترك إلخ: هي القوة التي ترسم فيها صور الجزئيات المحسوسة. ومحله مقدم التجويف الأول من الدماغ. **والخيال إلخ**: هي قوة تحفظ ما يدركه الحس المشترك من صور المحسوسات بعد غيبوبة المادة بحيث يشاهدها الحس المشترك كلما التفت إليها فهي خزانة.

والوهم إلخ: هي قوة مرتبة في أول التجويف الآخر من الدماغ، وهو المدرك للمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات، كالعداوة الجزئية التي تدركها الشاة من الذئب، فيهرب عنه. **والحافظة إلخ**: هي قوة محلها آخر التجويف الآخر من الدماغ، وهي للوهم كالخيال للحس المشترك.

والمتصرفة: التي تتصرف في الصور والمعاني بالتحليل والتركيب. ويسمّى هذا القسم بالوجدانيات، ومدركات العقل الصرف - أعني الكليات - غير مندرج في هذا القسم. مثال القسم الثاني كما حكمنا بأن لنا جوعا أو عطشا. وخامسها التجربيات: وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة تكرار المشاهدة، وعدم التخلف حكما كليا، كالحكم بأن شرب السقمونيا مسهل للصفراء. وسادسها: **المتواترات،** وهي قضايا يحكم بها بواسطة إخبار جماعة يستحيل العقل تواطؤهم على الكذب. واختلفوا في أقل عدد هذه الجماعة. قيل: إن أقله أربعة، وقيل: عشرة، وقيل: أربعون. والأشبه أن هذا العدد يختلف باختلاف حال الذين أخبروه، واختلاف الواقعة، فلا يتعين عدد. والضابطة أن يبلغ إلى حدّ يفيد اليقين. فهذه الستة هي مبادئ البراهين ومقاطع الدليل ومنتهى اليقين.

فائدة: زعم قوم أن المقدمات النقلية لا تستعمل في القياس البرهاني ظنا منهم أن النقل يتطرق إليه الغلط والخطأ من وجوه شتّى، فكيف يكون مبادئ القياس البرهاني الذي يفيد القطع؟ **وإن هذا الظن إثم؛** لأن النقل كثيرا مّا يفيد القطع إذا روعي فيه

والمتصرفه إلخ: هي قوة مودّعة في التجويف الأوسط من شأنها تركيب الصور والمعاني والتفصيل فيها. وهذه القوة تسمّى باعتبار استعمال العقل إياها مفكرة، وباعتبار استعمال الموهم إياها متخيلة. وتفصيل هذه المباحث يطلب من "كتاب الشفاء". **المتواترات إلخ:** اعلم أنه قد اشترط في المتواترات شرائط: الأول: كون المخبر به ممكن الوقوع. الثاني: أن يكون تعدد المخبر بحيث يبلغ في الكثرة إلى حد يمتنع تواطؤهم على الكذب عادة. الثالث: أن يكون ذلك الخبر مستندا إلى الحس؛ فإن التواتر في الأمور العقلية كحدوث العالم و قِدمه لا يفيد اليقين. الرابع استواء الطرفين والوسط، أعني بلوغ جميع طبقات المخبرين في الأول والآخر والوسط بالغا ما بلغ عددا يستحيل اتفاقهم على الكذب عادة. **وإن هذا الظن إثم إلخ:** لأن الدلائل النقلية قد يفيد اليقين بقرائن مشاهدة أو متواترة، وتلك القرائن تدل على انتفاء الاحتمالات. وأما مجرد احتمال المعارض العقلي فلا ينافي القطع بمدلول اللفظ، كما أن احتمال المجاز لا ينافي القطع بكون اللفظ حقيقية.

شرائط، وانضم إليه العقل. **نعم**، لو قيل: إن النقل الصرف بلا اعتبار انضمام العقل معه لا يعتبر ولا يفيد لكان له وجه.

فصل: البرهان قسمان: لمّي وإنّي.

أما اللمّي: فهو الذي يكون الأوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر **في الواقع** كما أنه واسطة في الحكم. يسمى به لإفادته اللمّية والعلّية.

وأما **الإنّي**: فهو الذي يكون الأوسط فيه علة للحكم في الذهن فقط، ولم يكن علة في الواقع، بل قد يكون معلولا له.

مثال اللمّي قولك: "زيد محموم؛ لأنه متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، فزيد محموم"، فكما أن في هذا القياس الأوسط علة لثبوت الحمّى لزيد في ذهنك، كذلك هو علة لوجود الحمّى في الواقع. ومثال الإنّي قولك: "زيد متعفن الأخلاط؛ لأنه محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فزيد متعفن الأخلاط"؛ فوجود الحمّى علة لثبوت كونه متعفن الأخلاط في ذهنك، وليس علة في نفس الأمر، بل عسى أن يكون الأمر في الواقع بالعكس.

نعم إلخ: يعني إن النقل الصرف لا يفيد اليقين؛ فإنه لا بد من صدق المخبر وهو لا يثبت إلا بالعقل وإلا يلزم الدور والتسلسل، فافهم. **في الواقع** إلخ: أي إن كان الأوسط مع كونه علة للحكم في الذهن علة لثبوت الأكبر للأصغر في الخارج أيضا سمّي البرهان برهانا لمّيا؛ لأنه يفيد اللمّية أي العلية، كقولنا: "زيد متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، فزيد محموم"؛ فإن الأوسط وهو "متعفن الأخلاط" كما أنه علة لثبوت نسبة المحمول إلى زيد في الذهن، كذلك علة لثبوت تلك النسبة في نفس الأمر أيضا.

الإنّي إلخ: إنما سمّي إنّيا؛ لأنه يفيد الإنية أي: ثبوت الحكم في الفهم والذهن دون الخارج كقولنا: "زيد محموم، وكل محموم متعفِن الأخلاط، فزيد متعفن الأخلاط"؛ فإن الأوسط وهو "محموم" وإن كان علة لثبوت تعفن الأخلاط في الذهن، إلا أنه ليس علة لها في نفس الأمر، بل الأمر بالعكس.

فصل: القياس **الجدلي** قياس مركب من مقدمات **مشهورة** أو **مسلّمة** عند الخصم، صادقة كانت أو كاذبة.

والأول ما تطابق فيه آراء قوم، إما لمصلحة عامة نحو: العدل حسن، والظلم قبيح، وقتل السارق واجب، أو لرقة قلبية، كقول أهل الهند: "ذبح الحيوان مذموم". أو انفعالات خلقية أو مزاجية، فإن للأمزجة والعادات دخلا عظيما في الاعتقادات، فأصحاب الأمزجة الشديدة يرون الانتقام من أهل الشرارة حسنا، وأصحاب الأمزجة الليّنة يرون العفو خيرا، ولذلك ترى الناس مختلفين في العادات والرسوم، ولكل قوم مشهورات خاصة بهم، وكذا لكل صناعة، فمن مشهورات النحويين: "الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمضاف إليه مجرور" ومن مشهورات الأصوليين: "الأمر للوجوب".

والثاني ما يؤلّف من المسلّمـــات بين المتخاصمين،

الجدلي إلخ: الجدل حجة منتجة على سبيل الشهرة. ولا بد أن تكون مواده مشهورة أو مسلّمة عند الخصم، سواء كانت صادقة أو كاذبة. وكذا هيئته منتجة على سبيل الشهرة أو تسليم الخصم؛ فيجوز استعمال الشكل الثاني من موجبتين إن ظنه الخصم منتجا. كذا في "شرح سلّم العلوم".

مشهورة إلخ: هي القضايا التي تشتهر فيما بين الناس، وهي تختلف بحسب اختلاف الأزمان والأمكنة والأقران. ولكل قوم مشهورات بحسب عادتهم، كقبح ذبح الحيوان عند أهل الهند دون غيرهم. واعلم أنه ربما التبس المشهورات بالأوّليات كما وقع للمعتزلة حتى قالوا: الصدق منجٍ عن النار، والكذب موقع فيها ضروريتان، وليس كذلك، بل إنما علما بالشرع؛ فعليك أن تعلم الفرق بينهما. وهو يحصل بتجريد العقل عما عداه بحيث يخيّل كأنه خُلق الآن؛ فيحتاج في المشهورات إلى البرهان، كما أن رجلا قطع النظر عن الشرع لا يعلم النار فضلا عن كون الصدق منجيا عنها والكذب موقعا فيها. وبأن المشهورات قد تكون باطلة، والأوّليات لا تكون إلا حقة.

مسلّمة إلخ: المسلّمات: هي القضايا التي تسلّم من الخصم؛ فيبني عليها الكلام لإلزام الخصم، سواء كانت مسلّمة فيما بينهما خاصة أو بين علمائهما كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه.

وللمشهورات شبه بالأوّليات، وتجريد الذهن وتدقيق النظر **يفرق بينهما. والغرض من صناعة الجدال** إلزام الخصم أو حفظ الرأي.

فصل: **القياس الخطابي** قياس مفيد للظن، ومقدماته مقبولات مأخوذات ممن **يحسن الظن فيهم** كالأولياء والحكماء.

وأما المأخوذات **من الأنبياء** فليست من الخطابة؛ لأنها أخبارات صادقة من مخبر صادق دل على صدقه المعجزة، ولا مجال للوهم فيها، حتى يتطرق إليه الخطأ والخلل، فالقياس المركب منها برهاني قطعي المقدمات.

يفرق بينهما إلخ: بأن الإنسان لو قدر أنه لو خلق دفعة من غير مشاهدة أحد، وممارسة عمل، ثم عرض هذا القضايا توقف فيها، بخلاف الأوّليات؛ فإنه لم يتوقف فيها. والمشهورات قد تكون حقة وقد تكون باطلة. والأوّليات لا تكون إلا حقة. كذا في "شرح المطالع". **والغرض من صناعة الجدل إلخ**: اعلم أن صناعة الجدل ملكة يقتدر بها على تأليف قياسات جدلية. والغرض من هذه الصناعة إلزام الخصم أو حفظ الرأي؛ وذلك لأن الجدلي إمّا مجيب يحفظ رأيا، ويسمّى ذلك الرأي وضعا، وغاية سعيه أن لا يلزم، وإما سائل يهدم وضعا وغاية سعيه أن يلزم؛ فالمجيب يؤلف قياسات من المشهورات المطلقة حقا كانت أو غير حق. والسائل يؤلّفها مما يتسلمه من المجيب مشهورا كان أو غير مشهور.

القياس الخطابي إلخ: نسبة للخطابة، وهي حجة موجّهة للظن بالنتيجة. والغرض منه الإقناع وترغيب الناس فيما ينفعهم من تهذيب الأخلاق، وأمر الدين والدنيا، كما يفعله الوعّاظ والخطباء. **يحسن الظن فيهم إلخ**: إما لأمر سماوي كالتأييد بالكرامات، أو للاختصاص بمزيد عقل في الناس كالعلماء والحكماء.

من الأنبياء إلخ: نعم، ما صنع المصنف رحمه الله حيث فرّق بين المقدمات المأخوذة من الأنبياء العظام عليهم الصلاة والسلام وبين المأخوذة من الحكماء والأولياء الكرام - قدس أسرارهم - وبعضهم لم يفرقوا. قال في "سلّم العلوم" وشرحه: ومن عدّ المأخوذات من الأنبياء عليهم السلام لا سيّما نبينا محمد صلى الله عليه وسلم منها فقد غلط؛ فإنها من قبيل الفطريات التي قياساتها معها. والقياس أن هذا إخبار مخبر صادق قطعا، وإخباره حق، وعند ذوي العقول الضعيفة حدسيات أو مبرهنات بذلك القياس. وبالجملة عدّ المأخوذات من الأنبياء عليهم السلام من الظنونات سفاهة ظاهرة وجهل عظيم، بل مكاشفات الأولياء صوادق قطعا، وفطريات عند العقول الزكية، ومبرهنات عند العقول الضعيفة بمثل القياس المذكور، لا سيّما مكاشفات الشيخ الأكبر خاتم الولاية المحمدية رضي الله عنه.

أو **مظنونات** يحكم فيها بسبب الرجحان، ويندرج فيها الحدسيّات والتجربيّات، والمتواترات: التي لم تبلغ إلى حدّ الجزم بسبب عدم شعور العلة أو عدم بلوغ عدد المخبرين إلى مبلغ التواتر. ولهذه الصناعة منفعة عظيمة في تنظيم أمور المعاش، وتنسيق أحكام المعاد إما باستعمالها أو بالاحتراز عنها، ولذلك كبار الحكماء يستعملون تلك الصناعة كثيرا، ويعظون بالكلام الخطابي جمّا غفيرا. ولا بدّ أن تكون المقدمات المستعملة فيها **مقنعة للسامعين**، مفيدة للواعظين.

فصل: **القياس الشعري** قياس مؤلّف من **المخيّلات** الصادقة، أو الكاذبة المستحيلة، أو الممكنة المؤثرة في النفس قبضا وبسطا. وللنفس مطاوعة للتخييل كمطاوعته للتصديق، بل أشد منه. والغرض من هذه الصناعة **أن ينفعل النفس** بالترهيب والترغيب، واشترط في الشعر أن يكون الكلام جاريا على قانون اللغة، مشتملا على

مظنونات إلخ: وهي قضايا يحكم بها العقل اتباعا للظن أي: يحكم حكما راجحا مع تجويز نقيضه، كقولك: "فلان يطوف بالليل، وكل من يطوف بالليل فهو سارق، ففلان سارق، وكل حائط ينتشر منه التراب فهو منهدم". **مقنعة للسامعين** إلخ: فيجوز أن تكون استقراء أو تمثيلا أو قياسا فاسدا بشرط كونه مظنون الإنتاج. وأن تكون العبارة ظاهرة الدلالة بحيث يسرع ذهن السامعين إلى معناها.

القياس الشعري إلخ: اعلم أنهم قد اختلفوا في الشعر، فعند القدماء هو كلام مخيّل يقتضي للنفس بسطا أو قبضا. ولم يعتبروا الوزن والقافية، ولا الصدق والكذب فيه، بل مجرد المحاكات المفيدة للتخييل؛ إذ المحاكاة لذيذة كالتصور مثلا. وأما المحدّثون فالشعر عندهم كل كلام موزون يتساوي الأركان مقفّى، ولم يعتبروا وجوب التخييل. **المخيلات** إلخ: هي القضايا التي تخيل فتتأثر النفس منها إما قبضا؛ فتنفر، أو بسطا؛ فترغب، كما إذا قيل: "الخمر ياقوتية حمراء سيالة" انبسطت النفس ورغبت في شربها. وإذا قيل: "العسل مرة مُقيئة" انقبضت ونفرت عن أكلها. **أن ينفعل النفس** إلخ: يعني أن الشاعر يورد المقدّمات المخيّلة على هيأة القياس المنتج للنتيجة؛ لكونها غير مقصودة منه بالذات. إنما المقصود منه الترغيب أو الترهيب؛ فهما بمنـــزلة النتيجة له.

استعارات بديعة رائقة، وتشبيهات أنيقة فائقة بحيث يؤثّر في النفس تأثيرا عجيبا، ويورث فرحا أو يوجب ترحا، ومن ثَـــمّ لا يجوز فيه استعمال الأوّليات الصادقة، **ويستحسن** استعمال المخيّلات الكاذبة، كما قال العارف الكنجوي مخاطبا بولده فلذة كبده:

در شعر مپیچ ودر فن او چوں اکذب اوست احسن او

وكقول القائل يصف الخمر:

لها البدر كأس وهي شمس يديرها هلال وكم يبدو إذا مزجت نجم

وقال الشاعر:

لا تعجبوا من بلى غلالته قد زرّ أزراره على القمر

فشبّه المحبوب بالقمر وقال: "لا تعجبوا من انشقاق غلالته؛ لأنه قمر زرّ عليه الغلالة، وكل قمر كذلك فغلالته تنشق"، ينتج "غلالة المحبوب تنشق". وقد ينتج اجتماع النقيضين نحو: "أنا مضمر الحوائج باللسان مظهرها بالمـــدامع، وكل مضمر الحوائج

استعارات إلخ: الاستعارة في اللغة طلب العارية، وفي الاصطلاح تشبيه الشيء بالشيء في النفس بدون أداة التشبيه. والتشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر في أمر آخر بشرط أن لا يكون على وجه الاستعارة الحقيقية واستعارة الكناية والاستعارة المجردة، الحاصلة بانضمام الكبريات مع الصغريات.

ويستحسن إلخ: لأن الناس أطوع للتخييل منهم للتصديق، ومداره غالبا على الأكاذيب؛ ومن ثَمّ قيل: أحسن الشعراء أكذبه. **لها البدر** إلخ: شبه الشاعر في هذا الشعر - الكأس المملوء بالخمر - بالبدر، وشبّه الخمر بالشمس، والكأس الخالي بالهلال، والزبد الذي ينـــزل في كف اليد وقت خلطها بالماء بالنجوم، ويقول متعجبا بأن الخمر طرف الشمس حيث هلال يبدو منها، وأعجب منه بأن النجوم تغيب عند الشمس، ولكن الخمر شمس تظهر منها النجوم.

لا تعجبوا إلخ: الغلالة: هي شِعار تلبس تحت الثوب والدرع. الأزرار جمع زِرّ - بالكسر - معناه بالهندي "گھنڈی". شبّه المحبوب بالقمر بدون ذكر أداة التشبيه كأنه ادّعى أن المحبوب عين القمر.

صامت، وكل مظهرها متكلم" ينتج "أنا صامت متكلم". **ولا يشترط الوزن** في الشعر عند أرباب الميزان، **نعم، يفيده** حسنا. والكلام الشعري إذا أنشد **بصوت طيّب** ازداد تأثيره في النفوس، حتى ربما يزيل فرط البهجة العمائم عن الرؤوس. والأوائل من الحكماء اليونانيين كانوا أحرص الناس على الشعر.

فصل: القياس **السفسطي**، وهو قياس مركب من **الوهميات** الكاذبة المخترعة **للوهم**، كقياس غير المحسوس على المحسوس، نحو: "كل موجود مشار إليه". وللوهميات مشابهة شديدة بالأوّليات، ....

ولا يشترط الوزن إلخ: اعلم أن قدماء المنطقيين كانوا لا يعتبرون الوزن في حد الشعر، ويقتصرون على التخييل فقط. والمحدثون يعتبرون معه الوزن لكن المنطقي لا نظر له إلا في كونه كلاما مخيّلا.

نعم يفيده إلخ: ومن ثَمّ قيل: إن النظم الموزون يشابه الماء في السلاسة، والهواء في اللطافة، والدرر المنظومة في السلك. **بصوت طيّب إلخ**: هذا غير مشروط فيه بالاتفاق، وإنما هو من العوارض، وإفادته الحسن أمر جليّ يدركه من رقّ طبعه ولطفت شمائله. وأما تأثيره في النفوس فنحن نشاهد أهل الصناعات الشاقة تستعين عليها بالتغني. والإبل عند كلالها ينشطها صوت الحادي والمغني. وشجعان العرب في الحروب تتمثل بالأشعار، وتلقي نفسها عند ذلك في مهالك الأخطار؛ فلا تبالي بمواقع السيوف ولا بوارق الحتوف. وفي جميع ما ذكرنا حكايات ونوادر شُحّنت بها الكتب والدفاتر. **السفسطي إلخ**: نسبة لسوف أسطاء. ومعنى "سوف" الحكمة، ومعنى "أسطاء" التلبيس؛ فمعناه "الحكمة المموّهة".

الوهميات إلخ: وهي القضايا الكاذبة يحكم بها وهم الإنسان في أمور غير محسوسة. **للوهم إلخ**: قد عرفت أن الوهم قوة مرتّبة في أول التجويف الآخر من الدماغ، بها يدرك المعاني الجزئية الموجودة في الجزئيات. ولها سلطان عظيم؛ ومن ثمه يقال: إنها سلطان القُوى الجسمانية ومستخدمها، وهي تقهر قوة العاقلة في أكثر القضايا والأحكام؛ فيحكم على المعقولات بالأحكام المحسوسات، وتوقع النفس في الغلط، فحكمها في المحسوسات صادق نحو: كل جسم في جهة، ويتركب منه السفسطة، بل الوهميات المحسوسة اعتبرت في مبادئ البرهان؛ لكون أحكامها صادقة يصدقها العقل، بخلاف حكمها في المعقولات؛ إذ يحكم عليها بأحكام المحسوسات؛ فيكون كاذبا قطعا كحكمه أن كل موجود مشار إليه، والسفسطة يتركب منها.

ولولا رد العقل والشرع حكم الوهم لدام الالتباس بينهما، أو من الكاذبة المشبهات بالصادقة. وهي قضايا يعتقدها العقل بأنها أولية، أو مشهورة، أو مقبولة، أو مسلّمة؛ لمكان الاشتباه بها **لفظا** أو **معنى** توقع في الغلط. وهذه الصناعة كاذبة، مموِّهة، **غير نافعة** بالذات.

نعم! نافعة بالعرض بأن صاحبها لا يغلط، ولا يغالط، ويقدر على أن يغالط غيره، وأن يمتحن بها، **أو يعانده**، وصاحب هذه الصناعة **إن قابل الحكيم** يسمّى سوفسطائيا، وهذه الصناعة سفسطة أي "حكمة مموّهة ملمّعة"، وإلا فيسمى مشاغبيا، وهذه **مشاغبة**. وعلى التقديرين فصاحبه غالط في نفسه مغالط لغيره، **وصناعته مغالطة**، وهي قياس فاسد إما من جهة المادة فقط، أو من جهة الصورة فقط، أو كليهما.

فصل: في أسباب الغلط. اعلم أن أسباب الغلط مع كثرتها راجعة إلى أمرين: أحدهما: سوء الفهم فقط.

ولولا رد إلخ: أي لو لم يرد العقل الصرف والشرع أحكام الوهم بقي الالتباس بين الوهميات والأوليات، ولا يتميز أحدهما عن الآخر أبدا؛ ولذا ترى أكثر منهمكا في الأوهام الباطلة، ولا يتصور النجاة عنها إلا بتأييد من الله تعالى. **لفظا إلخ:** كما تقول لعين الماء: هذه عين، وكل عين يستضيء بها العالم. **معنىً إلخ:** مثلا تقول لصورة الفرس المنقوشة على الجدار: هذه فرس، وكل فرس صاهل، فهذا صاهل. **غير نافعة إلخ:** والغرض منه تغليط الخصم امتحانا، أو الاجتناب عن هذه الأقيسة، والاحتراز عن الوقوع في الغلط. **أو يعانده إلخ:** هذا إذا كان الباعث عليه الأغراض الفاسدة والاعتقادات الباطلة.

إن قابل الحكيم إلخ: أي المغالط، إن قابل الحكيم المبرهن فيريد تغليطه فسوفسطائي. والقياس السوفسطائي: ما مقدماته مشبهات بالقضايا الواجبة القبول. والقياس المشاغبي: ما مقدماته مشبهات بالمشهورات. والغرض من استعمال هذين القياسين تغليط الخصم ودفعه. وأعظم فائدتهما معرفتهما للاجتناب عنهما. **مشاغبة إلخ:** المشاغبة بايك ديگر برانگيختن. **وصناعته مغالطة إلخ:** قال بعض المحققين: إن المغالطة لها سبب فاعلي: هو العقل الناقص أو الوهم الزائغ، وسبب غائي: هو شهرة عند الناس بمُراءاة، ويعظمهم إياه، والنظر إليه بعين التوقير والرياسة.=

وثانيهما: اشتباه الكواذب بالصوادق، والأول إنما يكون بسبب **انغماس النفس** في ظلمات الوهم حتى يستيقن الكواذب صادقة، بل ضرورية. نحو: "كل ماليس بمبصر ليس بجسم، فالهواء ليس بجسم". وأما الثاني ففيه تفصيل على ما سيأتي. وقال بعض المحققين: ترجع إلى أمر واحد، وهو عدم التميّز بين الشيء وشبهه فقط.

فصل: عدم التميّز بين الشيء وشبهه ينقسم إلى ما يتعلّق بالألفاظ وإلى ما يتعلق بالمعاني. القسم الأول - أعني ما يتعلق - بالألفاظ قسمان: الأول: ما يتعلق بالألفاظ لا من جهة التركيب. والثاني: ما يتعلق بها من حيث التركيب. ثم المتعلق بالألفاظ من جهة الأول قسمان: الأول ما يتعلّق بالألفاظ أنفسها، وذلك بأن يكون الألفاظ مختلفة في الدلالة، فيقع فيه الاشتباه فيما هو المراد، كالغلط الواقع بسبب كون اللفظ **مشتركا**

= و"السبب الصوري" لها هو الكذب والخيانة في الباطن، والتشبه بزيّ العلماء والحكماء في الظاهر بالكلام المزخرف، والمنطق المزوّر. والسبب المادي: هو القضايا الكاذبة التي تشبه بالصادقة.

انغماس النفس إلخ: قال عمدة الأذكياء مولانا بحر العلوم في "شرح سلم العلوم": والسبب في ذلك انغماس النفس في الظلمة المادية، واستيلاء الوهم على العقل، وتسخيره إياه حتى يظن بل يتيقن الكواذب ضرورية، فتارة يظن قضية كاذبة أولية؛ فيستنتج منها نتيجة، وربما يظنّها متواترة. والطريق في التمييز بين الكاذب والضروري بجمع العقل الصرف الغير المشوّب بالوهم مقدمات ضرورية عنده لا ينازع الوهم العقل؛ فيستنتج منها خلاف تلك القضية؛ فيعلم أنها من أغلاط الوهم، وبالجملة فالمخلص بتجريد العقل عن الوهم والتفكر التام حتى يتميّز الكاذب من الضروري والنقض والاستدلال على خلافه. وفي الاشتباه بالتواتر ملاحظة القرون، هـذا والتمييز بين الضروري وأغلاط الوهم عسير جدا، لا يتيسّر إلا لمن أعطاه الله القلب السليم. ذلك فضل الله يؤتيه من يشآء، والله ذو الفضل العظيم. والمخالص التي ذكروها لا تبقى المواظبة عليها؛ فلذا ترى العلماء العظام يُخطؤون فيه. والمخلص الكامل ما واظب عليه الصوفية الكرام من المجاهدات، وذكر الله على الدوام حتى تصير القضايا عندهم فطريات، بل أجلى منها. ثم من أسباب الغلط التشتيت وزيادة الكلام، والتطويل من غير طائل، والمزاج في أثناء البحث وغير ذلك، ملخّصا. وإن شئت مزيد تفصيل هذه الصناعة، بل الصناعات كلها فعليك بمطالعة "كتاب الشفاء". **مشتركا إلخ:** المشترك ما وضع لمعنىً كثير بوضع متعدد، كلفظ "العين".

لفظيا بين معنيين أو أكثر، وكون أحد معانيه حقيقيا والآخر **مجازيا**. ويندرج فيه الاستعارة وأمثالها، وكل ذلك يسمى بالاشتراك اللفظي، كما تقول لعين الماء: "هذه عين، وكل عين يستضيء بها العالم، فهذه العين يستضيء بها العالم"، أو تقول: "زيد أسد وكل أسد له **مخالب**، فزيد له مخالب". والغلط في الأول كون لفظ العين مشتركا لفظيا بين عين الماء والشمس، وفي الثاني كون إطلاق لفظ الأسد على زيد مجازيا، وعلى الحيوان المفترس حقيقيا. والثاني ما يتعلّق بالألفاظ بسبب التصريف كالاشتباه الواقع في لفظ "المختار"، فإنه إذا كان بمعنى الفاعل كان أصله مُختيِرا - بكسر الياء - وإذا كان بمعنى المفعول كان أصله مُختيَرا - بفتحها - أو **بسبب الإعجام** والإعراب، كما يقول القائل: **"غلام حسن"** من غير إعراب؛ فيظن تارة تركيبا توصيفيا، والأخرى

مجازيا إلخ: أي المعنى الغير الموضوع له اللفظ، بل استعمل في هذا المعنى لمناسبة بينه وبين المعنى الموضوع له، كلفظ "الأسد" للرجل الشجاع. **مخالب** إلخ: المخالب جمع مخلب معناه بالفارسية **چنگال شیر**.

بسبب الإعجام إلخ: أي: عدم التمييز الذي يتعلق بالألفاظ قد يكون بسبب الإعجام أي النقط، كما في "حـــر الحــر حـــر حـــر"؛ لأن هذه الألفاظ عند الإهمال تحتمل معنى غير مقصود، والأصل فيها أن كل مقام تجتمع فيه أربعة ألفاظ مهملة يعجم أول كل لفظ وآخر الثاني إعجاما فوقيا، ويعجم ثاني الأولين ورابع الأربعة بنقطتين إعجاما تحتيا، وبذلك يتعين المقصود يعني خبر الخبز خير خبر.

وكذلك "فمر بر" عند الإهمال يحتمل معنيين: الأوّل: "قفيز برّ" أي ميزان للبر يسع اثني عشرة صاعا، وهذا المعنى هو المقصود. الثاني: "فقيــر بز" أي فقير ثوب، يعني فقير لا يجد اللباس، وهذا المعنى ليس بمقصود.

وكذلك حال المميز أي كل كلمة يوجد فيه التباس بسبب خطّ الكتابة إذا كتب غير موافق لخطّه لا يفهم معناه، مثلا: "الشطرنج أبا حنيفةً وهو الشافعي" إذا كتب هكذا لا يفهم معناه أصلاً؛ لأنه كتب غير موافق لخطّه، وإن كتب موافقا لخطّه مثلا: "الشطرنج أباحني فتىً وهو الشافعيّ" فمعناه وتركيبه واضح، أي إن فتىً جعل الشطرنج مباحا لي وهو الشافعي. **غلام حسن** إلخ: أي كقول القائل للغلام الحسِين: هذا الغلام غلام حسن، وكل غلام حسن قبيح، فهذا الغلام قبيح. فإن الأوسط في الصغرى مركب توصيفي، وفي الكبرى إضافي. وكذا الحسن في الأول صفة وفي الثاني عَلم.

تركيبا إضافيا. والمتعلق بالألفاظ من جهة التركيب، فإما بالنظر إلى اختلاف المرجع نحو: "ما يعلمه الحكيم فهو يعمل بما يعلمه" **فإن عاد الضمير** إلى الحكيم صدق، وإلا كذب. وإما بإفراد المركب نحو: "النارنج حلو حامض" صادق، وإن أفرد وقيل: "هذا حلو وحامض" لم يصدق. وإما بجمع المنفصل نحو: "زيد طبيب وماهر" صدق، وإن جُمع وقيل: "طبيب ماهر" كذب.

فصل في **الأغاليط** التي تقع بسبب المعنى: وهذا أيضا أقسام؛ لأنها إما من جهة المادة أو من جهة الصورة. أما من جهة المادة كما يكون بحيث إذا رتّب المعاني فيه على وجه يكون صادقا لم يكن قياسا. وإذا رتّب على وجه يكون قياسا لم يكن صادقا كقولك: "الإنسان ناطق من حيث هو ناطق، ولا شيء من الناطق من حيث هو ناطق بحيوان؛ فلا شيء من الإنسان بحيوان"؛ إذ **مع اعتبار قيد** "من حيث هو ناطق"

فإن عاد الضمير: أي: إن عاد الضمير المرفوع المستتر في "بما يعلمه" إلى الحكيم صدق، وإلا أي: وإن لم يرجع إلى الحكيم، بل إلى الموصول الذي في "بما يعلمه" كذب؛ لأن المعنى على هذا أن عمل الحكيم بسبب أن العمل يعلم الحكيم، وهذا ليس بصحيح؛ لأن العلم من صفات ذوي العقول، والعمل ليس من ذوي العقول.

الأغاليط: هي جمع أغلوطة بمعنى ما يغلط به كالأعجوبة والأضحوكة.

مع اعتبار قيد إلخ: يعني إذا أثبت قيد "من حيث هو ناطق" في المقدمتين، أعني الصغرى والكبرى، فهو يقتضي كذب الصغرى؛ لأن الناطق ذاتي للإنسان، وثبوت الذاتيات للذات لا يكون بعلة لما يلزم معلولية الذاتيات، وهو باطل. وإن حذف القيد من المقدمتين فهو يقتضي كذب الكبرى؛ لأن الناطق فصل للإنسان، والحيوان جنسه، وسلب جنس ماهية عن فصلها لا يصح. وإن حذف من الصغرى، وأثبت في الكبرى ليكونا صادقتين اختلت صورة القياس لعدم اشتراك الحد الأوسط؛ لأن الأوسط الذي في الصغرى غير مُحيّث، وفي الكبرى مُحيّث؛ فلا يتعدّى حكم الأصغر إلى الأكبر؛ فلا تحصل النتيجة. ومثل هذا قولهم: "الغَلْط (بسكون اللام) غَلَطٌ (بفتح اللام)، والْغَلَطُ صحيح". فإن أُخذ موضوع الكبرى لفظ الغلط صدقت الكبرى، لكن اختلّت صورة القياس لعدم تكرار الحد الأوسط؛ لأن الشكل شكل أول. وللأوسط في الصغرى أي: الغلط الثاني بمعنى ما صدق عليه الغلط، وإن =

يكذب الصغرى، ومع حذفه عنها يكذب الكبرى. وإن حذف من الصغرى وأثبت في الكبرى يلزم اختلال هيأة القياس لعدم الاشتراك. وأما التي من جهة الصورة فكما يكون على هيأة غير ناتجة.

وجميع ذلك سوء التأليف كقول القائل: "الزمان محيط بالحوادث، والفلك محيط بها أيضا" ينتج "فالزمان هو الفلك"، وهو شكل ثانٍ وقد فات فيه شرط اختلاف المقدمتين إيجابا و سلبا؛ لكونهما موجبتين ههنا.

والآن نذكر بعض المغالطات التي سبب وقوعها فساد الصورة، فنقول: من المغالطات الصورية **المصادرة** على المطلوب نحو: "زيد إنسان؛ لأنه بشر، وكل بشر إنسان". ومنها أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات **نحو: "الجالس في السفينة** متحرك، وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد".

= أخذ ما صدق عليه الغلط كانت الهيأة هيأة قياس، لكن يكون الكبرى كاذبة، فاحفظ.

المصادرة إلخ: المصادرة: *خون كسى را بحال او فروختن*، كذا في "الصراح". وفي اصطلاحهم: أخذ النتيجة بعينها في القياس. وبعبارة أخرى جعل المدعى جزء القياس أو عينه أو جزء ما يتوقّف عليه الدليل أو عينه. وههنا المدعى قوله: "زيد إنسان"، وهو جعل صغرى القياس؛ لأن الإنسان هو البشر. وقد زعم بعضهم ومنهم الشيخ المقتول والإمام الرازي: أن المصادرة على المطلوب من الأغلاط التي يتعلق بالمادة. وقال بعضهم كالمحقق الطوسي وأتباعه: أن الخلل فيها راجع إلى الصورة دون المادة. ولعل التحقيق ما أفاد العلامة الشيرازي في "شرح حكمة الإشراق": أن الخلل في المصادرة على المطلوب ليس من جهة مادة القياس ولا من جهة صورة؛ فإن المادة صادقة والصورة صحيحة، بل الخلل فيه أن القول اللازم من القياس: ليس قولا آخر غير المقدمات مع أن الواجب كونه كذلك.

نحو: الجالس في السفينة إلخ: فساده ظاهر؛ لأن المتحرك في الصغرى معناه متحرك حركة عرضية. وفي الكبرى معناه متحرك حركة ذاتية؛ فلم يتكرر الأوسط؛ ففسد القياس من حيث الصورة. هذا ما قصده المصنف رحمه الله، لكن إن أريد بالمتحرك في المقدمتين المتحرك حركة ذاتية أو المتحرك حركة عرضية فيفسد القياس من حيث المادة لكذب الصغرى أو الكبرى.

ومنها: أن لا يتكرر الأوسط بتمامه كما يقال: "الإنسان له شَعر، وكل شعر ينبت" ينتج "الإنسان ينبت"؛ فإن الأوسط له الشعر، ولم يجعل بتمامه موضوع الكبرى، ومنها: أن لا يكون الأوسط متشابها في المقدمتين لاختلافه بالقوة والفعل نحو قوله: "الساكت متكلم، والمتكلم ليس بساكت" ينتج "الساكت ليس بساكت" ومنها: اختلاف التركيب بسبب شك، وقع بأن القيد من الموضوع أو من المحمول كقولهم: "الإنسان وحده. ضاحك، وكل ضاحك حيوان" ينتج "الإنسان وحده حيوان" والغلط إنما نشأ من توهم أن لفظة "وحده" جزء من الموضوع، ولو جعل جزء من المحمول وقيل: "الإنسان هو وحده ضاحك، وكل ما هو وحده ضاحك فهو حيوان" لصدقت النتيجة؛ لأنها إذ ذاك الإنسان حيوان؛ **فالغلط في هذا المثال** بسبب سوء اعتبار الحمل. ومنها: أن لا يكون الأكبر محمولا على جميع أفراد الأوسط في الكبرى، وذلك كما تقول: "كل إنسان حيوان، والحيوان عام، أو جنس، أو مقول على كثيرين مختلفي الحقيقة" فينتج "كل إنسان عام، أو جنس، أو مقول على كثيرين مختلفي الحقيقة"، وهو باطل قطعا. والسبب في الغلط إنما هو **إهمال كلية الكبرى**؛ إذ

فالغلط في هذا المثال إلخ: يعني أن المغالطة في هذا المثال إنما وقعت بسبب سوء اعتبار حمل الأوسط على الأصغر؛ لأن في الحقيقة الصغرى مركبة من موجبة وسالبة بسبب انضمام الوحدة إلى الإنسان؛ فالموجبة "الإنسان ضاحك"، والسالبة "لا شيء غير الإنسان ضاحكاً" فالقضية الموجبة ينتج مع الكبرى نتيجة صادقة، والثانية مع الكبرى ليست على تأليف منتج فالغلط إنما نشأ من القضية الثانية. والحاصل: أن الصغرى قضيتان وأخذت واحدة فوقع الغلط. وهذا الغلط يسمّى باعتبار الحدود سوء اعتبار الحمل. **إهمال كلية الكبرى إلخ:** أي: يشترط في الشكل الأول كلية الكبرى، وهو مفقود ههنا؛ لأنه حكم في الكبرى على طبيعة الحيوان لا على أفراده. وفي الصغرى قد حكم على كل فرد الإنسان بالحيوانية، فلا يتعدى حكم الأكبر على الأصغر.

الكبرى طبعية فلا يتعدى الحكم. ومنها: ما يقع بسبب تقدم الروابط وتأخرها عن السلوب، وكذا تقدم الجهة على السلوب وتأخرها عنها، نحو: "**زيد ليس هو بقائم،** وزيد هو ليس بقائم"، وبالضرورة أن لا يكون، وليس بالضرورة أن يكون، ولا يلزم أن يكون، ويلزم أن لا يكون. وتكثر السلوب **من هذا الباب**؛ فإن مراتب الشفعية كسلب سلبٍ، وسلب سلب سلب سلبٍ **إثبات**، والوترية كسلب سلب السلب وغيرها سلب. ومنها: **أخذ الاعتبارات الذهنية** والمحمولات العقلية أمورا عينية، خارجية كما إذا قيل: إن الإنسان كلي؛ فيظن أنه في الأعيان كذلك، وليس هذا الظن بصواب؛ **فإن الكلية** إنما تعرض الأشياء في الذهن دون الخارج. ومن هذا التحقيق ينحل أغلوطة أخرى، تقريره أن يقال: **الممتنع موجود**؛ لأنه إن امتنع شيء في الخارج لكان

زيد ليس هو بقائم إلخ: هذه القضية لتقدم حرف السلب على الرابط معدولة. وزيد هو ليس بقائم لتقدم الرابط على السلب سالبة. وقوله: بالضرورة أن لا يكون أي "شريك الباريء ممتنع، سالبة لتقديم الجهة على السلب وقوله: ليس بالضرورة أن يكون أي الكاتب متحرك الأصابع سالبة، لكن الأول يصدق على الممتنع وهذا لا على الممتنع، بل على الممكن.

من هذا الباب إلخ: أي من المغالطات الصورية فأخذ السلوب الوترية مقام السلوب الشفعية خطأ؛ لأن الأولى سالبة، والثانية موجبة. **إثبات إلخ**: لأن السلب سلب الشيء إثبات في المرتبتين الشفعيتين كان أوفى المراتب الشفعات. وإذا أدخل السلب على المراتب الشفعية حصلت السلوب الوترية، وهي سلب؛ لأنه إذا كان سلب سلب الشيء إثباتا كان سلبه سلبا لا محالة. **أخذ الاعتبارات الذهنية إلخ**: كقولك: الحدوث حادث، وكل حادث فله حدوث، فالحدوث له حدوث؛ فإن الحدوث أمر ذهني أخذ مكان الخارجي، فحكم عليه بالحدوث.

فإن الكلية إلخ: أي الكلية إنما تعرض الأشياء في الذهن؛ لأنها من العوارض الذهنية التي خصوص الوجود الذهني شرط لعروضها، والقضايا التي محمولاتها الكلية ذهنيات، فتدبر. **الممتنع موجود إلخ**: وصورة القياس هكذا: إن امتنع شيء في الخارج لكان امتناعه حاصلا في الخارج، وكل ما كان امتناعه حاصلا في الخارج كان موجودا في الخارج.

امتناعه حاصلا في الخارج، فيكون الممتنع موجودا في الخارج، فيلزم وجود الممتنع، وهو باطل قطعا. **وجه الانحلال**: أن الامتناع اعتبار ذهني، لا يلزم من اتصاف شيء به وجوده في الخارج، ليلزم وجود المتصف به في الخارج. ومنها: أخذ مثال الشيء مكانه كما تقول لمثال النار: إنه نار، وكل نار محرق، فهو محرق. وهذا الاشتباه هو الذي احتج به **المنكرون للوجود الذهني** حيث قالوا: لو حصلت الأشياء بأنفسها لزم

وجه الانحلال إلخ: قال الشارح: هذا مأخوذ مما قال العلامة الشيرازي في" شرح حكمة الإشراق": إن الغلط في قولنا: لو كان الشيء ممتنعا في الخارج لكان امتناعه حاصلا في الخارج؛ فيكون الممتنع موجودا؛ لأن الامتناع اعتبار ذهني، ولا يلزم من اتصاف شيء به وجوده في الخارج ليلزم وجود المتصف به فيه، وهو من باب سوء اعتبار الحمل له.

المنكرون للوجود الذهني إلخ: اعلم أن الحكماء وغيرهم متفقون على أن النار مثلا لها وجود به يترتب عليها أحكامها، ويصدر عنها آثارها من الإحراق والإضاءة وغيرهما، وهذا هو الوجود الخارجي العيني. واختلفوا في أن لها وجودا آخر غير الوجود الخارجي أم لا؟ فذهب الحكماء إلى أن لها وجودا ذهنيا أيضا يقال له: الوجود الظلي. وأثبتوا بأنا نتصور الممتنع، واجتماع النقيضين وغيرهما لا وجود له في الخارج، ونحكم عليها بأحكام ثابتة صادقة كالإمكان العام وغيرها. والحكم بالأحكام الثابتة عليها يقتضي ثبوتها في نفس الأمر، وليس لها ثبوت في الخارج؛ فلا بدّ أن يكون في الذهن وهو المطلوب. وبأن من المفهومات ما هو متّصف بالكلية التي هي صفة ثبوتية مقتضية لوجود الموصوف لها، وكل موجود في الخارج فهو جزئي؛ فيكون المتصف بالكلي موجودا في الذهن. واعترض المتكلمون النافون بالوجود الذهني بأنه لو اقتضى تصور الشيء حصوله في الذهن لزم كون الذهن حارّا أو باردا، فإذا تصورنا الحرارة والبرودة حصلنا في ذهننا ولا معنى للحار والبارد إلا ما فيه الحرارة والبرودة، وبأن حصول حقيقة الجبل والسماء مع عظمها في ذهننا غير معقول؟ وأجاب الحكماء منهما: بأن الحاصل في الذهن صورة ذهنية موجودة بوجود ظلي لا هويّة عينية موجودة بوجود أصيل. والحار ما يقوم به هويّة الحرارة وماهيتها موجودة بوجودة عيني، لا ما يقوم به ماهية الحرارة موجودة بوجود ذهني. وبأن ما يمتنع حصوله في الذهن هو هوية الجبل والسماء؛ فإن هوياتهما موجودة بوجود خارجي يمتنع أن يحصل في أذهاننا. وأما مفهوماتها الكلية وماهياتها الموجودة بوجودات ظلية لا يمتنع حصولها في الذهن؛ إذ ليست موصوفة بصفات تلك الهويات. ثم لا يخفى عليك أن بعضا من المتكلمين كالإمام وتابعيه لم ينكروا بالوجود الذهني.

احتراق الذهن عند تصور النار، واحتراقه عند تصور الجبل، واتصافه بالبياض والسواد عند تصورهما، وهكذا، **وحلّه**: أنه من باب أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات، يعني أن الإحراق والخرق وغيرهما من العوارض التي تلحق الشيء إذا وجد بوجود أصلي خارجي، وليست من العوارض للوجود **الظلي الذهني**. ومنها: أخذ جزء العلة مكان العلة كما إذا حمل سبعون رجلا حجرا ثقيلا سبعين فرسخا مثلا، فيتوهم أن الواحد منهم يحمله فرسخا واحدا. ومنها: إجراء طريق الأولوية عند الاختلاف كما تقول: الإنسان ليس بأولى بإضافة النفس الناطقة من العصفور بعد ما اشتركا في الحيوانية. ومنها: ما وقع من قلة المبالاة بالحيثيات وترك الاعتناء بها كقول القائل: كل أبيض دخل في حقيقته البياض، وزيد أبيض؛ فيلزم دخول البياض في حقيقته. ومنشأ الغلط فيه أن البياض داخل في مفهوم الأبيض من حيث إنه أبيض، لا من حيث إنه حيوان وإنسان. ومنها قولهم: مماثل المماثلِ مماثل نحو: الإنسان مماثل للنخلة، والنخلة مماثلة للحجر في كونه غير ذي نَفَس؛ فيلزم كون زيد جمادا. ووجه التغليط فيه أن مماثلة النخلة للإنسان في أمر وهو الطول مثلا، ومماثلتها

وحله إلخ: والجواب الآخر غير الحل الذي ذكره المصنف رحمه الله أنا نمنع الملازمة فإن حصول النار بنفسها في الذهن، وكذلك وجود الجبل فيه لا يلزمه الإحراق والإخراق؛ لأنها من شأن الماديات، والذهن ليس بمادي، بل جوهر مجرد.
الظلي الذهني إلخ: قد عرفت مما سبق منا أن للشيء وجودين: وجود يترتب عليه الآثار، ووجود لا يترتب هي عليه. والوجود الأول يقال له: الوجود الخارجي، والثاني يقال له: الوجود الظلي الذهني. فالشيء إذا كان موجودا في الذهن وقائما به قياما أصليا خارجيا على النحو الأول يكون الذهن متصفا به، وإن قام قياما ظليا غير خارجي فلذلك لا يوجب الاتصاف. فاعلم أن الموجود في الذهن وإن كان ماهية النار مثلا، لكنها موجودة بوجود ظلّي، وكون محلها موصوفا بها من أحكامها المتعلقة بوجودها العيني، فافهم.

للحجر في شيء آخر. ومما يوقع في الغلط أخذا لعدم المقابل للملكة مكان الضد والنقيض، كالسكون فإنه عدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك، كالعمى فإنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا، **فيظن** أن المجرد ساكنة، والجدار أعمى. **ومن المغالطات المشهورة** قولهم: "لا يمكن تحصيل المجهول؛ لأن ذلك المجهول إذا حصل فيما يعرف أنه مطلوبك، فلا بدّ من بقاء الجهل أو وجود العلم قبله حتى تعرف أنه هو، وعلى التقديرين يمتنع تحصيله، أما على الأول فلاستحالة معرفته إذا وجد، وأما على الثاني فلامتناع تحصيل الحاصل، **والجواب** أن المطلوب معلوم من وجه ومجهول من وجه، فبعد حصول المجهول يعلم بالوجه المعلوم المخصص أنه المطلوب، وهذا كمثل عبد آبق إذا وجد، فإنه كان معلوم الذات مجهول المكان. فبعد ما وجد عرفتَ بما كنت عارفا به من ذاته وصورته أنه آبقك.

أغلوطة: لو لم يصدق قضية لم يصدق زيد قائم، وكلما لم يصدق "زيد قائم" صدق نقيضه - أعني "زيد ليس بقائم" - ينتج "كلما لم يصدق قضيته صدق "زيد ليس بقائم"

فيظن إلخ: وهذا الظن ليس بصواب؛ لأن المجردات ليس من شأنها الحركة، وإنما هي من شأن الجسم. والجدار ليس شأنه البصر، وإنما هو من شأن الحيوان؛ فالسكون والعمى لا يكونان من صفات المجردات والجدار.

ومن المغالطات المشهورة إلخ: يعني أنه إذا كان المطلوب معلوما فلا وجه بطلبه. وإن كان مجهولا فلم يعرف أنه المطلوب حين حصوله كعبد آبق ينشده من لا يعرفه، فلو وجده فلم يعرف أنه العبد الآبق الذي كان في طلبه. **والجواب إلخ:** حاصله: أنا لا نسلم أن المطلوب إما معلوم مطلقا أو مجهول مطلقا حتى يلزم تحصيل الحاصل أو طلب المجهول المطلق، بل يجوز أن يكون معلوما من وجه ومجهولا من وجه أي من حيث نفس حقيقته، فيطلب العلم بها بالكسب، كما إذا علمنا الإنسان بوجه الكاتب، وبعد علمه بهذا الوجه قصدنا علم حقيقته، فهو معلوم من وجه، وصالح لأن يطلب حقيقته، فإذا انتقلنا منه إلى مباديه، ثم منها إليه حصل لها العلم بحقيقته، وصار الوجه المجهول معلوما، فلا يلزم تحصيل الحاصل ولا طلب المجهول المطلق، فافهم.

مع أنها قضية من القضايا، والحل أن التقادير المأخوذة في الكبرى - أعني قولك: كلما لم يصدق "زيد قائم" صدق نقيضه، أعني "زيد ليس بقائم" - إن كانت واقعية فصدقها مسلّم، **لكن لا اندراج**؛ إذ الحكم في الصغرى إنما هو على التقادير الفرضية الغير الواقعية ضرورة أن عدم صدق قضية من القضايا من الممتنعات ضرورة أن قولنا: "الواجب موجود، أو سميع، أو بصير" واجب الصدق؛ فيكون **عدم صدقها** محالا. وإن كانت تقادير الكبرى **أعمّ** منعنا الكلية؛ إذ كذب الشيء إنما يستلزم صدق نقيضه بحسب الواقع؛ فإنه جاز على تقدير المحال أن يكذب النقيضان معا؛ لأن المحال جاز أن يستلزم محالا آخر. ويقرب من هذه الأغلوطة **المغالطة العامة الورود** التي يمكن أن يثبت بها أيّ مطلوب أردت، صادقا كان أو كاذبا، فنقول: المدّعى ثابت؛ لأنه لو لم يكن المدعى ثابتا كان **نقيضه ثابتا**، وكلما كان نقيضه ثابتا كان شيء من الأشياء ثابتا" يُنتج "لو لم يكن المدعى ثابتا كان شيء من الأشياء ثابتا".

لكن لا اندراج إلخ: يعني لو اعتبرت في الكبرى التقادير الواقعية فتصدق، لكن لا يندرج الأصغر تحت الأكبر؛ لأن الحكم في الكبرى على التقادير الواقعية، وفي الصغرى على التقادير الفرضية الممتنعة.

عدم صدقها إلخ: أي عدم صدق قضية من القضايا يكون محالا لـــ"كون الواجب موجودا" قضية واجب الصدق. **أعمّ إلخ:** أي أعمّ أن تكون تقادير الكبرى واقعية أو غير واقعية، فيحصل اندراج الأصغر تحت الأكبر، لكن لا تكون الكبرى كلية؛ لأن الحكم في الكبرى بأن كلما لم يصدق "زيد قائم" صدق نقيضه على التقدير الواقعي فقط؛ إذ على التقدير الممتنع يجوز ارتفاع النقيضين واجتماعهما.

المغالطة العامة الورود إلخ: قال بعض أهل التحقيق: إن هذه المغالطة ليست عامة الورود، بل إنما يرد على القاعدة القائلة أن الموجبة الكلية تنعكس بعكس النقيض الأخص من نقيض الأعم، وإنه مخصوص بما سوى نقائض الأمور العامة أو على إنتاج اللزوميتين لزومية. **نقيضه ثابتا إلخ:** لأنه لو لم يثبت لزم ارتفاع النقيضين وهو محال.

وينعكس بعكس النقيض "لو لم يكن شيء من الأشياء ثابتا كان المدعى ثابتا مع أنه شيء من الأشياء"، **هذا خلف**؟ وتحير العقلاء في حله، فمن قائل يقول: إنا لا نسلم أن تلك الشرطية تنعكس بهذا العكس إلى هذه الشرطية، **كيف** والشيئان في الأصل والعكس **مختلفان بالعموم والخصوص**، بل عكس هذه الشرطية قولنا: "كلما لم يكن ذلك الشيء ثابتا كان المدّعى ثابتا" وهو حق. وإن شئت قلت بتقرير آخر: إن عكس تلك الشرطية لو لم يكن شيء من الأشياء ثابتا في ضمن نقيض المدعى كان المدعى ثابتا"؟ **ومن مجيب يجيب**: بأن المقدم في العكس محال، والمحال جاز أن يستلزم نقيضه، فلا خلف. وقد وقع الإطناب في تفصيل هذا الباب؛ لما أن الرسائل المدوّنة في هذا الفن التي جرت في زماني هذا عادة قراءتها خالية عن تفصيل باب المغالطة، فرأيت أن أوشِح بذكره رسالتي هذه؛ لتكون نافعة للمتعلمين، مفيدة للطالبين.

وينعكس بعكس النقيض إلخ: أي على طور القدماء، وهو جعل نقيض الجزء الأول من القضية ثانيا، ونقيض الجزء الثاني أولا. **هذا خلف** إلخ: لأنه يستلزم ثبوت المدعى على تقدير انتفائه فبطل العكس، وهو يستلزم بطلان النتيجة. وهو - أي الخلف - لا يلزم من صورة القياس؛ لأنها بديهية الإنتاج، ولا من مقدمتيه؛ فتعين أنه لزم من فرض صدق نقيض المدعى فيكون باطلا؛ فيكون المدعى حقا.

كيف إلخ: يعني أنه لا بد أن يكون الشيء في الأصل والعكس مأخوذا على نحو واحد. والشيء الذي أخذ في الأصل وهو قولنا: كلما لم يكن المدعى ثابتا كان شيء من الأشياء ثابتا خاص؛ إذ هو في قوة قولنا: كلما لم يكن المدعى ثابتا كان نقيضه ثابتا، فلا بد من أن يؤخذ في العكس أيضا كذلك، فيكون معناه كلما لم يكن نقيض المدعى ثابتا كان المدعى ثابتا، وهذا صادق. ومنشأ الغلط أنه أخذ الشيء في الأصل على وجه العموم، وفي العكس على وجه الخصوص.

مختلفان بالعموم والخصوص إلخ: أي لفظ الشيء الذي في النتيجة أخص؛ لأن المراد بها هو نقيض النتيجة، والشيء في العكس على عمومه. **ومن مجيب يجيب** إلخ: يعني أنا لا نسلم بطلان عكس النقيض، وهو قولنا: كلما لم يكن شيء من الأشياء ثابتا كان المدعى ثابتا؛ لأن المقدم فيه محال، والمحال جاز أن يستلزم محالا آخر.

فصل: ولا بدّ أن يعلم أنه إذا كان إحدى مقدمتي القياس غير برهانية، بل كانت جدلية، أو خطابية، أو شعرية، أو غيرها كان القياس أيضا غير برهاني، وكذا الكلام في القياس الجدلي ونظائره، وبالجملة **المؤلّف من الراجح** والمرجوح مرجوح. وههنا قد تمّ بحث الصناعات الخمس، وبه تمّ مقاصد الفن بنوعيه، أعني الموصل إلى التصور والموصل إلى التصديق.

خاتمـــة

لكل علم ثلاث أمور: **أحدها: الموضوع**، وهو ما يبحث في العلم عن عوارضه ولواحقه الذاتية، كبدن الإنسان لعلم الطب، والكلمة والكلام لعلم النحو، والمقدار المتصل لعلم الهندسة، **والمعلوم التصوري** والمعلوم التصديقي لصناعتي هذه.

المؤلّف من الراجح إلخ: جواب سؤال مقدر. وهو أن حصر الصناعات في الخمس غير حاصر؛ فإن المركب من المختلفتين منها ليس بداخل في شيء من تلك الأقسام؛ فإن معنى كل واحد منها لا يصدق على المختلفين، فلا يندرج في واحد منها؟ حاصل الجواب: أن المركب تابع لأخس المقدمتين كما أن النتيجة تابعة له؛ إذ المركب من اليقينية والمظنونة مثلا داخل في الخطابة. وكذا المركب من المظنونة والموهومة سفسطة؛ لأن النتيجة موهومة. فبهذا الاعتبار لا يخرج من إحدى الصناعات الخمس؛ فلا يختل الحصر.

أحدها: الموضوع: قال العلامة الشيرازي في كون الموضوع جزء من العلم على حدة نظر؛ لأنه إن أريد به التصديق بالموضوعية فهو ليس من أجزاء العلوم؛ لعدم توقف العلم عليه، بل هو من مقدمات الشروع منه على ما مرّ. وإن أريد به تصور الموضوع فهو من المبادئ، وليس جزء بالاستقلال. واعلم أن القدر الضروري هو كون ذاتيات موضوع العلم من المسلّمات في ذلك العلم، حتى أنه يجب الاجتناب عن جعل جنس موضوع العلم وفصله محمولا في ذلك العلم. وكذا يمتنع إيراد مبادئ ذاتياته في المسائل.

والمعلوم التصوري إلخ: بهذا ظهر أنه يجوز أن يكون موضوع العلم أمورا متعددة، إلا أنه لا بد من اشتراكها في أمر واحد يلاحظه في سائر مباحث العلم، كموضوعات هذا الفن؛ فإنها مشتركة في الإيصال إلى مطلوب مجهول. والإيجاز أن يكون العلوم المتفرقة علما واحدا.

وينبغي أن يعلم أنه لا يبحث عن وجود الموضوع ولا يبحث عن ماهيته في العلم الذي هو موضوع له، فلا يبحث الطبيب عن بدن الإنسان من حيث إنه موجود، أو جسم، أو حيوان ناطق، ولا النحوي عن حقيقة الكلمة والكلام، ومن ثَمّ لما كان موضوع علم الطبعي الجسم المطلق، وكان صاحب هذا الفن يورد مباحث الهيولى والصورة في الطبعيات أشكل عليه أن الهيولى والصورة من أجزاء الجسم ومقوّماته، فكيف يورد هذه المباحث في الطبعيات؟ واعتذر من قِبله أن هذه المباحث استطرادية.

وثانيها: **مباديه**، والمبادئ ما يبتني عليه المسائل، وهي إما تصورية أي **حدود** تورد لموضوع الصناعة **وأجزائه** وجزئياته وأعراضه الذاتية، أو تصديقية وهي المقدمات التي تؤلّف منها قياساته إما بديهية،...........

وينبغي أن يعلم إلخ: اعلم أنهم قالوا: إن الموضوع وذاتياته تكون مفروغة عنها في العلم. واستدل عليه بعضهم بأن إثبات موضوع العلم وأجزائه لا يكون مسألة في هذا العلم؛ لأن الموضوع ما يطلب له أعراض ذاتية. وما لم يعلم وجوده استحال أن يطلب له ثبوت شيء. ولأن مسائل العلم هي إثبات الأعراض الذاتية، وإثبات الأعراض يتوقف على ثبوت الموضوع وأجزائه، فلو كان ثبوت الموضوع وأجزائه مسألة من المسائل توقّف الشيء على نفسه، فافهم. **مباديه إلخ**: هي التي يتوقّف عليها مسائل العلم. اعلم أنها ليست من أجزاء العلوم، بل من الوسائل التي يتوسل بها للوصول إلى المطالب التصورية والتصديقية. قال صاحب "سلّم العلوم" في الحاشية: هذا هو الحق، وأما ما قيل: أجزاء العلوم ثلاثة فخطأ أو مسامحة. حاصله: أن القول بكون المسائل من أجزاء العلوم والمبادئ من وسائلها لا من أجزائها هو الحق. ومن قال: إن أجزاء العلوم ثلاثة: الموضوعات، والمبادئ، والمسائل. فهذا القول إما خطأ كما لا يخفى، أو محمول على المسامحة بأن يقال: المبادئ لما كانت وسيلة إلى إدراك المسائل وموقوفة عليها، وشدة احتياج المسائل إليها صارت كالأجزاء؛ فعدها بالنظر إلى هذه الجهة، لكن عدّ الموضوعات من الأجزاء بالاستقلال فليس له وجه ظاهر لما قلنا. **حدود إلخ**: أي تعاريف تورد الموضوع الصناعة كتعريف الكلمة مثلا باللفظ الموضوع للمعنى المفرد. **وأجزائه إلخ**: أي: حدود لأجزاء الموضوع كتعريف أجزاء الكلمة من اللفظ، والوضع، والمعنى المفرد مثلا.

ويسمّى **العلوم المتعارفة**، أو غير بديهية، بل نظرية مسلّمة، فإن كان التسليم على سبيل حسن الظن ممن ألقاه إليه تسمّى **أصولا موضوعة**، **فإن كان التسليم** مع الاستنكار يسمّى مصادرة. وثالثها: **المسائل**، وهي التي اشتمل العلم عليها ويحاول إثباتها بالدليل.

فصل في الرؤوس الثمانية: اعلم أن القدماء كانوا يذكرون في مبادئ الكتب أشياء ثمانية، ويسموها "الرؤوس الثمانية"، **أحدها: الغرض**، أعني العلة الغائية؛ لئلا يكون الناظر عابثا. وثانيها: المنفعة؛ لتسهل عليه المشقة في تحصيله. وثالثها: **التسمية**، أعني عنوان العلم؛ ليكون عند الناظر إجمال ما يفصله الغرض.

العلوم المتعارفة إلخ: سميت بذلك؛ لأن المقدمات هي التصديقات، والتصديقات علوم. ولبداهتها تسمى متعارفة، وهي إما عامة تستعمل في جميع العلوم كقولنا: الكل أعظم من الجزء، والشيء الواحد إما أن يكون ثابتا أو منفيا، وإما خاصة ببعضها كقول أهل الهندسة: الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية.
أصولا موضوعة إلخ: كقول أقليدس في أول الهندسة: لنا أن نصل بين كل نقطتين بخطّ مستقيم، وأن نعمل بأيّ بُعد شئنا خطّا، وبكل نقطة شئنا دائرة. **فإن كان التسليم إلخ**: أي: فإذا أخذت تلك القضايا مع استنكار وتشكك من المتعلم سميت مصادرات؛ لأنه يصدر بها المسائل التي تتوقف عليها، كقول أقليدس: إذا وقع خط على خطين وكانت الزاويتان الداخلتان في جهة أقل من قائمتين، فإن الخطين إذا أخرجا في تلك الجهة يلتقيان. واعلم أن المقدّمة الواحدة قد تكون أصلا موضوعا عند شخص ومصادرة عند آخر.
المسائل إلخ: وهي القضايا المطلوبة المبرهن عليها في العلم، كالمسائل الواقعة في المنطق والنحو وغيرهما من العلوم. **فصل في الرؤوس إلخ**: لما ذكر المصنف رحمه الله في الفصل السابق أن لكل علم ثلاث أمور: الموضوع، والمسائل، والمبادئ، وقد تطلق المبادئ على الرؤوس الثمانية؛ لأن الشروع على وجه البصيرة وفرط الرغبة يتوقّف عليها فذكرها. **أحدها الغرض إلخ**: اعلم أن ما يترتب على الفعل إن كان باعثا للفاعل على صدور ذلك الفعل منه يسمى غرضا وعلة غائية، وإلا يسمى فائدة ومنفعة وغاية. **التسمية إلخ**: أي تسمية العلم وعنوانه كما يقال: إنما سمّي المنطق منطقا؛ لأن المنطق يطلق على النطق الظاهري، وهو التكلم، والباطني وهو إدراك الكليات. وهذا العلم يقوي الأول ويسلك بالثاني مسلك السداد، فاشتق له اسم من المنطق.

ورابعها: **المؤلّف**؛ ليسكن قلب المتعلم. وخامسها: أنه **في أيّ مرتبة هو**؛ ليعلم على أيّ علم يجب تقديمه، وعن أيّ علم يجب تأخيره.وسادسها: من **أيّ علم هو**؛ ليطلب ما يليق به. وسابعها: **القسمة** وهو أبواب العلم والكتاب. وثامنها: أنحاء التعليم **وهي التقسيم**، والتحليل، والتحديد، والبرهان؛ ليعرف أن الكتاب مشتمل على كلها أو بعضها.

أقول - وأنا محمد فضل الإمام الخير آبادي -: هذا آخر ما أردنا جمعه وتأليفه في هذه الرسالة من كتب الأقدمين وكلمات المتأخرين. والغرض من هذا التأليف ليس إلا تعليم المبتدئين، وتسهيل الأمر على الطالبين. فإن نفعك، أيّها الطالب الراغب! هذه العُجالة نفعا يسيرا فلا تنسني بدعاء **حسن الخاتمة**، والنجاة من حرّ الحاطمة.

ورابعها المؤلّف إلخ: بكسر اللام أي تعيين المؤلّف ومعرفته ليسكن حال المتعلم، ويطمئنّ قلبه في قبول كلامه بالاعتماد عليه؛ لأن معرفة حال الأقوال بمراتب الرجال.

في أيّ مرتبة هو إلخ: كما يقال: إن مرتبة المنطق أن يشتغل به بعد تهذيب الأخلاق، وتقويم الفكر ببعض الهندسيات. **أيّ علم هو** إلخ: من أيّ جنس من أجناس العلوم العقلية أو النقلية، أو الفرعية، أو الأصلية.

القسمة إلخ: أي قسمة العلم والكتاب. فالأول أي قسمة العلم كما يقال: أبواب المنطق تسعة: الأول الكليات الخمس، الثاني التعريفات، الثالث القياس، الرابع القضايا وأخواته، الخامس البرهان، السادس الجدل، السابع الخطابة، الثامن المغالطة، التاسع الشعر. وبعضهم عدّ بحث الألفاظ بابا آخر؛ فصار أبواب المنطق عشرة كاملة. والثاني أي قسمة الكتاب، فتقسيمه بالأبواب والفصول شائع لا يخلو عنه كتاب كما ترى.

وهي التقسيم إلخ: التقسيم عبارة عن التكثر من فوق إلى أسفل كتقسيم الجنس إلى الأنواع، والنوع إلى الأصناف، والذاتي إلى الجنس والنوع والفصل، والعرض إلى الخاصة والعرض العام. والتحليل هو التكثير من السفل إلى فوق. والتحديد فعل الحد، وهو يدل على الشيء بما به قوامه دلالة مفصّلة. والبرهان طريق موثوق به، موصل إلى الوقوف على الحق، هذا. وإن شئت مزيد تفصيل في أنحاء التعليم فعليك النظر في كتب الفن.

حسن الخاتمة إلخ: لا يخفى ما في إيراد حسن الخاتمة من حسن ختم الكتاب بالانتهاء. وقوله: "الحاطمة" من الحطم بمعنى الكسر، أراد به شدائد الموت وسكراته ويوم القيمة، والله أعلم بالصواب، وعنده حسن المآب. =

وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين أوّلا وآخرا، وظاهرا وباطنا والحمد لله رب العالمين.

= هذا آخر ما تيسر لي في توضيح المتن وكشف معضلاته وتسهيل طريق الوصول إلى مخفيّاته. وأسأل الله تعالى من فضله أن يتقبله، وينفع به كما نفع بأصله. ثم المأمول من مكارم الأقران ومحاسن الخُلاّن أن يتجاوزوا عما فيه من السهو والنسيان بالصفح والغفران، وإن عثروا على الخطأ الصريح فليستروه بالتصحيح. ولقد استراح القلم من هذا الرقم نهار الجمعة الثالث عشر من ربيع الأول سنة ست وثلاثين بعد الألف وثلاث مائة من الهجرة النبوية على صاحبها ألف ألف صلاة وسلام حين إقامتي في بلدة ديوبند صانها الله وحرسها. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه أجمعين.

الفهرس

الموضوع الصفحة

الخاصة والعرض العام

التصديقات

القضايا

الحمل

الموجهات

الموضوع الصفحة

القضية الشرطية

التناقض

القياس

الأشكال الأربعة

مكتبة البشرى

المطبوعة

ملونة مجلدة

الصحيح لمسلم	(٧ مجلدات)
الموطأ للإمام محمد	(مجلدين)
الموطأ للإمام مالك	(٣ مجلدات)
الهداية	(٨ مجلدات)
مشكاة المصابيح	(٤ مجلدات)
تفسير الجلالين	(٣ مجلدات)
مختصر المعاني	(مجلدين)
نور الأنوار	(مجلدين)
كنز الدقائق	(٣ مجلدات)
التبيان في علوم القرآن	تفسير البيضاوي
المسند للإمام الأعظم	الحسامي
الهدية السعيدية	شرح العقائد
القطبي	أصول الشاشي
تيسير مصطلح الحديث	نفحة العرب
شرح التهذيب	مختصر القدوري
تعريب علم الصيغة	نور الإيضاح
البلاغة الواضحة	ديوان الحماسة
ديوان المتنبي	المقامات الحريرية
النحو الواضح (ابتدائية، ثانوية)	آثار السنن

ملونة كرتون مقوي

شرح عقود رسم المفتي	السراجي
متن العقيدة الطحاوية	الفوز الكبير
المرقاة	تلخيص المفتاح
زاد الطالبين	دروس البلاغة
عوامل النحو	الكافية
هداية النحو	تعليم المتعلم
إيساغوجي	مبادئ الأصول
شرح مائة عامل	مبادئ الفلسفة
المعلقات السبع	هداية الحكمت
شرح نخبة الفكر	

هداية النحو (مع الخلاصة والتمارين)

متن الكافي مع مختصر الشافي

رياض الصالحين (غير ملونة مجلدة)

ستطبع قريبا بعون الله تعالى

ملونة مجلدة/ كرتون مقوي

الصحيح للبخارى	الجامع للترمذي
شرح الجامي	

Book in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)

Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)

Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish)(H. Binding)

Fazail-e-Aamal (German)(H. Binding)

Muntakhab Ahdees (German) (H. Binding)

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizb-ul-Azam(French) (Coloured)

مکتبۃ البشریٰ

طبع شدہ

رنگین مجلد

تفسیر عثمانی (۲ جلد)
خطبات الاحکام لجمعات العام
حصن حصین
الحزب الاعظم (مہینے کی ترتیب پر مکمل)
الحزب الاعظم (ہفتے کی ترتیب پر مکمل)
لسان القرآن (اول، دوم، سوم)
معلم الحجاج
فضائل حج
خصائل نبوی شرح شمائل ترمذی
تعلیم الاسلام (مکمل)
بہشتی زیور (تین حصے)
بہشتی زیور (مکمل)

رنگین کارڈ کور

حیات المسلمین
تعلیم الدین
خیر الاصول فی حدیث الرسول
الحجامہ (پچھنا لگانا) (جدید ایڈیشن)
الحزب الاعظم (مہینے کی ترتیب پر) (جیبی)
الحزب الاعظم (ہفتے کی ترتیب پر) (جیبی)
عربی زبان کا آسان قاعدہ
آداب المعاشرت
زاد السعید
جزاء الاعمال
روضۃ الادب
آسان اُصول فقہ
معین الفلسفہ
معین الاصول

فارسی زبان کا آسان قاعدہ
علم الصرف (اولین، آخرین)
تسہیل المبتدی
جوامع الکلم مع چہل ادعیہ مسنونہ
عربی کا معلم (اوّل، دوم، سوم، چہارم)
عربی صفوۃ المصادر
صرف میر
تیسیر الابواب
نام حق
فصول اکبری
میزان و منشعب
نماز مدلل
نورانی قاعدہ (چھوٹا/ بڑا)
عم پارہ درسی
عم پارہ
تیسیر المبتدی
تیسیر المنطق
تاریخ اسلام
بہشتی گوہر
فوائد مکیہ
علم النحو
جمال القرآن
نحو میر
تعلیم العقائد
سیر الصحابیات
کریما
پند نامہ
پنج سورۃ
سورۃ یٰسین
آسان نماز
منزل

کارڈ کور / مجلد

اکرام مسلم
مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم)
فضائل اعمال
منتخب احادیث

زیر طبع

مکمل قرآن حافظی ۱۵ سطری
بیان القرآن (مکمل)